الجمهـــــورية الجـــــزائرية الديمقـــراطية الشعبـــية
وزارة التعليـــــم العـــــالي والبحـــث العلـــــمي
جامـــعـــــة غليـــزان
كليـة الآداب واللغـات
قســـــم اللغة العربية وآدابها

القاعدة النحوية في الدرس اللساني العربي بين الاستعمال اللغوي والافتراض العلمي

(أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ل.م.د في (اللسانيات العامة))

إعداد الطالب: طاهر كلام الجديان **إشراف: الدكتور:** ابن شماني محمد

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	المؤسسة	الصفة
د مقدم فاطمة	أستاذ محاضر	جامعة غليزان	رئيسا
أ د بن شماني محمد	أستاذ محاضر	جامعة غليزان	مشرفا ومقررا
د مهدي فاطمة	أستاذ محاضر	جامعة غليزان	مناقشا
د حمراس محمد	أستاذ محاضر	جامعة غليزان	مناقشا
أ د مزاري عبد القادر	أستاذ التعليم العالي	م.ع.أ. مستغانم	مناقشا
أ د بنافلة يوسف	أستاذ التعليم العالي	جامعة الشلف	مناقشا

السنة الجامعية: 2024/2023

بسم الله الرحمن الرحيم

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة غليزان
كلية الآداب واللغات
نيابة العمادة المكلفة بما بعد التدرج
و البحث العلمي و العلاقات الخارجية

جامعة غليزان
GHELIZANE UNIVERSITY

التصريح الشرفي
الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية

أنا الممضي أسفله،

السيد(ة)..طاهر كلام الجيلاني..الصفة:..طالب دكتوراه..

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم..109886704..والصادرة بتاريخ..2017/03/16..

المنتمي إلى كلية..الآداب واللغات..قسم..اللغة العربية..

والمكلف(ة) بإنجاز أطروحة الدكتوراه عنوانها:

..القاعدة النحوية في الدرس اللساني العربي بين الاستدلال اللغوي والاعتراض العلمي..

أصرح بشرفي أني التزمت بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز أطروحة الدكتوراه المذكورة أعلاه.

غليزان في:..2023/10/08..

المشرف(ة)

الدكتور بن شرقي محمد
أستاذ التعليم العالي

توقيع المعني(ة)

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة غليزان
كلية الآداب واللغات
نيابة العمادة المكلفة بما بعد التدرج
و البحث العلمي و العلاقات الخارجية
رقم القيد: ك. آ . ل/ 2024/0022

جامعة غليزان
GELIZANE UNIVERSITY

محضر مناقشة أطروحة دكتوراه
(الطور الثالث)

طبقا للقرار رقم 547 المؤرخ في 02 جوان 2016 الذي يحدد كيفيات تنظيم التكوين في الطور الثالث وشروط إعداد أطروحة الدكتوراه ومناقشتها،

في يوم : الإثنين 15 أفريل 2024 بجامعة غليزان،

ناقش علنيا الطالب: **طاهر كلام الجديان**،

المولود بتاريخ: 1979/01/02 بسيدي أمحمد بن عودة -غليزان،

أطروحة الدكتوراه الموسومة بـ: **القاعدة النحوية في الدرس اللساني العربي بين الاستعمال اللغوي والافتراض العلمي**،

أمام لجنة المناقشة المعينة بموجب مقرر ناتب مدير جامعة غليزان للتكوين العالي والتكوين المتواصل والشهادات المؤرخ في: 18 فيفري 2024 تحت رقم 94.

وبعد المناقشة العلنية التي دامت ثلاث ساعات وربع من الساعة 16:00 إلى 19:15 والمداولة القانونية قررت اللجنة منح الطالب المناقش درجة الدكتوراه بتقدير مشرف جدا مع تهنئة اللجنة .

تتشكل لجنة المناقشة من:

الرقم	الاسم واللقب	الرتبة	الصفة	الإمضاء
01	فاطمة مقدم	أستاذ محاضر أ	رئيسا	
02	محمد بن شماتي	أستاذ	مشرف مقررا	
03	فاطمة مهدي	أستاذ محاضر أ	مناقشا	
04	محمد حمراس	أستاذ محاضر أ	مناقشا	
05	عبد القادر مزاري	أستاذ	مناقشا	
06	يوسف بنافلة	أستاذ	مناقشا	

غليزان في: 15 أفريل 2024

مصادقة عميد الكلية

و. أ. مفلاح بوزيد

عميد كلية الآداب واللغات

الإهداء

إلى الوالدين الكريمين وإخوتي وأخواتي وذرياتهم، والجد المبارك؛ بركة آل البيت علينا، حفظه الله وإياهم.

إلى شريكة الحياة والكفاح والنجاح، التي لم تتهاون يوما في صنع الجو المناسب للعمل والبحث: الزوجة الفاضلة.

إلى من اعتمدت عليهم في تجاوز فترات البحث المضنية: فاطمة، الحسين، أسماء، أسامة... فلذات الكبد وثمرات الفؤاد وروح الروح: أبنائي الأعزاء.

إلى أصدقائي ومعارفي الذين أُجلّهم وأحترمهم.

إلى أساتذتي في كلية الآداب واللغات جامعة غليزان وعلى رأسهم: الأستاذ الدكتور محمد بن شماني المشرف على هذه الأطروحة.

أُهدي لكم أطروحتي في علم النحو العربي الذي أحب.

الشكر والعرفان

بعد حمد الله وشكره:

أشكر الجميع على الوقوف بجواري في فترة العمل على مشروع تقديمي لهذه الأطروحة... أود أن أشكر عائلتي وأشكر جميع من ساندني ووقف بجواري لإنجاز هذا البحث بهذا الشكل... شكرًا لك أستاذي الفاضل الدكتور محمد بن شماني لوقوفك بجواري ومجهوداتك العظيمة التي بذلتها معي لإنجاز هذا العمل وتحقيق ذانك الحلم.

أسديكم أجمل التحيات-جميعا- أساتذتي العظماء شكرًا على كل شيء فعلتموه لأجلي... شكرًا للجميع من أعماق القلب على الوقوف بجواري في فترة الإعداد لمناقشة هذه الأطروحة... أشكر الجميع على كل ما فعلوه من المجهودات المبذولة لأجلي.

مقدمة

اهتدى الدارسون للغات البشرية والإنسانية إلى أساليب وقواعد معيارية تحدد علاقة الملفوظ بالكائن الذهني الذي يضبط حدود الفهم والإفهام وآفاق التواصل، فقد نشأ النحو العربي في بداياته الجنينية الأولى وصفا واستقراء للمدونة العربية، واشتد عوده باعتباره مسطرة ضابطة للنص القرآني وللخطاب المتعالي الذي لا يقبل اللحن ظاهره ومضمره.

عرف هذا التفكير النحوي العربي وهذا المبحث اللساني تغييرا ليتساوق مع مقتضيات الحضارة العربية التي انفتحت على الحضارات البشرية القائمة يومئذ، وأضفت عليها لمساتها وسماتها في شتى مناحي الحياة الإنسانية.

كان من أهم مباحث ومنجزات النحو العربي تلك الجهود العلمية والعملية في جوانبه الأصولية والعقلية، فكان أن انتصرت طائفة من النحاة إلى الرواية والنقل والسماع، وآخرون إلى الرأي والاجتهاد والقياس، وانتصر كل منهم إلى مخرجات محتملة للمسائل اللغوية تبعا لاختياراته ومذهبه ونزعته الفكرية.

لقد امتدت هذه الخلافات إلى قضايا تتعالق مع طبيعة الفكر الإنساني؛ من حيث هو توليد عقلي أو وصف استعمالي في ممارسة الظاهرة اللغوية، ومن هنا انبثقت إشكالية البحث في العلاقة التفاعلية بين الاستعمال اللغوي والافتراض العلمي، فما الاستعمال اللغوي؟ وما معاييره وضوابطه العلمية؟ وهل الافتراض هو عملية عقلية منطقية فرضت بالكره على الاستعمال اللغوي؟ أم هو تفكير لغوي طبيعي قائم على الجدلية التي صنعها حدا التفكير اللساني- التوليد العقلي أو الوصف الاستعمالي - اللذان سبقت الإشارة إليهما؟ وكيف تعامل النحاة مع الظواهر اللغوية التي اخترقت نسيج العرف اللغوي القواعدي وتفلتت منه؟

حاولت الإجابة عن هذه التساؤلات بإبراز هذا المبحث الافتراضي العلمي الذي لجأ إليه النحاة لاعتبارات متعددة، أبرزها ما كان القصد منه تبرير القاعدة النحوية التي لا تقبل عندهم التخلف أو النقض.

كما حاولت الوقوف على ما استعرضه النحاة من إسقاطات وتنزيلات لهذا الافتراض في أبحاثهم ومؤلفاتهم النحوية، محاولين بذلك حل المعضلات والإشكالات والأقيسة التي نصبوها إزاء واقع الاستعمال اللغوي.

ولولوج فضاء وغمار هذا الطرح تحتم بناء هذا البحث بتقفي عتبات هذا الجدل النحوي، بعد وضع قواعده المعيارية المنضبطة، فترسمت معالم هذا الطرح خطة قامت على مدخل أقف فيه على مصطلحات القاعدة، وماهية الافتراض في النحو وفي المعارف البينية الأخرى، ثم قسمت منهج البحث إلى ثلاثة فصول.

الفصل الأول: بعنوان القاعدة النحوية في ضوء الاستعمال اللغوي، تحدثت فيه عن وضع القاعدة النحوية إزاء الممارسة الفعلية للغة العربية، وتناولت فيه مباحث الرواية والسماع وبينت مكان السماع في التأصيل النحوي للقاعدة النحوية.

والفصل الثاني: عنوانه القاعدة النحوية في ضوء الافتراض العلمي، تطرقت فيه لوضع القاعدة النحوية وعلاقتها بالافتراض العلمي النحوي، تحدثت فيه عن نزعات وتخريجات النحاة للكثير من القضايا والمسائل النحوية المشكلة.

أما الفصل الثالث: فكان معنونا بتجليات التفاعل بين الاستعمال اللغوي والافتراض العلمي في التراث النحوي العربي، خصصته للجانب التطبيقي للتلاقح بين القاعدة والافتراض؛ حيث استعرضت فيه نماذج من المدونة اللغوية، وأظهرت فيه مسائل الافتراض وإسقاطاتها وتنزيلاتها في جانب الممارسة الفعلية للغة العربية، وقد اخترت لهذا

الجانب التطبيقي نصوصا من القرآن الكريم في الغالب، باعتبار خصوصيته الإعجازية ووقعه القدسي، خاصة أنه يتفلت من سلطة القواعد المعيارية التي رسمها التفكير البشري القاصر.

استدعى منا هذا العمل أن نرتكن إلى منهج يستقرئ واقع الثنائية النحوية- الاستعمال والافتراض- وتحليلها وتعقب أحكامها بين ثوابت الدرس القواعدي، واختراق هذه الحدود الإجرائية والتغييب القسري للمؤسسة القواعدية العرفية إزاء الممارسة الفعلية للغة.

وقد ختمت هذا البحث بنتائج توصلت إليها من خلال هذا البحث، حيث أظهرت في الخاتمة قيمة التفكير النحوي لدى النحاة العرب في مسائل الافتراض والتعليل النحوي وغيرها.

تطلب هذا البحث منا الرجوع إلى أهم مصادر النحو العربي قديمها وحديثها، ساعيا بذلك أن أسبر بها أغوار هذا البحث المتشظي.

وفي الأخير أتقدم بموفور الشكر والعرفان إلى أستاذي المفضال البروفيسور محمد بن شماني الذي أشرف على هذا البحث، وأمدني فيه بما احتجته منه، ومع كل ما سبق، فإني لست أدعي لعملي هذا أنه قد جاء كاملا، فالنقص والسهو سمة بشرية لا تنفك عن بني آدم، وإنما عملي هذا كأنما هو قبضة من أثر النحاة السابقين، وغرفة من علم اللسانيين المحدثين، كما أني حاولت جاهدا أن أحدد العلاقة الصميمية بين قواعد النحو العربي وافتراضاته العلمية، وقد رجوت بهذا العمل أن أشعر بخدمتي للغتي العربية الشريفة التي تبوأت الصدارة في حقب غابرة، على أمل أن يعود لها العز والسؤدد والسلطان يوما ما وذلك آت لامحالة، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب.

طاهر كلام الجديان بتاريخ: الثلاثاء 22 جمادى الأولى 1445هـ

الموافق لـ 05 ديسمبر 2023م، في غليزان.

مدخل: مفاهيم أساسية

لكل فن من الفنون والمعارف مصطلحات وأسس ومرتكزات يستند إليها في وضع جهازه المفاهيمي والإجرائي، والصناعة القواعدية النحوية ارتهنت إلى مفردات كثيرة لضبط الاستعمال اللغوي وافتراضاته العلمية، ومن أهم هذه المفردات التي تستوجب الشرح: القاعدة، والأصل والفرع، والمقاييس، والقوانين، والضوابط، والمعيار، والأشباه والنظائر، والفروق، والنظرية، والاستعمال، والافتراض، وغيرها.

وسأحاول تجلية هذه المفردات من حيث اللغة والاصطلاح، مع الإشارة إلى العلاقة الدلالية التي تربط بين المفهومين اللغوي والاصطلاحي.

1-) -مفهوم القاعدة في اللسان العربي والاصطلاح العلمي:

1-1) -تعريف القاعدة في اللغة:

القاعدة أصل الشيء وأساسه، سواء أكان ماديا كقواعد البيت والبناء أم معنويا كقواعد الدين وقواعد الإسلام، وقواعد اللغة وغيرها، قال ابن منظور(ت711هـ) في لسان العرب: " والقاعدة أصل الأس، والقواعد: الإساس، وقاعدة البيت إساسه، وفي التنزيل " وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنْ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ "{سورة البقرة الآية رقم 127}، قال الإمام الزجاج(ت311هـ): "القواعد أساطين البناء التي تعمده، وقواعد الهودج خشبات أربع معترضة في أسفله تركب عيدان الهودج فيها. وقال أبو عبيد:(ت224هـ): قواعد السحاب أصولها المعترضة في آفاق السماء شبهت بقواعد البناء"[1].

وقال ابن فارس(ت395هـ): في معجم المقاييس: "القاف والعين والدال أصل مطرد منقاس لا يتخلف... ثم قال: وامرأة قاعدة، إن أردت القعود، وقاعد عن الحيض

[1] ابن منظور، لسان العرب، دار المعارف القاهرة، الطبعة 2 د ت، ج4/ ص 3689.

والأزواج والجمع قواعد، قال الله تعالى جل شأنه: وَٱلْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ اللَّاتِي لا يَرْجُونَ نِكَاحًا" {سورة النور، الآية: 60} ..."[1].

2-1) -القاعدة في الاصطلاح العلمي العام:

استعملت مفردة "القاعدة " في شتى العلوم والمعارف، وورد في تعريفها وضبطها أكثر من حد، فهي عند الشريف الجرجاني: (ت816هـ): " قضية كلية منطبقة على جميع جزئياتها"[2].

وعرفها أبو البقاء الكفوي (ت1094هـ) بقوله: "هي قضية كلية من حيث اشتمالها بالقوة على أحكام جزئيات موضوعها"[3]، أما التهانوي(ت1158هـ)، فيعرفها على أنها: " أمر كلي منطبق على جزئياته عند تعرف أحكامها منها"[4]، وهي عند التفتزاني(ت792هـ) عبارة عن: " حكم كلي ينطبق على جزئياته ليتعرف أحكامها منه"[5].

هذه أهم التعريفات للقاعدة في الاصطلاح العلمي العام، فلكل فن قاعدته التي يقوم عليها، وهي أسسه التي يرتكز عليها، ولذلك تعددت استعمالات القاعدة في مختلف العلوم والمعارف والفنون، حيث توجد القاعدة العقلية، والقاعدة النحوية، والقاعدة الأصولية، والقاعدة الفقهية، والقاعدة القانونية ...إلخ، فهذه القواعد تنطبق على جميع الجزئيات والفروع المنبثقة عنها، وما خرج أو شذ عنها عد من قبيل الاستثناء والشاذ والنادر وغير ذلك.

---

[1] ابن فارس، معجم المقاييس اللغوية، تح عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، بيروت لبنان، د ط ت، ج5/ص 108.

[2] الجرجاني، معجم التعريفات، تح محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، مصر، د ت ط، ص 143.

[3] أبو البقاء الكفوي، الكليات، دار الحديث، القاهرة ط 2014/1435 ص728.

[4] التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، 1996، ج 2/ص 1295.

[5] سعد الدين التفتزاني، التلويح على التوضيح، مطبعة شمس الحرية، د ت، ج1/ص 20.

3-1) -بين القاعدة النحوية ومصطلحي الأصل والفرع:

كانت القاعدة النحوية هي الباعث والسبب الرئيس لنشأة النحو العربي، لكنها لم تكن بهذا المصطلح، بل اختلفت مسمياتها لدى الرعيل الأول المؤسس لعلم النحو العربي غير أنها كانت تمارس تلقائيا في الصناعة النحوية واللسانية وما يصحبها من تأصيل وتعليل واستدلال وغيرها من الأدوات التحليلية.

استعمل سيبويه(ت180هـ) مصطلح "الأصل" لمدلولات ومقاصد عدة منها: القاعدة النحوية، يقول في توصيف النكرة والمعرفة: " الابتداء إنما هو خبر، وأحسنه إذا اجتمع نكرة ومعرفة أن يبتدأ بالأعرف، وهو أصل الكلام" [1]، وفي مسألة صرفية يقول: " وقد قالوا هلاك وهالكون فجاءوا به على قياس هذا البناء والأصل"[2]، وأبو بكر بن السراج(ت316هـ)سمى كتابه في النحو بالأصول في النحو، وعنى بالأصول القواعد الأساسية في علم النحو، ومن الأمثلة والشواهد على توظيفه مفردة "الأصل" بمعنى القاعدة أو القواعد في كتابه قوله :" وأصل الصفة أن يقع النكرة دون المعرفة؛ لأن المعرفة كان حقها أن تستغني بنفسها ..."[3] وكذلك الزجاجي(ت337هـ) يقول في تحديد المعرب والمبني: " المستحق للإعراب من الكلام الأسماء، والمستحق للبناء الأفعال والحروف هذا هو الأصل "[4].

---

[1] سيبويه، الكتاب، تح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة ط3، 1408هـ-1988م ج328/1.

[2] المصدر نفسه، ج3/ ص 648.

[3] أبو بكر بن السراج، الأصول في النحو، تح الفتلي، مؤسسة الرسالة بيروت، ط3، 1996م، ص 22-23.

[4] الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تح مازن المبارك، دار النفائس بيروت، ط3، 1399هـ1979م ص 77.

تطرق أبو البقاء الكفوي(ت-1094هـ) في كتابه الكليات إلى استعمالات الأصل والفرع لدى النحاة وذكر أمثلة لها في كل باب من أبواب النحو والصرف، وخلص إلى أن مصطلح الأصل يراد به القاعدة عند النحاة، والقاعدة أيضا تطلق ويراد بها الأصل، حيث ذكر من استعمالات مفردة الأصل أنه يطلق على "القانون والقاعدة المناسبة المنطبقة على الجزئيات"[1]، ثم استطرد وأفاض القول في ذكر أمثلة كثيرة عن النحاة جعلوها أصولا في التقعيد النحوي، منها :" الأصل في الرفع الفاعل والباقي مشبه به، قاله الخليل(ت-170هـ)، وقال سيبويه: (ت-180هـ): "الأصل هو المبتدأ والباقي مشبه به"[2]، وذكر تعريف القاعدة في الكليات فقال: " كل قاعدة فهي أصل للتي فوقها"[3]، وقال في النظرية: " من حيث إنها منطبقة على جزئيات موضوعها تتعرف أحكامها منها قاعدة "[4]، وقال في موضع آخر في تحديد معنى ومفهوم القاعدة: " هي الأساس والأصل لما فوقها وهي تجمع فروعا وأبوابا شتى"[5].

أما مصطلح الفرع فهو ما يقابل الأصل، وينسحب على المسموع الذي خرج عن الأصل أو القياس، يقول الرماني(ت-384هـ): " الأصل أول يبنى عليه ثان والفرع ثان يبنى عليه أول "[6]، فالأول أصل، والثاني فرع والجرجاني يعرف الأصل بأنه" ما يبتنى عليه

[1] أبو البقاء الكفوي، الكليات، ص 122.

[2] المصدر نفسه، ص 124.

[3] المصدر السابق نفسه، ص 702.

[4] المصدر السابق نفسه، ص 713.

[5] المصدر السابق نفسه، ص 728.

[6] الرماني، الحدود في النحو، د ت ط، ص 22.

غيره"[1]، أو هو" عبارة عما يفتقر إليه، ولا يفتقر هو إلى غيره[2]"، وهو أيضا " ما يثبت حكمه بنفسه ويبني عليه غيره"[3].

ويقول أبو البقاء العكبري(ت-616هـ): " وأما الفرع والأصل فهما في هذه الصناعة غيرهما في صناعة الأقيسة الفقهية والأصل ها هنا يراد به الحروف الموضوعة على المعنى وضعا أوليا، والفرع لفظ يوجد في تلك الحروف، مع نوع تغيير ينظم إليه معنى زائد على الأصل "[4]، وقال في موضع آخر من الكتاب:" ومعلوم أن ما لا زيادة في أصل لما في الزيادة "[5].

قد استعمل ابن جني(ت-392هـ) مصطلحي الأصل والفرع في كتابيه: الخصائص، وسر صناعة الإعراب بكثرة، على نحو ما ذكره سيبويه وغيره ممن تقدمه؛ حيث عقد ابن جني(ت-392هـ) أبوابا في الخصائص ضمن عناوين مثل: باب من غلبة الفروع على الأصول[6]، وحمل الأصل على الفرع[7]، وباب في المستحيل وصحة قياس الفروع على الأصول[8]، واستعمل أحيانا المباني بدل الفروع كما في باب: تلاقي المعاني على اختلاف الأصول والمباني[9]، وأشار إلى أن النحاة ساروا على سنن العرب في لغتها وتجوزها أحيانا

---

[1] الجرجاني، معجم التعريفات، ص 26.

[2] المصدر نفسه، ص 26.

[3] المصدر السابق نفسه، ص 26.

[4] العكبري، مسائل خلافية في النحو، مكتبة الآداب، القاهرة، ط3، 1428هـ2007، ص 62.

[5] المصدر نفسه، ص 64.

[6] ابن جني، الخصائص، تح محمد علي النجار، دار الكتب المصرية د ت ط، ج1/ص 300.

[7] المصدر نفسه، ج1/ ص 113.

[8] المصدر السابق نفسه، ج3/ ص 328.

[9] المصدر السابق نفسه، ج2/ ص 113.

بجعل الفرع أصلا، والأصل فرعا، فقال: " وهذا المعنى عينه قد استعمله النحويون في صناعتهم فشبهوا الأصل بالفرع، في المعنى الذي أفاده ذلك الفرع من ذلك الأصل"[1].

وفي الكتاب الآخر سر صناعة الإعراب أفرد عناوين مثل: الأصلي والزائد[2]، وإبدال الحروف من الأصل إلى الفرع وهي أبواب كثيرة شملت معظم مباحث الكتاب وفصوله وأبوابه.

وخلاصة ما قد يقال عن الأصل والفرع أنهما مصطلحان عرفهما الدرس اللساني العربي قديما، وتم الارتهان إلى هذين المصطلحين في تأسيس كثير من المباحث اللغوية، وكان النحاة يلجأون إليهما كثيرا في إبراز الفرق بين المسموع المروي عن العرب وما قيس عليه من فروع لاحقة به، وهذا ما تم الاستقرار والركون إليه بتسمية المطرد المشهور والمتواتر من كلام العرب قاعدة، وما خالف ذلك عد من قبل الشاذ وغيره في التأليف النحوي وذلك في عصر الازدهار والاستقرار النحوي.

1-4) -القاعدة النحوية:

أما القاعدة أو القواعد النحوية بهذا الاصطلاح فظهرت لدى متأخري النحاة وهي مرادفة لمعنى النحو فهي تستهدف التقنين له ووضع الأحكام والطرائق الموصلة إلى اقتفاء العرب في طريقة كلامها ونظامها اللساني، وأشهر من أسمى مؤلفا في النحو باسم القواعد، القرافي(ت684هـ) في كتابه " القواعد الثلاثون في علم العربية "، وعنون لها قاعدة قاعدة، وقبله أبو محمد الخاوراني(ت620هـ)، في كتابه " القواعد والفوائد في الإعراب ".

ثم استعمل ابن هشام الأنصاري(ت761هـ)، من بعدهما مفردة القاعدة كثيرا في كتابه " مغني اللبيب عن كتب الأعاريب "، حيث قال في مقدمة الكتاب: أنه كتب

[1] ابن جني، الخصائص، ج1/ ص 303.

[2] ابن جني، سر صناعة الإعراب، تح حسن هنداوي، دار القلم دمشق، ط2، 1413هـ1993م، ص 62.

كتابا سماه الإعراب عن قواعد الإعراب، وسماها بالقواعد الكبرى[1]، وخص في المغني بابا بالقاعدة ذكر فيه ثلاث عشرة قاعدة ختم بها الكتاب، وذكر أن هذه القواعد عبارة عن" أمور كلية يتخرج عليها مالا ينحصر من الصور الجزئية "[2]، أشار بهذا إلى أنه يقسم القواعد النحوية إلى كلية وجزئية، فالكلية تسري على أبواب متعددة في النحو، والجزئية هي ما يصطلح عليها بالضابط، والتي تختص بباب واحد لا تتعداه إلى غيره، وفي الكتاب الذي أشار إليه ابن هشام وهو الإعراب عن قواعد الإعراب قال في مقدمته " هذه فوائد جليلة في قواعد الإعراب "[3]، وقال شارحه الشيخ خالد الأزهري(ت905هـ): " قواعد" جمع قاعدة وهي:" قضية كلية يتعرف منها أحكام جزئياتها "[4].

ويلاحظ أن القرافي استعمل القاعدة بمعنى الكلية، وتبعه في ذلك ابن هشام؛ لأن القاعدة الكلية تشمل قضايا في أبواب مختلفة، أما ما يختص بباب واحد فالأولى أن يسمى ضابطا وسيأتي بيانه، غير أن ابن هشام توسع في ذكر القواعد التي سرت عنده على أهم أبواب النحو، بخلاف القرافي الذي حصرها في جزئيات في النحو والصرف.

وفي القرن العشرين استقر العمل على تسمية النحو بالقواعد، وأصبح يشمل كل مباحث النحو ومفرداته، من ذلك كتاب قواعد اللغة العربية والتطبيق عليها للدكتور أحمد شلبي والقواعد الأساسية في علم العربية للدكتور أحمد الهاشمي وغيرهما.

---

[1] ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، دار الفكر بيروت، د ط ت، ج1/ ص4.

[2] المصدر نفسه، ج 2/ ص 188.

[3] ابن هشام الأنصاري، الإعراب عن قواعد الإعراب، تح رشيد عبد الرحمن العبيدي، دار الفكر، ط1، 1390هـ 1970م، ص59.

[4] خالد الأزهري، موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، دار الغوثاني، دمشق، ط1، د ت، ص 21.

5-1) -القاعدة عند علماء أصول الدين وأصول الفقه:

قال تاج الدين بن السبكي(ت771هـ): في مقدمة كتاب "جمع الجوامع" في سياق وصفه له ما يلي: " الآتي من فني الأصول بالقواعد القواطع"[1]، وقال شارحه المحلي(ت864): "والقاعدة قضية كلية يتعرف منها أحكام جزئياتها نحو الأمر للوجوب حقيقة، والعلم ثابت لله تعالى " وتعقب الشارحَ المحشيُ وهو الإمام البناني(ت1194هـ): في جعل قواعد أصول الدين قطعية، بل منها ما هو ظني كالسمعيات، وحتى في التمثيل لها بقوله العلم ثابت لله تعالى، رأى البناني(ت-1194هـ): أنها ليست قاعدة لعدم كلية الموضوع والقاعدة تكون أعم بنفسها أو بما تؤول إليه[2].

أصبحت القواعد عند الفقهاء تسمى بعلم القواعد، وهي مستقلة عن مباحث الفقه الأخرى، وتجوز بعضهم في إطلاق ذلك على قواعد النحو فقالوا على قواعد اللغة أو علم قواعد النحو.

وبالعودة إلى القواعد الفقهية فإننا نلفي من تحدث عنها بشيء من التفصيل مثل القرافي (ت684هـ) في الفروق أكثر من مرة[3]، ومن بعده الشاطبي(ت790هـ): في

---

[1] تاج الدين بن السبكي، جمع الجوامع، تح عقيلة حسين، دار ابن حزم، ط1، 1432هـ2011، ص 208/207.

[2] ينظر: البناني، حاشية البناني على جمع الجوامع، دار الفكر، ط1، 1433هـ2012م، ج1/ ص23.

[3] ينظر: القرافي، الفروق، تح عمر حسن القيام، مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان، ط1، 1424هـ2003م، ج ص62،63 ومسائل الكتاب كلها عن القواعد الفقهية والفروق بينها.

الموافقات أيضا[1]، وألف بعض المتأخرين في ضوابط التفكير النحوي، بحث فيه عن الضوابط والقواعد المطردة في نظام اللغة العربية[2].

2-) -مصطلحات مرادفة للقاعدة أو القواعد:

1-2) -المقاييس:

فمن المصطلحات المرادفة لمفردة القاعدة والتي استعملها النحاة قديما وحديثا مفردات: المقاييس، والضوابط، والقوانين، ومنها الأصل الذي سبق الحديث عنه، فقد عرفه أبو علي الفارسي(ت377هـ) في كتابه التكملة: " النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب"[3]، ومثله عند ابن عصفور(ت-669هـ) في المقرب: " النحو علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب..."[4]، ونقل عنهما هذا التعريف الأشموني(ت-929هـ) في شرحه على ألفية ابن مالك، وقال الصبان(ت-1206هـ) في حاشيته على الأشموني: "المقاييس هي القواعد الكلية"[5].

تجدر الإشارة إلى أن مصطلح القواعد قد كان فاشيا لدى الفقهاء وعلماء الأصول، ككتاب القواعد في فروع الشافعية لمحمد بن إبراهيم المشهور بالجاجرمي السهلكي(ت-

---

[1] ينظر: الشاطبي، الموافقات، تح أبو الفضل الدمياطي أحمد بن علي، دار الغد الجديد، القاهرة، ط1، 1432هـ2011م، ج3/ ص 08 و ج4/ ص 154، 246.

[2] هو كتاب: "ضوابط الفكر النحوي" من جزئين، للدكتور محمد عبد الفتاح الخطيب طبعة دار البصائر بالقاهرة سنة 2006م.

[3] أبو علي الفارسي، التكملة، تح كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت لبنان، ط2، 1419هـ 1999م، ص 181.

[4] ابن عصفور، المقرب، تح أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني بغداد، د ت ج1/ص 45.

[5] الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، المكتبة العصرية بيروت ،1439هـ /2018م، ص 22-23.

613هـ)، وقواعد الأحكام في مصالح الأنام للعز ابن عبد السلام(ت-660هـ)، والمذهب في ضبط قواعد المذهب لمحمد بن عبد الله بن راشد البكري المالكي(ت685هـ)، والقواعد الكبرى والقواعد الصغرى لنجم الدين الطوفي(ت716هـ)، واستقر الأمر في الدراسة الفقهية الأصولية إلى تقسيم القواعد إلى: قواعد فقهية، وقواعد أصولية.

ومما يجب الوقوف عنده، هو مسألة الأسبقية بين قواعد النحو وقواعد الفقه وأصوله، ودراسة التأثر والتأثير بينهما، وهي مسألة أشبه بمسائل التعليل النحوي، التي اختلف بشأنها هل هي مسائل مستمدة من التفكير النحوي أم هي متأثرة بالعلل الفقهية وقد تحدث عن هذه المسألة ابن جني في الخصائص، وسيأتي الحديث عنها في مبحث العلة.

2-2) -القوانين:

ومن المصطلحات أيضا: القوانين أو القانون، يقول الشريف الجرجاني(ت-816هـ) في التعريفات وهو يعرف علم النحو: " النحو علم بالقوانين يعرف بها أحوال التراكيب العربية من الإعراب والبناء وغيرهما "[1]، وفي مغني اللبيب يقول ابن هشام(ت-761هـ): "واعلم أنني تأملت كتب الإعراب فإذا السبب الذي اقتضى طولها ثلاثة أمور، أحدها كثرة التكرار، فإنها لم توضع لإفادة القوانين الكلية ... "[2]، فهو يقصد القواعد النحوية الكلية، لأنها عنده قسمان: كلية وجزئية وأفرد للقواعد الكلية بابا في آخر الكتاب كما سبقت الإشارة إليه[3].

ومن حيث اللغة فإن هذه الألفاظ والمفردات الأربع: قاعدة، قانون، الضابط، والأصل كلها مترادفة، جاء في المعجم الوسيط القانون: " أمر كلي ينطبق على جميع

[1] الشريف الجرجاني، معجم التعريفات، ص 203.

[2] ابن هشام، مغني اللبيب، ج1/ ص05.

[3] المصدر نفسه، ج2/ ص188.

جزئياته التي نتعرف أحكامها منه "[1]، وعرف القاعدة بأنها " الضابط أو الأمر الكلي ينطبق على جزئيات "[2] ومثله الضابط:" حكم كلي ينطبق على جزئياته"[3].

2-3) -الضوابط:

فمن الألفاظ التي ترادف القاعدة: مفردة "الضوابط"، وقد استعملها النحاة غير أنهم لم يشيروا إلى وجود فرق بينها وبين مفردة "القاعدة"، لكن المستقرئ لاستعمالاتهما يجد فرقا في إطلاقاتهما لدى الممارسة الاصطلاحية النحوية، فالقاعدة توعب مسائل وجزئيات من أبواب كثيرة ومختلفة، أما الضابط فهو أشبه بالقيد أو الشرط في الإعمال أو نفيه ونحو ذلك.

وقد ألف في النحو أبو عبد الله السلمي(ت-655هـ) كتابا أسماه " الضوابط الكلية فيما تمس إليه الحاجة من العربية "، ونقل محقق الكتاب عن أبي عثمان المازني(ت-247هـ) في المنصف أن كتاب الضوابط جمع ستة وستين بابا بين النحو والصرف، على منهج السابقين[4]، غير أن المحقق لم يتطرق إلى مصطلح الضوابط وماذا قصد بها المؤلف أهي كليات عامة تندرج تحتها مسائل جزئية أم أن المؤلف لا يفرق بينهما؟

ويعد ابن هشام(ت-761هـ) من أكثر من استعمل الضابط في جل مؤلفاته منها على سبيل التمثيل في كتابه أوضح المسالك يقول في باب المعرب والمبني، في حديثه عن

---

[1] المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، ط4، 1425هـ2004م، ج2/ص 764.

[2] المصدر نفسه، ص749.

[3] المصدر السابق نفسه، ص533.

[4] أبو عبد الله السلمي، الضوابط الكلية فيما تمس إليه الحاجة من العربية، تح: محمد بن نجم بن عواض السيالي، جامعة أم القرى مكة المكرمة، د ت ط، ص 105.

الاسم المبني وذكر من شروط بنائه: أن يشبه الحرف في ثلاثة أمور "أحدها الشبه الوضعي وضابطه..."[1]، والشبه المعنوي وضابطه ... "[2] ،والشبه الاستعمالي وضابطه ..."[3].

وفي كتابه الآخر "شذور الذهب " يقول في ضبط قسمة الكلام إلى: خبر وطلب وإنشاء: "وضابط ذلك أنه إما يحتمل التصديق والتكذيب أولا ... "[4] وفي باب نائب الفاعل " والواجب ضابطه أن يتأخر عنه فعل مفسر له "[5]، وفي باب الإضافة أنها أنواع مقدرة بفي " وضابطها: أن يكون المضاف إليه ظرفا للمضاف"[6]، والمقدرة بمن ضابطها أن يكون المضاف إليه كلا للمضاف وصالحا للإخبار به عنه"[7]، ومثل هذا أيضا في كتابه "قطر الندى" يقول في باب الاشتغال " وضابط هذا الباب..."[8]، وفي باب التنازع يقول أيضا: " وضابطه أن يتقدم عاملان أو أكثر"[9] .

والمتأمل في مصطلح "الضابط" يجده شائع الاستعمال في علوم أخرى أبرزها علم الفقه وعلم أصول الفقه، وهذا ما يستدعي النظر إلى أصل استعماله وإطلاقه، هل كان ذلك ابتداء في علوم الشريعة ومنها استعير إلى النحو أو العكس، ومرد هذا أيضا إلى مسألة الأثر والتأثير والتداخل بين هذه العلوم والمعارف، وقد ذكرت سابقا أن ظهور هذا المصطلح وتنزيله على قواعد اللغة كان على يد أبي عبد الله السلمي في مؤلفه " الضوابط

---

[1] ابن هشام، أوضح المسالك، دار الفكر بيروت، 1427هـ2007م، ج 1/ص54.

[2] المصدر نفسه، ص55.

[3] المصدر السابق نفسه، ص 57.

[4] ابن هشام، شذور الذهب، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 1416هـ1995م، ص 57.

[5] المصدر نفسه، ص 195.

[6] المصدر السابق نفسه، ص 345.

[7] المصدر السابق نفسه، ص 345.

[8] ابن هشام، شذور الذهب، ص 193.

[9] المصدر نفسه، ص 198.

الكلية فيما تمس إليه الحاجة من العربية " وكان صاحب الكتاب فقيها أصوليا كما ذكر ذلك من ترجم له وتطرق إلى سيرته من العلماء، قال ياقوت الحموي(ت626هـ)في ترجمته: "الأديب النحوي المفسر المحدث الفقيه ..."[1]، وذكروا في آثاره أنه ألف في أصول الفقه كتابا سماه " كتاب في أصول الفقه والدين"[2].

لقد كان لهذا المصطلح تداول في وسط الفقهاء والأصوليين، لكن من دون تواضع على جعله مصطلحا منضبطا، فمن ذلك قول تاج الدين ابن السبكي(ت-771هـ) في جمع الجوامع "ومنها اختلاف الضابط في الأصل "[3]، ثم تواتر بعد ذلك استعماله، وأصبح يفرق بينه وبين القاعدة الكلية ككتاب القواعد الكلية والضوابط الفقهية لابن عبد الهادي الحنبلي المتوفى سنة (ت909هـ)[4] وغيره، وقد استقر العمل لدى متأخري الفقهاء على اعتبار أن القاعدة " قضية أكثرية تنطبق على أكثر جزئيات موضوعها " والفرق بين القاعدة والضابط " أن القاعدة تجمع فروعا من أبواب شتى والضابط يجمعها من باب واحد"[5].

ويلاحظ أن هذا المصطلح أصبح أكثر نضجا وتكاملا لدى الفقهاء إذ الفروق عندهم بين هذه المفردات أصبح مسلما به في الدراسات الشرعية المعاصرة اليوم بخلاف واقع هذا المصطلح في الدراسات اللغوية واللسانية قديمها وحديثها.

4-2) -المعيار:

ومن المصطلحات المرادفة لمفردة القاعدة " المعيار" استعملت للدلالة على القواعد قديما وحديثا قال ابن جني في سر صناعة الإعراب: في باب الصاد" وهذا عيار في جميع ما

---

[1] أبو عبد الله السلمي، الضوابط الكلية أو النحوية فيما تمس إليه الحاجة من العربية، 26.

[2] المصدر نفسه، ص59.

[3] تاج الدين ابن السبكي، جمع الجوامع، ص 439.

[4] وقيل توفي سنة 880هـ.

[5] ابن نجيم، الأشباه والنظائر، دار الفكر بيروت، ط2، 1999م، ص 192.

يرد عليك من هذا فاعرفه وقسه تصب إن شاء الله "[1]؛ حيث استعمل مفردة "عيار" قاصدا بها المعيار الذي يعني القاعدة أو الضابط، وقد كان لهذا الاصطلاح وجود في الدراسات اللغوية والأصولية والعقلية فمن ذلك كتاب "عيار الشعر" لابن طباطبا(ت-322هـ)، ألفه لغرض تبيان قواعد نظم الشعر والأسباب الموصلة إلى المكنة من الصناعة الشعرية كما أوضح ذلك في مقدمة الكتاب[2].

وفي العلوم العقلية ألف الغزالي (ت-505هـ) كتابه "المعيار" شرح فيه ضوابط وقواعد المنطق العقلي وذكر في مقدمة الكتاب أن الباعث على تأليفه أمران: "أحدهما تفهيم طرق الفكر والنظر وتنوير مسالك الأقيسة والعبر"[3].

كما استعمل الفقهاء مفردة المعيار للدلالة على القواعد والضوابط الفقهية في جل المدونات لشرعية كقول خليل بن إسحاق المالكي(ت-767هـ) مثلا: "واعتبرت المماثلة بمعيار الشرع"[4] في كتاب البيوع، وألف الونشريسي(ت-914هـ)" المعيار المغرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقيا والأندلس والمغرب"، جمع فيه فتاوى مختلفة قائمة على قواعد المذهب المالكي: أما علماء الأصول فعنوا به " الواجب الذي لا يسع وقته لأداء واجب آخر من جنسه "[5]، أو هو عندهم "الظرف المساوي للمظروف كالوقت للصوم"[6].

---

[1] ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج1/ ص 210.

[2] ينظر: ابن طباطبا، عيار الشعر، دار الكتب العلمية بيروت، ط2/1426هـ2005م، ص 09 وما بعدها.

[3] أبو حامد الغزالي، معيار العلم في المنطق، دار الكتب العلمية بيروت، ط2، 1434هـ 2013م، ص 26.

[4] خليل بن إسحاق المالكي، مختصر خليل، دار الفكر بيروت، 1401هـ1981م، ص175.

[5] معجم مصطلحات أصول الفقه-عربي إنجليزي-قطب مصطفى سانو، دار الفكر المعاصر بيروت ط1، 1420هـ2000م، ص 424.

[6] التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، ج2/ ص 1601.

والملحظ من هذا الاستعمال لمفردة المعيار، أنها وإن لم توضع لها حدود ضابطة إلا أن المقصود بها ذلك المفهوم الذي وظفه أهل كل فن كنظام للقضايا ذات الطابع العلمي التي عملوا على التقعيد لها.

2-5) - القاعدة والأشباه والنظائر والفروق:

عرف فن الأشباه والنظائر في الفقه الإسلامي بكونه علما يستهدف قواعد الفقه وضوابطه وعرف الحموي هذا الفن بقوله: " المسائل التي يشبه بعضها البعض مع اختلاف في الحكم لأمور خفية أدركها الفقهاء بدقة أنظارهم "[1]، وكان الشائع لديهم إطلاقها على القواعد والفروق، مع التفريق بين الأشباه والنظائر بخلاف علماء اللغة والنحاة الذين لم يفرقوا بينهما.

كتب الفقهاء مؤلفات عدة تحمل هذا العنوان مثل: الأشباه والنظائر لابن الوكيل الشافعي(ت-716هـ) وللعلائي(ت-761هـ) وابن السبكي(ت-771هـ) وابن الملقن(ت-804هـ) والسيوطي(ت-911هـ).

أما الفروق فأشهر من كتب فيها، وفي الفروق اللغوية: أبو هلال العسكري(ت-395هـ) في كتابه الفروق اللغوية، وفي الفقه كتب المحبوبي(ت-747هـ)، والكرابيسي(ت-248هـ)، ويلاحظ السبق الزمني في التأليف للغويين في الفروق، وفي حديث الحموي(ت-626هـ) عن الأشباه والنظائر لم يفرق بينها وبين الفروق، يقول:" وقد صنف لبيانها- الأشباه والنظائر- كتبا كفروق المحبوبي(650هـ) والكرابيسي(570ه) "[2].

[1] الحموي، غمز عيون البصائر، إدارة القرآن والعلوم الإسلامية باكستان، ط2، 1424هـ، ج1/ ص18.

[2] الحموي، غمز عيون البصائر 1/ص 18.

وأشهر كتب الأشباه والنظائر في النحو كتاب السيوطي إذ صرح في مقدمة الكتاب أن هذا " فن القواعد الخاصة والضوابط والاستثناءات والتقسيمات " [1]، فعلم من هذا أن السيوطي لا يفرق بين الأشباه والنظائر والقواعد.

وأصل التفكير في الأشباه والنظائر وجمعها والتأليف فيها سواء في الفقه أو النحو أو الشعر أو اللغة إنما يعتمد في أساسه على أصل قائم في الفكر هو القياس.

3-) -بين القاعدة والنظرية:

النظرية النحوية هي مجموعة المفاهيم العامة تؤلف منظومة متكاملة، تنضوي تحتها كل من القواعد والضوابط وغيرها وأشهر النظريات في النحو: نظرية العامل، أو الموقعية على حد توصيف تمام حسان (1918-2011م) لها، وبعضهم ذكر نظريات في اللغة والمعاجم مثل نظرية الأفضلية، والاحتمالات، والاتساع، في النحو، وفي الصرف نظرية الأصل والفرع والتضعيف، والإعلال والقلب والإبدال أما في المعاجم نظرية الخاص والعام، ونظرية دائرية اللغة، والمهمل استعمال، تحديد الجذور إلخ ...

فالنظرية عرفت بأنها طائفة من الآراء تفسر بها بعض الوقائع العلمية أو الفنية، فهي توضح الظواهر والقضايا اعتمادا على التفسير والتحليل، مما جعل البعض يعرفها بأنها "فرض علمي يربط عدة قوانين بعضها ببعض ويردها إلى مبدأ واحد يمكن أن نستنبط منه حتما أحكاما وقواعد"[2].

فمن خلال هذه التعاريف للنظرية النحوية يتضح الفرق بينها وبين القاعدة النحوية فالنظرية النحوية تصاغ باسم موضوعها كنظرية العامل أو الأصل والفرع، بينما القاعدة

[1] السيوطي، الأشباه والنظائر، دار الكتب العلمية، بيروت، د ت ط، ج 1ص 09.

[2] المعجم الفلسفي، مجمع اللغة العربية، القاهرة سنة 1979، ص 202.

تتضمن أحكاما توعب جميع الجزئيات المتعلقة بها، والنظرية لها منهجها، وشروطها من الشمول والعموم والبساطة والاتساق وتنطبق على جل اللغات البشرية بخلاف القاعدة.

أطلق بعضهم على النظرية النحوية القواعد الكبرى وأطلق عليها تمام حسان الظواهر الكبرى ومثلها: التماس الخفة، أمن اللبس، إقامة العدل، الاتساق وهو الطرد أو الاطراد...

4-) -القاعدة النحوية ونظرية النظم:

تعد قضية النظم التي خطها عبد القاهر الجرجاني(ت471هـ) من أبرز النظريات النحوية التي تجاوز فيها الحديث عن الإعراب وعلاماته، بل جعل من صلب مباحثها الحديث عن قواعد النحو وضوابطه ونظام التركيب والتعالق بين المفردات، يقول عبد القاهر الجرجاني: " اعلم أنه ليس النظم إلا أن تضع الكلام الموضع الذي يقتضيه على النحو وتعمل على قوانينه وأصوله"[1] وقال في موضع آخر:" إن الألفاظ لم توضع لتعرف بها معانيها في أنفسها، ولكن لأن يضم بعضها إلى بعض فيعرف فيما بينها على علم شريف"[2]

يتضح من خلال هذا النقل عن الجرجاني(ت-471هـ) أنه يركز على النظام العلائقي بين الكلمات والجمل رابطا ذلك بالمعنى والسياق وملابسات العملية اللغوية، مع مراعاة التراكيب النحوية الصحيحة التي تتأتى بانتماء القواعد والضوابط كالتقديم والتأخير والحذف وغيرها.

[1] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية الرغاية -الجزائر- 1991. ص 117.

[2] المصدر نفسه، ص 469-470.

5-) -تعريف النحو:

للنحو استعمالات عدة في اللغة العربية، ولكل منها دلالة مقصودة، منها القصد والجهة والمقدار، والمثل والشبه، جمعها أحدهم في بيتين:

للنحو سبع معان قد أتت لغة *** جمعتها ضمن بيت مفرد كملا

قصد ومثل ومقدار وناحية *** نوع وبعض وحرف فاحفظ المثلا [1].

تقول ذهبت نحو فلان أي ناحيته وجهته، ومحمد نحو زيد أي يشبهه أو مثله، وعند نحو ألف أي مقدار ...

أما في الاصطلاح فأشهر تعريف له ما حده به ابن جني(ت-392هـ) في الخصائص " هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره، كالتثنية والجمع، والتحقير، والتكسير والإضافة، والنسب، والتركيب وغير ذلك، ليحلق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم، وإن شذ بعضهم عنها رد بها إليها "[2].

ويرى بعضهم أن هذا التعريف مع ما فيه من السبق والتميز والفرادة إلا أنه لا يوعب مسائل وأبوابا أخرى في النحو والصرف، فأكثر النحاة على أن الصرف جزء من النحو، ويعرف النحو على هذا الأساس بأنه " قواعد يعرف بها أحوال أواخر الكلمات العربية التي حصلت بتركيب بعضها مع بعض من إعراب وبناء وما يتبعهما"[3]، أو هو قواعد يعرف بها صيغ الكلمات العربية وأحوالها حين إفرادها وحين تركيبها"[4].

---

[1] الخضري، حاشية الخضري على ابن عقيل، دار الفكر د ت ط، ج1/ ص 10.

[2] ابن جني، الخصائص، ج1 ص 34.

[3] أحمد الهاشمي، القواعد الأساسية للغة العربية، دار الكتب العلمية، بيروت، د ت ط، ص 6.

[4] المصدر نفسه، ص 6.

لكن مع هذا فكثير من مسائل النحو لا تندرج تحت هذا التعريف، فلهذا عرف أبو سعيد السيرافي(ت338هـ) النحو وفائدته بقوله: "معاني النحو منقسمة بين حركات اللفظ وسكناته وبين وضع الحروف في مواضعها المقتضية لها، وبين تأليف الكلام بالتقديم والتأخير وتوخي الصواب في ذلك، وتجنب الخطأ من ذلك، وإن زاغ شيء عن هذا النعت، فإنه لا يخلو من أن يكون سائغا بالاستعمال النادر والتأويل البعيد أو مردودا لخروجه على عادة القوم الجارية على فطرتهم "[1].

فعلى هذا التعريف عند السيرافي(ت-338هـ) يكون النحو أشمل من كونه يبحث في أواخر الكلمات فحسب بل يبحث في كل متعلقات التراكيب اللغوية وتآليفها وصورها، من تقديم وتأخير وحذف مع ما يصحب ذلك من مراعاة المعاني والمقاصد.

1-5) -مصطلحات مرادفة للنحو:

يعد مصطلح النحو من أشهر المصطلحات البواكر التي أطلقت على قواعد اللغة العربية، وقد أطلقت على هذ العلم مصطلحات أخرى كثيرة منها: علم العربية، على الإعراب والكلام واللحن وغير ذلك.

أخذ هذا المصطلح "النحو" من قول علي بن أبي طالب رضي الله عنه لأبي الأسود الدؤلي: (ت69هـ) " ما أحسن هذا النحو الذي نحوت "[2]، وفي رواية أخرى قال له: "انح هذا النحو"[3].

---

[1] أبو حيان التوحيدي، الإمتاع والمؤانسة، المكتبة العصرية، بيروت، 1432هـ-2011م، ج1/ص 96-97.

[2] الزجاجي، الإيضاح، ص 89.

[3] ابن الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، دار الفكر العربي القاهرة، د ط، 1414هـ1998م، ص14.

أما مصطلح العربية واللحن والإعراب فيروى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه سارت هذه المصطلحات في العصور الأولى، وكان المصطلحان (عربية، نحو) " هما اللذان أطلقا على هذا العلم ثم زال الأول وبقي الثاني "[1]، أي زال مصطلح العربية وبقي مصطلح النحو، أو بالأحرى أصبح علم العربية يشمل فنونا مختلفة كالقافية والإنشاء وغيرهما.

2-5) -أسباب نشأة النحو:

أصبح من المسلم به لدى الدارسين أن أي تحول يطرأ على ظاهرة ما، في أي مجالات كانت، لابد لهذا التغير والمنعرج أسباب وظروف استدعت ذلك التطور والتحول المعرفي، لقد كان العرب يتكلمون بلسانهم على السليقة والسجية حتى حدثت اهتزازات أدت إلى خلخلة في هذا اللسان، ولم يعد على ما كان عليه من سنن العرب في تواصلها.

دب اللحن وفشا التغيير في هذا اللسان بسبب الوافدين الجدد إلى الحضارة العربية واختلاطهم بأمة العرب، واحتكاك أبناء العربية بالأمم المجاورة، فكان هذا هو السبب الأول والمباشر، وذكر أهل التاريخ قصصا متعددة لنشأ النحو العربي أشهرها ما جرى بين أبي الأسود الدؤلي وابنته في جملة قالتها ولم توضح الفرق بين الاستفهام والتعجب، وقد لخص الآثاري العراقي(ت-828هـ) هذه القصة في أبيات ذكرها في مطلع ألفيته في النحو:

أول من أفادنا النحو علي سبب خلف حكاه الدؤلي
عن بنته التي نوت تعجبا فاستفهمت برفع فعله أبا
وقال قولي ما أشد الحرا بالنصب في الدال الثقيل والرا
فاستنكرت مقالة أباها واستخبرت عن أصلها أباها
فقام في الوقت إلى الإمام وارث علم سيد الأنام

[1] مجدي محمد حسين، من تاريخ النحو العربي، مؤسسة حورس الدولية-الإسكندرية، د ط، 2010م، ص 10.

وقال عندي يا إمام من لحن واللحن في أبنائنا من المحن
فما الذي يدني من الصواب وما طريق الأجر والثواب
قال الإمام اكتب وخذه مني وانقله بين التابعين عني[1].

هذا، وهناك أسباب أخرى لنشأة النحو، منها: العمل على خدمة القرآن الكريم، وهو سبب ديني صرف، ويذكر آخرون أسبابا أخرى لكنها كلها ترجع بصلة إلى هذين السببين المذكورين آنفا.

3-5) -النحو العربي والمنطق الأرسطي:

تعد قضية التفاعل بين النحو العربي والمنطق الأرسطي أثرا وتأثيرا، من أهم القضايا التي استوقفت الدارسين اللغويين المحدثين من الغرب والشرق، وكان وراء هذا الجدل المثار أبعاد مختلفة، منها حركة الاستشراق وخاصة الطائفة المتعصبة التي تسعى إلى إقصاء الجهد العربي في كل المجالات، حتى إن فيهم من زعم " أن العنصر العربي عنصر متخلف بفطرته وطبيعته الجنسية والمناخية، الأمر الذي عطل فيه دوافع الإبداع والابتكار ..."[2].

غير أنه لا يمكن إغفال التوجه الاعتدالي الذي عرف به باحثون غربيون آخرون يقول بيدرو مونتايث(1933-2023م): " إن إسبانيا ما كان لها أن تدخل التاريخ الحضاري، لولا القرون الثمانية التي عاشتها في ظل الإسلام وحضارته، وكانت بذلك باعثة

[1] زين الدين شعباني بن محمد القرشي الآثاري، كفاية الغلام في إعراب الكلام، تح زهير زاهد وهلال ناجي، عالم الكتب، ط1، 1407هـ1987م، ص 35.

[2] مناهج المستشرقين في الدراسات العربية الاسلامية، المنظمة العربية للثقافة والعلوم، مكتب التربية العربي لدول الخليج إدارة الثقافة 1985م، د ط، ج1/ ص 10.

النور والثقافة إلى الأقطار الأوروبية المجاورة المتخبطة آنذاك في ظلمات الجهل والأمية والتخلف "[1].

هذا على وجه العموم ما قد يقال حول مكانة الحضور العربي في المنجز الإنساني العلمي والمعرفي، أما بخصوص التفكير النحوي وعلاقته بالمنطق الأرسطي فقد نفاه قوم وأثبته آخرون، يقول الدكتور إبراهيم مدكور(1902-1996م): " إن من واضعي النحو السرياني والمشتغلين به مترجمون اتصلوا بالعرب ونحاتهم وعاشوا معهم فيعقوب الرهاوي له شأنه في وضع النحو السرياني وهو معروف في الأوساط العربية وحنين ابن إسحاق(ت-260هـ)مترجم آخر معاصر للخليل وسيبويه(ت-180هـ) بل وصديق للخليل(ت-170هـ)...ومن اليسير أن نتصور أنه تبادل في ما تبادل مع الخليل بعض القواعد النحوية خصوصا وهو يعزي إليه بعض كتب الأجرومية اليونانية "[2].

ومرة أخرى يقول: "لعل في هذا ما يفسر تلك المفاجأة التي أحدثها كتاب سيبويه بظهوره في تلك الصورة الجامعة دون أن تصل إلينا سوابق ممهدة إليه "[3].

أما عبده الراجحي(1937-2010م) فكان رأيه غير ثابت في هذه القضية وكان يرى التوقف في بحثها ولما فتح مجال البحث فيها تخبط رأيه بإزائها فذكر أولا " أن التاريخ لا يقدم شيئا ماديا مؤكدا عن اتصال النحاة الأوائل بالمنطق الأرسطي اتصالا مباشرا "[4].

---

[1] مصطفى الشكعة، المغرب والأندلس إفاق إسلامية وحضارة إنسانية ومباحث أدبية، دار الكتاب المصري، ط1، 1407هـ1987م، ص 33.

[2] عبد الرحمن حاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية الرغاية – الجزائر، د ط، 2012م، ج2/ ص 39.

[3] عبد الرحمن حاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص 39.

[4] عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، دار النهضة العربية-بيروت، د ط، 1979م، ص 62.

ثم استفاض في المقارنة بين النصوص في الدرسين اللسانين العربي واليوناني وخلص في النهاية إلى القول "إن المنطق الأرسطي لم يكن معروفا معرفة كافية أيام الخليل(ت-170هـ) وسيبويه(ت-180هـ)، وهما صاحبا التأثير الحقيقي في النحو العربي ولكن ذلك لا يعني أن المنطق كان بعيدا عن أيديهم في شكل ما "[1].

غير أن المستشرق ليتمان (1875-1958م) قال " اختلف الأوروباويون في أصل هذا العلم فمنهم من قال إنه نقل من اليونان إلى بلاد العرب وقال آخرون ليس كذلك، وإنما كما تنبت الشجرة في أرضها كذلك نبت علم النحو عند العرب ..."[2].

وقال دي بور(1928-1994هـ): " النحو العربي أثر رائع من آثار العقل العربي بما له من دقة في الملاحظة ومن نشاط في جمع ما تفرق وهو لهذا يحمل المتأمل فيه على تقديره ويحق للعرب أن يفخروا به "[3].

ومن الباحثين الذين أثبتوا القطيعة المعرفية بين النحو العربي والمنطق الأرسطي في بواكير نشأته عبد الرحمن الحاج صالح(1927-2017م) إذ يقول " إن النحو العربي لم يتأثر بمنطق أرسطو لا في نشأته قبل سيبويه ولا بعد ذلك إلى غاية ما حصل بالفعل وأقر بذلك صراحة النحاة العرب أنفسهم والمؤرخون في القرن الرابع الهجري "[4].

6-) -مفهوم الاستعمال:

إن الاستعمال اللغوي نعني به ذلك التلقي للمدونة العربية من مصادرها ومواقيتها الزمانية والمكانية مع رصد مستوياتها وما تمتاز به من فوارق ترجع إلى معايير علمية جعلت

---

[1] عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، ص 103-104.

[2] الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، دار المعارف ط2، د ت، ص 23.

[3] محمد عبد الفتاح الخطيب، ضوابط الفكر النحوي، دار البصائر-القاهرة –د ت ط، نقلا عن: ت ج دي تجيتزي ج بور تاريخ الفلسفة في الإسلام ص 77.

[4] عبد الرحمن الحاج صالح، منطق العرب، ص 37.

من بعض النصوص قاعدة يحتكم إليها ويرجع إليها في التأسيس ووضع الضوابط في الدرس اللساني العربي يقول عبد الرحمن الحاج صالح(1927-2017م): " إن فصحاء العرب هم الناطقون بالعربية الذين لم تتغير لغتهم بالنسبة لغير الفصحاء وأخذت منهم اللغة واعتنى بها النحويون واللغويون الذين قاموا بذلك بالتمييز الصارم بين ما كان كثيرا في الاستعمال يعرفه جميع العرب الفصحاء وهو الجزء الأكبر مما دونوه كما سنبينه فيما بعد وبينما كان يعرفه ويستعمله أكثرهم أو أقلهم "[1].

يشير عبد الرحمن الحاج صالح(1927-2017م) في هذا النص إلى المعايير التي تصنف المدونة العربية المسموعة على أساسها، والإجراءات والتحريات التي اعتمدها اللغويون في عملية الجمع والتوصيف، وصولا إلى الضبط ووضع القوانين، وقد قسم السيوطي المسموع إلى مطرد في القياس والاستعمال، ومطرد في الاستعمال شاذ في القياس، ومطرد في القياس شاذ في الاستعمال، وشاذ في القياس والاستعمال معا[2]، ثم نقل السيوطي(ت-911هـ) عن ابن هشام(ت-761هـ) قوله: " اعلم أنهم يستعملونه غالبا وكثيرا ونادرا وقليلا ومطردا فالمطرد لا يتخلف والكثير دونه والقليل دونه والنادر أقل من القليل"[3].

يقول صالح بلعيد في توضيح هذه القسمة للمدونة المسموعة عن العرب: " المطرد هو كل الكلام الفصيح، أو القواعد التي وقع عليها الإجماع من جمهور النحاة ونال رضا الناس؛ لأنه من كلامهم الكثير الدوران والغالب هو الاتفاق العام في الأصول، ولكن هناك فرق في فرع أو فرعين لا غير، والكثير هو الاستعمال العام، ولهذا الاستعمال أوجه

[1] عبد الرحمن الحاج صالح، السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة، المؤسسة الوطنية للفنون الوطنية- وحدة الرغاية الجزائر- د ط، 2012م، ص 65.

[2] السيوطي، الاقتراح، دار البيروتي، ط2، 1427هـ2006م، ص 49-50.

[3] المصدر نفسه، ص 50.

خلافية وأما القليل فيميل إلى الشذوذ، فهو حجة لكن لا ينقاس عليه ويقرب إليه النادر وهو الآحاد، ويدخل هذا في الجانب التاريخي لا غير وإن النادر يصنف في القليل القليل الذي لا يمكن التصرف في روايته؛ حيث يتعرض للفساد ولا مثيل له للتثبت منه "[1].

ويستقى من هذا أن الاستعمال درجات ودركات فمنه ما كان مجمعا عليه بين العرب ومن ثمة النحاة، ومنه ما هو أسفل منه مع توافق في الأصول العامة وهناك استعمالات ترجع كلها إلى الشذوذ، ولا يعتمد عليها في ضبط القواعد ووضع الأسس لها.

والاستعمال بهذا التوصيف السابق له آليات وتقنيات إجرائية وشروط علمية يرتهن إليها في عملية الجمع وهي مصطلحات معروفة وشائعة وذائعة في شتى العلوم التي يعتمد فيها على التراكم المعرفي والصلة العلمية في العلوم الإنسانية، فمن تلك المصطلحات النقل والرواية، والسماع، والشواهد، والنصوص وغيرها، وهي تستهدف وصف الظاهرة اللغوية في عهدها الأول، وقد تداولت مصطلحات كثيرة بين الدارسين في التراث والحداثة في وصفها فمنها الفصاحة، والسليقة، والسجية، والطبع، والسنن، العادة، والفطرة، والسمت، والملكة والوضع... إلخ.

اعتمد النحاة أدلة نقلية اتفقوا على ثلاثة منها وهي القرآن والسنة وكلام العرب يقول السيوطي في الاقتراح: " وأعني به – أي السماع-: ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن، وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم، وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه، وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين، نظما ونثرا عن مسلم أو كافر فهذه ثلاثة أنواع، لابد في كل منها الثبوت "[2].

[1] صالح بلعيد في أصول النحو، دار هومه الجزائر، د ط، 2012م، ص 48.

[2] السيوطي، الاقتراح، ص 39.

وبعد تحديد المادة المسموعة ومعاييرها، وضعوا ضابطا أو ميقاتا مكانيا للتأكيد من سلامة المادة اللغوية حين نقلها، فأخذوا عن" القبائل التي عدت فصيحة قليلة قياسا بعدد القبائل التي تجاوز عددها في البصرة 192 قبيلة ...أضف إلى ذلك عدم الاختلاط بالعجم وعدم الاختلاط بالعرب القريبين من العجم، وهذا الشرط لا يتوفر إلا في القبائل التي تسكن أعالي نجد وبعيدة عن الاختلاط، ولا يطيل أفرادها الإقامة عند غيرهم من القبائل، وبعيدون عن كل مواطن الحضارة، ولا تمر على منازلهم قوافل التجارة "[1].

أما الضابط الزماني فحدد " على أربع فترات: العصر الجاهلي المعروف، وعصر المخضرمين وظهور الإسلام، وعصر الإسلاميين وما بين الدولتين، وما بعد ذلك إلى اختفاء الفصاحة السليقية "[2].

أما عن القرآن والقراءات النحوية والأحاديث النبوية فقد تعسف كثير من النحاة في التعامل معها من حيث الاستدلال على صحة القواعد النحوية وسنتحدث عن هذا في الفصل الأول من هذه الرسالة.

7-) -مفهوم الافتراض في النحو العربي ومصطلحاته:

مفهوم الفرض في اللغة: قال صاحب معجم المقاييس: " الفاء والراء والضاد أصل صحيح يدل على تأثير في شيء من حز أو غيره، فالفرض الحز في الشيء "[3]. وقال: " ومن الباب اشتقاق الفرض الذي أوجبه الله تعالى، وسمي بذلك لأنه له معالم وحدودا[4]، ومن هذا قوله تعالى " فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ " {البقرة رقم 197}

[1] صالح بلعيد، في أصول النحو، ص41.

[2] عبد الرحمن حاج صالح، السماع اللغوي، ص 76.

[3] ابن فارس، معجم المقاييس، ج4/ص488.

[4] المصدر نفسه، ج4/ ص 489.

أما قوله تعالى: " إِنَّ الَّذِي فَرَضَ عَلَيْكَ الْقُرْآنَ " {القصص رقم 85} أي أنزل[1]، ومن معانيه التقدير والتوقيت، والقطع والوجوب، جاء في موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم " وفي بعض كتب المنطق أنه قد يستعمل الفرض بمعنى التجويز أي الحكم بالجواز "[2].

ثم قال أيضا " قال الحكماء الفرض على نوعين: أحدهما ما يسمى فرضا انتزاعيا وهو إخراج ما هو موجود في الشيء بالقوة إلى الفعل...وثانيهما ما يسمى فرضا اختراعيا وهو التعمل واختراع ما ليس بموجود في الشيء بالقوة أصلا ويكون الواقع مخالف المفروض"[3]، ومنه الفرض التجريبي أو المادي، فهو: " مجرد ظن باحتمال وقوع الشيء وكل فرض فهو ينطوي على تجويز، ولا يكون هذا التجويز باطلا إلا إذا كذبته التجربة أو أثبت العقل تناقضه "[4].

والفرض يرادف الواجب عند الفقهاء، فالفرض هو ما ثبت بدليل قطعي أو ظني فهو في مصطلحهم " الفعل الذي طلب الشارع الإتيان به طلبا جازما، سواء أكان ذلك واردا بطريق قطعي أم كان واردا بطريق ظني "[5].

1-7) -مفهوم الفرضية:

قيل في تعريفها إنها " فكرة يأخذ بها الباحث في بداية برهانه على إحدى المسائل "[1]، أو هي: " قضية مطروحة يصرف النظر عن كونها صحيحة أو فاسدة، بل بوصفها مبدأ يمكن

---

[1] القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، دار الغد الجديد، ط1، 1439هـ2018م، ج13/ ص 240.

[2] التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج2/ ص1267.

[3] المصدر نفسه، ج2/ ص1267.

[4] جميل صليبا، المعجم الفلسفي، دار الكتاب اللبناني، د ط، 1982م، ج2/ ص 143.

[5] محمود حامد عثمان، القاموس المبين في اصطلاحات الأصوليين، دار الزاحم السعودية، ط1، 1423هـ2002م، ص231.

أن يستخلص منه مجموع معين من القضايا أو المقترحات "[2] أو هي " تكهن ظني لكنه معقول يسبق به الخيال على المعرفة ويكون متجها نحو التحقق من امره لاحقا سواء بالمشاهدة المباشرة أو باتفاق جميع لوازمه مع المشاهدة "[3].

وبهذه التعريفات يتضح أن الفرضية مجموعة من الإجراءات والاحتمالات والتوقعات التي تتخذ إزاء أمر ما، بغية الوصول إلى كنهه وحقيقته بالنظر إلى جزئياته الموصلة إليه.

عرف اليونانيون الفرضية مفهوما ومصطلحا وممارسة في مسائل القياس الفرضي نقل ذلك عن أرسطو (384-322ق م) ومن قبله أفلاطون (427-347ق م).

والافتراض في النحو معناه ما يقترح من احتمالات للنص إذا خالف مألوف القواعد الثابتة في اللغة، وهو عملية فكر وتدبر لاستخراج علل ثاوية خلف ظواهر النصوص وهو مسلك من مسالك التعليل النحوي التي برع فيها النحويون وأظهروا في ذلك براعة عجيبة للعمل العقلي.

وهو بهذا المفهوم مبدأ لا يخلو منه علم من العلوم الإنسانية والتجريبية وهو عمل حتمي للوصول إلى الحقيقة المرجوة، وكشف الغوامض التي تحيط بالقضايا التي تتطلب التجربة للوصول إلى وضع القواعد والنظريات العامة.

2-7) -مصطلحات الافتراض النحوي:

لم يصطلح النحاة على مسمى الافتراض، لكن الدرس النحوي يثبت أنهم اعتمدوا الافتراض في جل مباحث النحو العربي، وكانت له تجليات كثيرة، فمنه افتراض وضعوه

---

[1] جميل صليبا، المعجم الفلسفي، ص 143.

[2] أندريه لالاند، موسوعة لالاند الفلسفية، منشورات عويدات، بيروت ط2، 2001م، ج2/ ص 575.

[3] المصدر نفسه، ج2/ ص 575.

لدعم القاعدة النحوية وبسط هيمنتها وسلطتها على النص، وافتراض سلط على الظاهرة اللغوية التي خالفت القاعدة، ومنه افتراضات التخريج النحوي، وأطلقوا على هذا العمل والإجراء مسميات مختلفة كالتقدير، والتعليل، والتأويل، والاحتمال، والحمل، والإضمار، والحذف، والتوهم، والنية، والقصد، وغير ذلك مما له مجال في المنهج العقلي الاجتهادي.

لجأ النحاة إلى الافتراض لأسباب أهمها:

-واقع حصر اللغة العربية زمانيا ومكانيا.

-حاجة اللغة لمسايرة التحولات.

- السعي والتقصد في مسلك الغموض لأغراض ونزعات مختلفة.

- إضافة إلى الترف العلمي الذي عرفه العلماء الذين أسرفوا في ممارسة الافتراض النحوي وسنحاول أن نمثل ونقف على تمظهرات وتجليات الافتراض لدى النحويين في الفصل الثاني من هذه الرسالة.

الفصل الأول:

القاعدة النحوية في ضوء الاستعمال اللغوي

انطلق النحاة العرب في مسلكهم العلمي الرامي إلى التأسيس لقواعد النحو العربي باعتماد منهج استقرائي تتبعوا فيه المدونة العربية وتقفوا مواقيتها الزمانية والمكانية بغية استخراج قوانينها وخواصها الكامنة فيها، وكان عملهم يقوم على مرحلتين في عملية الاستقراء، الأول هو جمع المادة، والآخر هو إعمال العقل بالتنقيب والتفتيش في حاصل هذه المدونة.

كانت النصوص المستهدفة في عملية الجمع والإحصاء: لغة القرآن الكريم الإعجازية ولغة الحديث النبوي الشريف الذي بلغ أرقى الأساليب البلاغية مع كلام العرب شعرا ونثرا.

والمتأمل في الحدود التي وضعها متقدمو النحاة قديما لعلم النحو العربي، يقف على هاتين المرحلتين في عملية الاستقراء العلمي الذي انتهجه النحاة، فأبو بكر بن السراج (ت316هـ) يحد النحو بقوله: " علم استخرجه المتقدمون من استقراء كلام العرب"[1]، وأبوعلي الفارسي (ت377هـ) يقول في تعريفه بأنه: "علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب"[2]، أما ابن عصفور فيعرفه بقوله: "علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي تأتلف منها"[3].

فالملاحظ من هذه التعاريف الضابطة لعلم النحو، أنه علم مستخرج من مدونة مستقرأة من مصادر عن طريق البحث في قوانين اللغة وضوابطها.

[1] أبو بكر السراج، الأصول في النحو، ج1/ص35.

[2] أبو علي الفارسي، التكملة، تح كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت لبنان، ط2، 1419هـ 1999م، ص181.

[3] ابن عصفور، المقرب، ص45.

1-) أدلة ومصادر القاعدة النحوية:

1-1) - مفهوم الفصاحة والسليقة:

ذكرنا في مدخل هذه المذكرة في بحث مفهوم الاستعمال اللغوي، أن اللغويين الذين كان لهم السبق في جمع المدونة العربية، قد تراوحت عباراتهم وتنوعت في توصيف الظاهرة اللغوية في عهدها الأول، ومن تلك المصطلحات التي أورثت عنهم ولاتزال المباحثة حول ماهيتها والقصد من إطلاقتها هي: الفصاحة، السليقة، السجية، الطبع، السنن، العادة، الفطرة، السمت اللغوي، الملكة اللسانية، الوضع العربي...إلخ.

فهذه المصطلحات كلها تهدف كما ذكرنا إلى إعطاء وضع صحيح لهذه الظاهرة التي اهتم علماء اللغة بنقلها وروايتها ومن ثمة وضع القواعد الضابطة لها والمستنبطة بواسطتها وقد تتبع الباحث اللساني الجزائري عبد الرحمن الحاج صالح(1927-2017م) مفردة "فصاحة" وما انطوت عليه من دلالات في الاستعمال اللغوي القديم فوجدها لا تخرج عن هذه الشرائط الآتي ذكرها وهي: صفة من ترضى عربيته أي كون الناطق العربي الفصيح ترضى عربيته ويوثق بلغته ويؤخذ بها، ومنها السلامة اللغوية أي انتهاء العبارة إلى كلام العرب، ومنها أن تكون مستعملة بكثرة، وأن يكون الناطق اكتسبها من بيئته دون تلقين[1].

ثم ذكر بعد ذلك أن سيبويه(ت180هـ) كان يطلق اسم الفصاحة على الناطقين وليس على كلامهم شريطة أن يكون الكلام جاريا على القياس الذي وضعه وهو كثرة الاستعمال[2].

ثم إن مفردة "الفصاحة" قد تطور مفهومها فأصبحت تعني: طلاقة اللسان، ووضوح الكلام، وتدل على الفهم وحسن الكلام وبلاغته، والسلامة من اللحن، فهذه الدلالات

[1] ينظر: عبد الرحمن حاج صالح، السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة، ص38-39.
[2] المصدر نفسه، ص42.

تستخلص من إطلاقات النحاة المتأخرين لكلمة الفصاحة، أما علماء البلاغة فيحدون الفصاحة بمعايير ثلاثة: الخلوص من تنافر الحروف، عدم الغرابة، وعدم المخالفة للقياس اللغوي[1].

وعلى هذا الأساس يكون مفهوم الفصاحة والسليقة هي فاعلية التواصل في المجتمع العربي بلغة فصيحة موروثة من غير تعلم ولا دربة أو تلقين، بل هي عملية خالية من التكلف وهاجس الخطأ أو الشعور به، فهذه الفصاحة هي التي وضع لها علماء اللغة مقاييس زمانية ومكانية سأشير إليها في مبحث الاحتجاج بالشعر والنثر.

وبالتالي يمكن القول إن اللهجات العربية كلها ينسحب عليها اسم الفصاحة والسليقة سواء أكان ذلك في الشعر أم في النثر، والتفاوت الحاصل في اعتماد لهجة على أخرى كما في تفضيل لغة قريش على غيرها راجع بالأساس إلى الشرف الذي استمدته من القرآن الكريم لنزوله بها، كما أنها تمثل الاستعمال الأكثر والغالب بين القبائل العربية.

قال السيوطي(ت911هـ) في المزهر نقلا عن ثعلب(ت291هـ) في أماليه: " ارتفعت قريش في الفصاحة عن عنعنة تميم، وتلتلة بهراء، وكسكسة ربيعة، وكشكشة هوزان، وتضجع قيس، وعجرفية ضبة "[2].

فمن هنا جاءت إطلاقات سيبويه(ت180هـ) في توصيف بعض الاستعمالات العربية الفصيحة، كقوله في الحط من بعض اللهجات: " فهذا كلام قبيح ضعيف فاعرف قبحه "، ونحوه: "وهذا كلام خبيث يوضع في غير موضعه " وقوله في لهجات أخرى

[1] عبد الرحمن حاج صالح، السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة، ص 60.

[2] السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، المكتبة العصرية بيروت، د ط، 1406هـ1986م، ج2/ ص 211.

يمتدحها بالفصاحة: " مطردة" " كثيرة جيدة" لناس يوثق بعربيتهم " وكذلك قوله: " وسمعنا فصحاء العرب يقولون ... " ومرة يقول: " سمعنا من يوثق به من العرب"[1].

2-1) - تعريف الاستقراء:

أ-) تعريفه لغة: جاء في معجم المقاييس:" قرى، القاف والراء والحرف المعتل أصل صحيح، يدل على جمع واجتماع، من ذلك القرية سميت قرية لاجتماع الناس فيها، ويقولون: قريت الماء في المقراة جمعته، وذلك المجموع قري، وجمع القرية قرى، جاعت على كسوة وكسى، والمقراة الجفنة، سميت لاجتماع الضيف عليها، أو لما جمع فيها من طعام"[2].

وقال في المصباح المنير: " استقرأت الأشياء تتبعت أفرادها لمعرفة أحوالها وخواصها "[3]، وقال ابن منظور في لسان العرب:" قرا الأمر واقتراه تتبعه، الليث: يقال الإنسان يقتري فلانا بقوله، ويقتري سبيلا ويقروه أي يتبعه... الأصمعي(ت216هـ): قروت الأرض إذا تتبعت ناسا بعد ناس، فأنا أقروها قروا"[4].

فحاصل دلالة استعمال هذه المفردة "الاستقراء" ترجع إلى معنى التتبع والتقفي وهو المراد في التعريف الاصطلاحي الآتي.

ب-) تعريفه اصطلاحا: الاستقراء منهج علمي ارتهن إليه الباحثون في شتى العلوم والمعارف الإنسانية والتجريبية، فالمناطقة يعرفونه بأنه: " قول مؤلف من قضايا

[1] عبد الرحمن الحاج صالح، السماع اللغوي، ص257-258.
[2] ابن فارس، معجم المقاييس، ج5/ ص 78.
[3] الفيومي، المصباح المنير، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 1417هـ1996، ص259.
[4] ابن منظور، لسان العرب، ج5/ص 3616.

تشتمل على الحكم على الجزئيات لإثبات الحكم الكلي"[1]، وهو عندهم نوعان: تام ويسمى مقسم وهو قليل الاستعمال، لكنه يفيد اليقين، وناقص: وهو قسيم القياس ويفيد الظن[2].

أما عند الأصوليين فيعرفه الغزالي(ت505هـ) بأنه " تصفح أمور جزئية ليحكم بحكمها على أمر يشمل تلك الجزئيات"[3]، ويلاحظ عدم الفرق بين تعريف المناطقة والغزالي للاستقراء وذلك أن الاستقراء منهج من شأنه أن ينسحب على كل العلوم، كما أن الغزالي كان قد تشرب علم المنطق وأفاد منه في كل المعارف والفنون التي كتب فيها ومنها أصول الفقه.

وقد عرف أرسطو (384-322ق م) الاستقراء بأنه " إقامة قضية عامة ليس عن طريق الاستنباط وإنما بالالتجاء إلى الأمثلة الجزئية التي يكمن فيها صدق تلك القضية العامة، أو هو البرهنة على أن قضية ما صادقة صدقا كليا بإثبات أنها صادقة في كل حالة جزئية إثباتا تجريبيا"[4].

والاستقراء النحوي مر بمرحلتين: مرحلة جمع المادة وفق شروط في غاية التوثق والضبط، ثم المرحلة الثانية وهي إعمال الفكر وتتبع الأسرار والخواص التي هي كامنة في اللغة العربية، وهذه المرحلة أطلق عليها النحاة الاستنباط والاستنتاج أما ما كان بعد ذلك من تعليل وتقدير وافتراض وغيرها فمرده إلى التلاقي والتلاقح بين المنطق والدرس اللغوي الذي شمل كل العلوم والفنون بعد حدوث عملية الترجمة.

والملاحظ أن النحاة القدامى قد مارسوا عملية الاستقراء بنوعيها المشار إليهما سابقا لكنهم لم يحددوا لها مصطلحا منضبطا، بل ذكروا ذلك تحت مصطلحات مختلفة من حيث

---

[1] التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج1/ص 172.

[2] ينظر: المصدر نفسه، ج1/ ص172.

[3] أبو حامد الغزالي، المستصفى، المكتبة العصرية بيروت، د ت ط، ج1/ ص 73.

[4] محمود فهمي زيدان، الاستقراء والمنهج العلمي، دار الجامعات المصرية، د ت ط، ص 27.

اللفظ لكنها متقاربة من حيث الدلالة والمعنى: مثل: الإحصاء والتتبع والتصفح والاستقصاء والاستغراق وغيرها[1].

وأما استعمال مصطلح الاستقراء ودخوله إلى الدراسة اللسانية العربية بهذا اللفظ فقد رجح عبد الرحمن الحاج صالح ظهوره على يد ابن السراج(ت316هـ) في كتابه الأصول في النحو، كما رجح أن أب بكر بن السراج(ت316هـ) قد استعاره عن المنطق الأرسطي، خاصة أنه ألف كتابه هذا في عصر نضج العلوم العربية وتأثرها بالفلسفة اليونانية.

وقد أصبح الاستقراء فيما بعد لا يخرج عن المعنى الذي رسمه له أرسطو، سواء عند علماء المنطق أم عند الأصوليين والفلاسفة وغيرهم، إلى أن جاء العصر الحديث وترسمت معالم البحث العلمي ومناهجه وطرائقه، كالمنهج الوصفي والتوليدي والبنيوي والتداولي ...إلخ في دراسة ظاهرة اللغة، وقد تحقق من هذه المناهج نتائج مرجوة وحقائق يقينية ثابتة.

وقد قام الاستقراء النحوي لدى النحاة القدامى على أدوات واستراتيجيات أساسية من أجل نقل المادة وتصنيفها وتوصيفها واستنباط القوانين والقواعد المضمرة فيها، ومن أهم هذه الأدوات السماع والقياس وما يلحق بهما من أدوات أطلق عليها (أصول النحو العربي).

وسأحاول الوقوف على هذه الأصول التي ارتهن إليها النحاة في التقعيد والاستدلال والاستنتاج وأولها السماع، وقبل الخوض في عرض هذه الأدلة، أحاول أن أشير إلى الآراء التي قيلت بشأن هذه الأصول وتوافق واختلاف علماء وأصولي النحاة حولها.

[1] ينظر: عبد الرحمن حاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص237.

لقد اعتمد ابن جني(ت392هـ) أصولا ثلاثة اعتبرها أدلة تستخرج منها القاعدة النحوية، وهذه الأصول التي استعرضها في كتابه الخصائص هي: السماع والقياس والإجماع[1]، أما ابن الأنباري(ت577هـ) فالأصول عنده هي: السماع والقياس والاستصحاب[2]، غير أن السيوطي(ت911هـ) قد جمع بين الرأيين فكانت الأصول عنده أربعة: السماع والقياس والإجماع والاستصحاب[3].

والمتتبع لكتاب الخصائص لابن جني(ت392هـ) يجد فيه أصولا أخرى قررها متأخرو النحاة كالاستحسان والاستصحاب، ومثله أيضا ابن الأنباري الذي اعترف بعدم القدرة على حصر أدلة النحو، كما تطرق إلى دليل الاستحسان معتبرا إياه ضمن الأدلة الأصول، أما السيوطي(ت911هـ) فأضاف كثيرا من الأدلة إلى الأربعة السابقة الذكر، منها: الاستدلال بالعكس، والاستدلال ببيان العلة، الاستدلال بعدم الدليل في الشيء على نفيه، الاستدلال بالأصول، الاستدلال بعدم النظير، والاستقراء...

ولابد من الإشارة إلى أن الكتب التأسيسية لعلم أصول النحو ترجع إلى هؤلاء الثلاثة ابن جني(ت392هـ) في الخصائص، وابن الأنباري(ت577هـ) في رسالتيه: الإغراب في جدل الإعراب، ولمع الأدلة، والسيوطي(ت911هـ) في كتابه الاقتراح في علم أصول النحو.

أما ما قيل بشأن تشعب أصول النحو وكثرتها فإن المقصود بذلك الأدلة الفرعية التي ترجع أساسا إلى الأصول الأربعة التي اتكأ عليها أغلب النحاة وإليها يرجع في جميع القضايا النحوية والصرفية، وقد مال إلى هذا الرأي الباحث تمام حسان(1918-2011م) في

[1] ينظر: ابن جني، الخصائص، ج1/ص 117-133-189

[2] ينظر: ابن الأنباري، لمع الأدلة، تح سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية سنة 1957م، ص 81.

[3] ينظر: السيوطي، الاقتراح، ص 39-73-79-137.

كتابه الأصول حيث صرح أن هذه الأصول –يقصد الفرعية – راجعة في النهاية إلى السماع والقياس[1].

3-1) -تعريف السماع:

أ)-تعريفه لغة: قال ابن فارس: (ت395هـ): "سمع، السين والميم والعين أصل واحد، وهو إيناس الشيء بالأذن من الناس وكل ذي أذن"[2]، وفي المصباح: إن معنى السماع يدور حول معان عدة منها: الإبلاغ، والإصغاء، والفهم، والعلم، والإجابة، والقبول[3].

ويلاحظ أن هذه المعاني تسهم كلها في تشكل هذا الملفوظ وما ينطوي عليه من الدلالات حسب السياق الاستعمالي، وجاء في لسان العرب: "السمع: حسن الأذن ... وزاد من معانيه الإبصار، ورده الأزهري(ت370هـ)، وقال: "السماع: ما سمعت به فشاع وتكلم به، والطاعة من معاني السمع أيضا"[4].

فهذه المعاني ترجع إلى عملية علمية تتخلق وتتشكل من طريق السمع، ولذا وصف الباحث اللساني الجزائري عبد الرحمن الحاج صالح السماع عند العرب بأنه: سماع علمي في عنوان مؤلفه:" السماع اللغوي العلمي عند العرب "، فهو سماع يقوم على استخدام أساليب وأدوات وشرائط وإجراءات للحصول والوصول إلى المدونة المستهدفة بدقة وكفاية واستخراج قوانينها المضمرة فيها.

---

[1] ينظر: تمام حسان، الأصول دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب –نحو- فقه اللغة -البلاغة، عالم الكتب القاهرة، د ط، 1420هـ2000م، ص 66.

[2] ابن فارس، معجم المقاييس، ج3/ ص 102.

[3] ينظر: الفيومي، المصباح المنير، ص 150-151.

[4] ابن منظور، لسان العرب، ج 6/ ص 2196-2098.

ب) -تعريف السماع اصطلاحا:

يعرفه ابن الأنباري(ت577هـ) بقوله: " هو الكلام العربي الفصيح، المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة[1]، أما السيوطي(ت911هـ) فيعرفه بقوله:" ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن، وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم، وكلام العرب قبل بعثته، وفي زمنه، وبعده إلى أن فسدت الألسنة، بكثرة المولدين نظما ونثرا عن مسلم أو كافر، فهذه ثلاثة أنواع لابد في كل منها من الثبوت[2].

وواضح الفرق بين التعريفين حيث إن ابن الأنباري حصر المسموع في كلام العرب الفصيح الصحيح المتواتر، وكأنه يحاكي تعريف المحدثين للحديث النبوي المتواتر، الذي يشترط له أهل هذا الفن شروطا صارمة في نقل وسماع النصوص الشرعية، ومنها اشتراطهم بلوغ درجة التواتر للقطع بالثبوت والتسليم بحكمه وأحكامه.

أما الآحاد عندهم- وهو ما يقابل المتواتر- فأقسام كثيرة، ومنها الصحيح لكن حجته دوما ظنية عند الأغلبية منهم، في حين أن السيوطي(ت911هـ) كان أكثر ضبطا لهذا المصطلح فهو يشترط الثبوت فقط، ويدخل في ذلك الآحاد والقراءات القرآنية الشاذة، كما أوضح ما يميز هذا السماع اللغوي عن السماع في علم الحديث، ففي رواية اللغة لا يشترط فيها أن تأخذ عن المسلم فقط بل وتروى عن الكافر، والسماع اللغوي حددت فترة النقل فيه بفساد الألسنة، أما الحديث فروايته لها معايير أخرى تذكر في مظانها.

ويلاحظ أن بين التعريفين اللغوي والاصطلاحي علاقة صميمية متينة فكلاهما يرتهن إلى حاسة السمع مع قصدية الإبلاغ والفهم والعلم والقبول والإجابة.

---

[1] ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب، ص 81.

[2] السيوطي، الاقتراح، ص 39.

وهناك مصطلحات أخرى أطلقت على السماع، فمنها ما يرادفه في المعنى الاصطلاحي، ومنها ما يرد قريبا منه، فالمرادف للسماع: النقل والرواية، أما القريبة من هذا المعنى فمثل الشواهد والأدلة والحجج.

فأما مصطلح النقل فأشار إليه ابن الأنباري(ت577هـ) كما مر في التعريف السابق للسماع حيث قال: "هو الكلام العربي الفصيح، المنقول بالنقل الصحيح ..."[1]، وأما الرواية وإن شاع استعمالها في رواية الحديث النبوي الشريف، لكن المتتبع لسيبويه(ت180هـ) في كتابه (الكتاب) يجده استعمل هذه المصطلحات الأدائية الدالة على التحمل والنقل مثل قوله: وسمعنا بعض العرب يقول [2]... وذكر لفظة (يُروى) في قوله: "يُروى بكسر الهمزة وفتحها" و"سمعناه ممن يوثق بعربيته" و"سمعنا من العرب وممن يوثق بعربيتهم " و"قال ناس يوثق بعربيتهم "و" سمعت من لا أتهم " و" أخبرني الثقة"...[3].

والمتتبع لكتاب الإمام سيبويه(ت180هـ) يلفي أثر المصطلح الحديثي واضحا في منهجه النحوي من نحو قوله: سمعت وسمعنا، وحدثني وحدثنا، وغيرها، فهي صيغ أدائية تدل على طرائق السماع والنقل والرواية وهي طرق استعارها عن المحدثين الذين وضعوا هذه القواعد الضابطة للمدونة الحديثية المنقولة.

ومن المصطلحات القريبة من مصطلح السماع: مفردة الشاهد، أو مصطلح الشواهد، وهو مصطلح أطلقه المحدثون ويراد به: " متن يروى من حديث صحابي آخر، يشبهه في اللفظ والمعنى أو المعنى فقط، وهو الشاهد"[4]. لكن الشاهد في المصطلح النحوي له تعريف آخر، فهو: " قول عربي لقائل موثوق بعربيته، يورد للاحتجاج والاستدلال به على

---

[1] ينظر: ابن الأنباري، لمع الأدلة، ص 81.

[2] سيبويه، الكتاب، ص 494-497.

[3] ينظر: المصدر نفسه، ج1/ ص316،79،155،124،71،53، وج4، ص 138.

[4] ابن حجر، نزهة النظر، تح نور الدين عتر، مطبعة الصباح دمشق ط د ت، ط1، 2000م، ص 75.

رأي أو قول"[1] ، أو هو " الجزئي الذي يستشهد به في إثبات القاعدة لكون ذلك الجزئي من التنزيل أو من كلام العرب الموثوق بعربيتهم"[2].

وعرف أبو المكارم (1936-2015م) -من المحدثين- السماع بقوله: "الأخذ المباشر للمادة اللغوية عند الناطقين بها"[3]، وعرفه صالح بلعيد بقوله: " اللغة المستعملة فعلا من قبل أهلها الناطقين المثاليين قبل أن توضع لها القواعد"[4].

ولما تأثرت الدراسات اللغوية بالمنطق أطلق علماء اللغة على المسموع "المنقول"، كما أشار إلى ذلك عبد الرحمن الحاج صالح(ت1927-2017م)[5].

أما الاستدلال والاحتجاج فهما بمعنى واحد كما ذكر ذلك أبو المكارم (1936-2015) بقوله: " فإن الاحتجاج هو الاستدلال على صحة القواعد النحوية مطلقا، وبهذا الإطلاق يشمل كون الأدلة نصوصا لغوية أو أصولا نحوية، ولكن كثيرا ما يستخدم هذان المصطلحان في التراث النحوي للدلالة على النصوص اللغوية التي كانت مصدر التقنين والتقعيد"[6].

ويستخلص مما سبق أن الاستدلال والاحتجاج أعم من مصطلح السماع وما يرد قريبا منه، حيث إن الاستدلال قد يكون نصا وقد يكون دليلا عقليا أو قياسا، أما السماع ومشمولاته فلا يكون إلا نصوصا لغوية منقولة.

---

[1] محمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، مؤسسة الرسالة، دار الفرقان، بيروت ط1، 1985م، ص 119.

[2] التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون، ج1/ص 102.

[3] على أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، دار غريب القاهرة، ط1، 2007م، ص 21.

[4] صالح بلعيد، في أصول النحو، ص33.

[5] ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، السماع اللغوي، هامش رقم 01، ص 251.

[6] على أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ص 219

ج) -أنواع السماع:

ذكرنا سابقا أن الإمام السيوطي(ت911هـ) حصر المسموع اللغوي الذي يحتج به في ثلاثة أنواع هي: القرآن الكريم وكلام النبي صلى الله عليه وسلم وهو الحديث النبوي الشريف، وكلام العرب شعرا ونثرا، قبل فساد الألسنة، وهم " العرب الذين عاشوا قبل منتصف القرن الثاني للهجرة في الحضر (التجمعات السكانية) ونهاية القرن الرابع للهجرة في المدر (الصحراء القاحلة) فكلامهم يقاس عليه "[1].

وسأحاول الوقوف على هذه الأنواع مع ذكر موقف النحاة من الاستدلال بها لإثبات القاعدة النحوية، والشرائط التي اشترطوها لاعتبار وصحة الاستدلال والاحتجاج بهذا المسموع من النصوص.

د) -القرآن الكريم والقراءات القرآنية:

هـ) -تعريف القرآن الكريم:

هو كلام الله تعالى المعجز المنزل على رسوله صلى الله عليه وسلم أو هو " كلام الله المنزل على محمد صلى الله عليه وسلم المتعبد بتلاوته "[2]، ويعرفه الإمام الزركشي(ت794هـ) "هو الكلام المنزل على رسول الله صلى الله عليه وسلم للإعجاز بسورة منه المتعبد بتلاوته"[3].

و-) -القراءات القرآنية:

أما القراءات القرآنية فيعرفها ابن الجزري(ت833هـ) بأنها "علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها معزوا لناقله "[1]، ويعرفها الزركشي(ت794هـ) بأنها " ...

---

[1] صالح بلعيد، في أصول النحو، ص 32.

[2] مناع القطان، مباحث في علوم القرآن، مكتبة وهبة القاهرة، د ت، ص 16.

[3] الزركشي،البحر المحيط في أصول الفقه، تحر عبد القادر عبد الله العاني، وراجعه: عمر سليمان الأشقر، دار الصفوة مصر د ط، 1413هـ1992م، ص 441.

اختلاف ألفاظ الوحي ... في كتابه الحروف أو كيفيتها من تخفيف وتثقيل وغيرها "[2]، وتعرف أيضا بأنها "مذهب من مذاهب النطق في القرآن يذهب به إمام من الأئمة القراء مذهبا يخالف غيره"[3].

ويلاحظ في التفرقة بين القرآن والقراءات، أن القرآن الكريم قطعي الثبوت متواتر النقل أما القراءات فهي أبعاض القرآن وفيها المتواتر والشاذ وهذا ما يوضح اختلاف النحاة في الاحتجاج بالقرآن والقراءات.

ز-) -موقف النحاة من الاحتجاج بالقراءات:

يقول سعيد الأفغاني(1911-1997م): " لم يتوفر لنص ما توفر للقرآن الكريم من تواتر رواياته وعناية العلماء بضبطها وتحريرها متنا وسندا، وتدوينها وضبطها بالمشافهة عن أفواه العلماء الأثبات الفصحاء الأبيناء من التابعين، عن الصحابة، عن الرسول صلى الله عليه وسلم، فهو النص العربي الصحيح المتواتر المجمع على تلاوته بالطرق التي وصل إلينا بها في الأداء والحركات والسكنات. ولم تعتن أمة بنص ما اعتنى المسلمون بنص قرآنهم"[4].

لم تختلف مدرسة ولا مذهب في حجية النص القرآني لاعتبارات عقدية محضة، وهي تتعلق بأصل الإيمان والإسلام، فالقرآن نفسه جاء فيه " إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ " {سورة الحجر الآية 09}.

ولم يتطرق الشك في صحة سنده لهذه المسلمة العقائدية، فهو قطعي الثبوت والمصدر، حيث ورد متواترا مستفيضا وفق منظومة متصلة السند لا مجال للشك فيها.

---

[1] عبد الحليم قابة، القراءات القرآنية، ص 24.

[2] المصدر نفسه، ص 25.

[3] مناع القطان، مباحث في علوم القرآن، ص 162.

[4] سعيد الأفغاني، في أصول النحو، طبع المكتب الإسلامي بيروت، 1987م، د ت، ص 28.

وقد اشترط العلماء شروطا صارمة في قبول القراءات، حتى يصح الاحتجاج بها وذلك من حيث السند والاتصال يقول شيخ القراء ابن الجزري(ت833هـ):" كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالا وصح سندها، فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها ولا يحل إنكارها بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن ووجب على الناس قبولها، سواء كانت عن الأئمة السبعة أم عن العشرة أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين "[1].

يلاحظ أن أركان القراءة الصحيحة عند ابن الجزري(ت833هـ) هي صحة السند، وموافقة الرسم العثماني، وموافقة اللسان العربي، فهو لا يشترط التواتر أو الشهرة في السند الذي اشترطه كثيرون، أما المتن فقد اشترط له موافقة النظام اللغوي العربي.

وعن الرسم العثماني فقد اكتفى باحتمالية موافقة الرسم، لأن الرسم القرآني وإن كان مما تتابع الناس على روايته واحترامه، وأجمع عليه الصحابة إلا أنه لا يؤثر على النص القرآني غالبا، لأن العمدة فيه أنه يروى مشافهة وسماعا وأداء.

كانت هذه الشروط المعيارية التي تنضبط بها القراءات الصحيحة والمقبولة من غيرها سببا في تعسف بعض النحويين لرد كثير من القراءات، وعدم اعتبارها مصدرا من مصادر التقعيد، حيث أسرف كثير منهم في رد ما خالف القواعد التي نصبوها وجعلوها سلطة يحتكم إليها عند النزاع والاختلاف، وستأتي أمثلة عن هذه الأنواع في الفصل الثالث من هذه الأطروحة إن شاء الله تعالى.

أما ما صح عند النحاة اعتباره قرآنا فاختلفت رؤاهم حول كيفية توجيهه وتأويله وتخريجه تبعا لنزعاتهم واختياراتهم التي سنتطرق إليها أيضا في الفصل الثالث إن شاء الله تعالى من هذه المذكرة.

[1] ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، دار الكتب العلمية بيروت لبنان د ت ط، ج1/ص 9.

وقد انقسم النحاة إلى ثلاثة أقسام إزاء التعامل مع القراءات القرآنية: قسم تشددّ في رفض القراءات القرآنية، وقسم تساهل في الاستدلال بها حتى الشاذة منها، وقسم ثالث من المحدثين استحدث فكرة أطلق عليها النظرية القرآنية، أو نظرية النحو القرآني، أما القسم الأول فعرف به المذهب البصري وبعض الكوفيين، ومن أشهر النحاة القائلين بهذا المذهب: الإمام الفراء(ت207هـ) والمبرد(ت285هـ) والمازني(ت247هـ) والزمخشري (ت538هـ)، غير أن هذا الاتجاه لم يكن هو الغالب في المذهب البصري أو الكوفي.

أما من دافع عن القراءات القرآنية واستمسك بحجيتها ومخرجاتها القواعدية فكان أشهرهم المنتمين إلى المدرسة النحوية الأندلسية والمغاربية وبعض المصريين أمثال ابن حزم الظاهري(ت456) والصفاقسي(ت1118هـ) وأبوحيان(ت745هـ) وابن مالك (ت672هـ) وابن الطيب الفاسي(ت1170هـ) وابن هشام(ت761هـ) والسيوطي(ت911هـ) وغيرهم.

ومن أمثلة ما نقل من التعسف في رد القراءات القرآنية قول المبرد (ت285هـ):" لو صليت خلف إمام يقرأ بالكسر لحملت نعلي ومضيت"[1].

وهو بذلك يشير إلى قوله تعالى"وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ" {سورة النساء الآية رقم 01}، في قراءة من قرأ من السبعة بجر لفظة " الأرحام " عطفا على الضمير المجرور بحرف الباء (به)، وهذه القراءة هي قراءة حمزة(ت156هـ)وغيره.

غير أن المتتبع لكثير من النحاة في المشرق والمغرب على حد سواء يجدهم يرفضون هذا المسلك الذي سلكه المبرد "(ت285هـ)وغيره، فقد قال الرازي(ت606هـ) في تفسيره عند هذه الآية :" إذا جوزنا إثبات اللغة بشعر مجهول، فجواز إثباتها بالقرآن العظيم أولى، وكثيرا ما نرى النحويين متحيرين في تقرير الألفاظ الواردة في القرآن الكريم ، فإذا

[1] المبرد، الكامل في اللغة والأدب، مؤسسة المعارف، د ت ط، ج2/ ص749.

استشهدوا في تقريرها ببيت مجهول فرحوا به وأنا شديد التعجب منهم "[1]، كما رفض ذلك ابن جني(ت392هـ) من قبل قائلا عن هذه القراءة " ليست هذه القراءة عندنا من الإبعاد والفحش والشناعة والضعف على ما أراه فيها وذهب إليه أبو العباس"، يقصد قول المبرد (ت285هـ) السابق.

ومن علماء المغرب العربي النحاة الذين رفضوا رد هذه القراءة: الإمام الصفاقسي(ت742هـ)حيث قال: والصحيح جواز العطف على الضمير المجرور، من غير إعادة الجار كمذهب الكوفيين، ولا ترد القراءة المتواترة بمثل مذهب البصريين... نقل هذا القول عنه الإمام عبد الرحمن الثعالبي(ت875هـ) في تفسيره واستحسنه[2].

وقد كان علماء المدرسة المغاربية يعتدون بالقراءات ويأخذون بها، مثلهم مثل كثير من المشارقة كابن الحاجب(ت646هـ) وابن يعيش(ت643هـ) وابن زنجلة(ت403هـ)وابن تيمية(ت728هـ)،والسيوطي(ت911هـ)،وابن الجزري(ت833هـ)وابن حزم(ت456هـ) وغيرهم.

ومن أشد علماء المغرب العربي الذين شنعوا في القول على المعرضين عن القراءات وحجيتها في التقعيد النحوي ابن حزم الظاهري(ت456هـ) ، حيث قال: " ولا عجب أعجب ممن إن وجد لامرئ القيس أو لزهير أو لجرير أو الحطيئة أو للطرماح أو للشماخ أو لأعرابي أسدي أو أسلمي أو تميمي أو أبناء سائر العرب بوال على عقبيه لفظا في شعر أو نثر جعله في اللغة وقطع به ولم يعترض فيه، ثم إذا وجد لله تعالى خالق اللغات وأهلها كلاما لم يلتفت إليه ولا جعله حجة، وجعله يصرفه عن وجهه، ويحرفه عن مواضعه ،

[1] ينظر: فخر الدين الرازي، مفاتيح الغيب، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ط1، د ت ط، ج9/ ص 171-172.

[2] عبد الرحمن الثعالبي، الجواهر الحسان، دار إحياء التراث العربي لبنان، ط1، 1997م، ج2/ ص 160-161.

ويتحيل في إحالته عما أوقعه الله عليه، وإذا وجد لرسول الله صلى الله عليه وسلم كلاما فعل به مثل ذلك"[1].

يقول عبد العال سالم مكرم(1944-2008م): " لم يكن نحاة مصر والشام ينظرون إلى القراءات كما ينظر إليها البصريون الذين تشددوا في الأخذ بها والتحري في وضع القواعد النحوية على أساسها "[2].

ويلاحظ أن الدكتور عبد العال سالم مكرم(1944-2008م) قد أغفل المدرسة المغربية ولم يعتبرها اتجاها مستقلا في الدرس النحوي، بل اعتبر أعلام هذه المدرسة عيالا على نحاة مصر والشام، وحاول التبرير لهذا التحامل بافتراضات لا تقوم على دليل بل بمجرد الظن والتخمين، من ذلك ادعاؤه أن التميز والتفرد النحوي الذي اشتهر به ابن معطي الجزائري(ت628هـ) يرجع أساسا إلى أستاذه الجزولي(ت607هـ) الذي تتلمذ على ابن بري المصري(ت582هـ).

أما سعيد الأفغاني(1911-1997م) فأشار إلى النشاط النحوي الأندلسي، منوها بدور ابن مالك(ت628هـ)وابن هشام(ت761هـ)وأنه كان قد تكوَّن للأندلس مذهب خاص، ونسبهما إلى التجديد والاجتهاد.

وقد أحصى أحد الباحثين عدد أعلام المدرسة المغربية فوجدها أربت على السبعمائة نحوي من أصل (2450) نحويا، من جميع الأقطار الإسلامية، ترجم لهم السيوطي وابن مالك (ت628هـ) وابن هشام(ت911هـ) كما في بغية الوعاة[1].

---

[1] ابن حزم، الفصل في الملل والأهواء والنحل، تح، يوسف البقاعي، دار إحياء التراث العربي، ط1، 2002م، ج3/ ص 192.

[2] عبد العال سالم مكرم، المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة، دار الشروق القاهرة، ط1، 1400هـ-1980م، ص 450.

وأهم ما يميز المدرسة المغاربية عن مثيلاتها انفرادها بمصطلحات نحوية، وجنوحها نحو التسيير النحوي، والتفرد في صناعة النظم والشعر التعليمي والمتون النثرية، والاستشهاد بالقراءات القرآنية والحديث النبوي الشريف، وخاصة التوسع في السماع عند كل من السهيلي(ت581هـ)، والشلوبين(ت645هـ)، وابن مالك(ت628هـ)، وأتباع مدرسته التي كان أهم مبادئها:

- الاجتهاد في جمع المسائل النحوية، مزج النحو باللغويات.
-التحرر من المسلمات المذهبية.
- الحرص على الوضوح في العرض والتقديم.
- محاولة الابتكار في الترتيب والتنظيم[2].

واستخلاصا لما سبق فإن المتشددين في السماع ارتهنوا إلى قبائل عربية محددة، مع الغلو في اعتبار القاعدة مهيمنة على المدونة المسموعة التي قد تخالف ما نصبوه من قوانين وأقيسة، لا يجوز عندهم تجاوزها إلا بإجحاف من التأويلات والافتراضات والتقديرات، كما اشتهر هؤلاء برد القراءات القرآنية ما لم تعضد بدعائم أخرى.

وكان هذا هو المسلك نفسه مع الحديث النبوي الشريف، وعلى النقيض من هذا الرأي أفرط الاتجاه الذي توسع في المسموع حتى أخذ بالنادر والشاذ وأخذ بجميع القراءات حتى الشاذة منها، والشعر الذي لم يعرف له قائل.

وفي هذا الصدد تعرض ابن مالك(ت628هـ) إلى انتقادات لاذعة في شواهده الشعرية من أعلام المدرسة الأندلسية التي هو أحد أعمدتها ومؤسسيها، ومن هؤلاء النقاد:

---

[1] ينظر: أمين علي علي السيد، الاتجاهات النحوية في الأندلس وأثرها في تطوير النحو، جامعة القاهرة كلية دار العلوم رسالة دكتوراه (1964) ص 146.

[2] ينظر: محمد مختار ولد اباه، تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، 2008م، ص 358.

أبو حيان (ت745هـ) من القدامى، ولا يزال منجز ابن مالك في الشواهد الشعرية لإثبات القواعد النحوية محل نظر ومباحثة إلى اليوم، فهذا فيصل بن علي المنصور-وهو من الباحثين المعاصرين- قد ألف كتابا أسماه "تدليس ابن مالك في شواهد النحو: عرض واحتجاج" اتهم فيه ابن مالك بالوضع وأحصى نحوا من 670 بيتا تفرد بها ابن مالك[1].

غير أنه قد انبرى لهذا التحامل على ابن مالك: الدكتور عبد الرزاق الصاعدي في كتاب أسماه: شبهة الوضع في شواهد ابن مالك الشعرية: قراءة في تاريخها ومآلاتها: رد فيه على فيصل المنصور وعلى نعيم البدري في مؤلفه صناعة الشاهد الشعري عند ابن مالك، وقد انتهى عبد الرزاق الصاعدي في كتابه هذا إلى القول بأن ما جاء به كل من نعيم البدري وفيصل المنصور ما هو إلا وهم وتعجل وتزوير، بل وقع الكاتبان في التزوير الذي رميا به ابن مالك في شواهده كما ذكر ذلك في رده[2].

ح) - الحديث النبوي الشريف:

ط) -تعريف الحديث لغة: قال في اللسان: " الحديث الجديد من الأشياء "[3]، وقال في المصباح المنير الحديث: " ما يتحدث به وينقل "[4].

ي) -تعريفه اصطلاحا: الحديث اصطلاحا: هو كل ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير أو صفة، يقول ابن حجر (ت 852هـ) في تعريف مختصر للحديث "ما يضاف إلى النبي صلى الله عليه وسلم "[1].

---

[1] ينظر: فيصل بن علي المنصور، تدليس ابن مالك في شواهد النحو: عرض واحتجاج، دار الألوكة للنشر، ط1، 2014 ص 180.

[2] عبد الرزاق الصاعدي، شبهة الوضع في شواهد ابن مالك الشعرية، قراءة في تاريخها ومآلاتها، ط1 إليكترونية، 2020م، ص 286.

[3] ابن منظور، لسان العرب، ج/7 ص 797.

[4] الفيومي، المصباح المنير، ص 68.

ومع ما يلاحظ بين التعريفين اللغوي والاصطلاحي من علاقة صميمية دلالية، إلا أنه ينبغي وضع حد منضبط للحديث عند النحاة، فإن علماء مصطلح الحديث لهم تعريف خاص للحديث، ومثلهم علماء الحديث الرواة، فعلماء مصطلح الحديث مجال للبحث لديهم واسع، حيث يبحثون في أقسام الحديث وطرق التحمل والسماع وغير ذلك، أما علماء الأصول فبحثهم يستهدف طرق الاحتجاج بالحديث، وينطلقون في المجال البحثي من خلال التعريف الذي وضعوه لهذا الفن "الحديث النبوي الشريف"

ومن خلال نظرة عجلى للمقارنة بين مصطلح "حديث " لدى المحدثين والأصوليين يتجلى الفرق بين الحقلين وغرضهما من تحديد هذا المفهوم، فالمحدثون يرون كل ما يتصل بالنبي صلى اللّه عليه وسلم مما يروى عنه يسمى حديثا، والأصوليون يبحثون عن الأدلة والحجج والمصادر التي تنبني عليها الأحكام من قول أو فعل أو تقرير، دون صفاته الخِلَقية والخُلُقية.

وفي هذا الصدد يكون التعريف الأصولي للحديث أقرب إلى التفكير النحوي وذلك باستثناء أفعال النبي صلى اللّه عليه وسلم التي لا تعبر عن اللغة، لذا فالأقرب حينئذ أن يكون تعريف الحديث النبوي عند النحاة هو: ما يُروى عن النبي صلى اللّه عليه وسلم من الأقوال فقط لأنه قد ورد أن بعض الصحابة كان يلحن فقد روي أن النبي صلى اللّه عليه وسلم قال لمن ألحن:" أرشدوا أخاكم فقد ضل"[2].

ومعلوم أن قول الصحابي ليس حجة على إطلاقه في اللغة، مالم يصدر عمن عرف بالفصاحة والبلاغة، كعمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب رضي اللّه عنهما، وقد أشار

---

[1] ابن حجر، فتح الباري، دار التقوى القاهرة، د ت ط، ص 237.

[2] الحاكم، المستدرك على الصحيحين، تح مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية بيروت، ط1، 1411هـ 1990م، رقم: 3643، 777/2.

[2] تمام حسان، الأصول، ص 94.

إلى نحو هذا المعنى تمام حسان"(1911-1918) في الرد على النحاة الذين رفضوا الاستشهاد بالحديث النبوي حيث قال:" وإذا كان لنا من تعقيب على هذا الموقف فإنه كان ينبغي للنحاة أن يراعوا الذين تلقوا هذه الأحاديث تلقيا مباشرا عن الرسول صلى الله عليه وسلم كانوا من الصحابة، وهم عرب خلص من ذوي الفصاحة والسليقة، ولو أن واحدا منهم خانته ذاكرته في خصوص اللفظ لأدى المعنى بألفاظ فصيحة من عنده"[1].

وقد اشترط علماء الحديث لصحة المسموع عن النبي صلى الله عليه وسلم شروطا يقول صاحب البيقونية:

أولها الصحيح وهو ما اتصل ** إسناده ولم يشذ أو يعل

يرويه عدل ضابط عن مثله ** معتمد في ضبطه ونقله[2]

ويتلخص أن شروط الحديث الصحيح خمسة: اتصال السند، وعدم الشذوذ، أو العلة، مع العدالة، والضبط غير أن النحاة لم يأخذوا بهذا المنهج في التحري والنقل فمنهم من كان يأخذ بالحديث النبوي ولو كان ضعيفا ومنهم من يرد الصحيح إذا خالف القاعدة التي نصبها عَلَمًا على نزعته ومذهبه كما سنوضحه الآن في موقف النحاة من الاستشهاد والاحتجاج بالحديث النبوي الشريف.

ك) -موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف:

شاع لدى قدامى النحو إسقاطهم الحديث النبوي الشريف من جملة الأدلة والمصادر التي يلجأ إليها في التأصيل والتقعيد النحوي والصرفي وذلك لأسباب أوردوها عليه من نواح مختلفة، منها أن العلماء أجازوا رواية الحديث بالمعنى، واحتمالية الخطأ فيه

[1] تمام حسان، الأصول، ص 94.

[2] محمد أمين عبد الله الإثيوبي الهرري البويطي السلفي، الباكورة الجنية من قطاف متن البيقونية، مطابع الصفا مكة، د ت ط، ص 20.

واردة، وكذا أن أكثر رواته أعاجم فقد لا يحافظون على اللسان العربي على سليقته لما لديهم من قصور في اللسان العربي.

لكن المتتبع لواقع النحو العربي ومنجزاته ومدوناته النحوية يجد أن النحاة ذهبوا مذاهب مختلفة في مسألة الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف، المذهب الأول: رفض الاستشهاد بالحديث واعتباره مصدراً من مصادر أدلة النحو كما مر سابقا، وقد تزعم هذا الاتجاه بعض المغاربة كأبي حيان"(ت745هـ) وابن الضائع"(ت680هـ) ونصرهما السيوطي"(ت911هـ)، وكان سندهما في ذلك أن النحاة القدامى المؤسسين لعلم النحو لم يضعوا الحديث النبوي الشريف ضمن مصادر الاحتجاج والاستدلال النحوي؛ حيث ينسب ابن الضائع" إلى هؤلاء هذا الاتجاه ويبرر له بقوله :"تجويز الرواية بالمعنى هو السبب عندي في ترك الأئمة كسيبويه"(ت180هـ) وغيره الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث، واعتمدوا في ذلك على القرآن وصريح النقل عن العرب، ولولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث لكان الأولى في إثبات فصيح اللغة كلام النبي صلى الله عليه وسلم لأنه أفصح العرب[1].

وفي هذا الصدد انتقد أبو حيان"(ت745هـ) ابن مالك"(ت672هـ) في استشهاده بالحديث النبوي الشريف؛ حيث قال: "وما رأيت أحدًا من المتقدمين والمُتأخرين سلك هذه الطريقة غيره "[2]، وقد ردت الباحثة خديجة الحديثي"(1935-2018) على هذا المذهب قائلة: " من تتبعي للكتب التي تهيأت لي وأنا أقوم بهذا البحث لغوية كانت أم نحوية أم صرفية واستخراجي للأحاديث التي أوردها أصحاب هذه المؤلفات لاحظت أن كتب اللغة جميعها، المعجم منها وغيره تعتمد اعتماداً كبيراً على الحديث

[1] السيوطي، الاقتراح، ص 45.

[2] محمد أمين عبد الله الإثيوبي الهرري البويطي السلفي، الباكورة الجنية من قطاف متن البيقونية، ص 44.

الذي تأتي ألفاظه المحتج بها في الكتب اللغوية في الكثرة بعد ألفاظ آيات الكتاب العزيز إن لم تكن أكثر منها ..."[1].

وفي حديثها عن الاستشهاد بالحديث النبوي في تقرير القواعد النحوية عند القدامى قالت الباحثة: " إن سيبويه وشيخيه الخليل بن أحمد الفراهيدي وأبا عمر بن العلاء قد احتجوا بالحديث في النحو والصرف "[2].

وهذا الجزم من الباحثة قد يكون محل نظر، فهي أحصت نحوا من 15 حديثا فقط استشهد بها هؤلاء القدامى، ومباحث النحو والصرف ومسائله أوسع من أن يحتج لها بهذا العدد القليل من الأحاديث النبوية الشريفة.

لكن المؤكد هو عزوف النحاة القدامى عن الاستفاضة في الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف كما هو الحال بالنسبة للشعر، لكن الدوافع والأسباب وراء ذلك كانت محل تأمل ونظر، فذهب بعضهم إلى أن سيبويه"(ت180هـ) نحا نحو مدرسة البصرة التي ينتمي إليها، وهي لا تستشهد بالحديث إلا في الحالات القليلة النادرة، وأرجع آخرون الأمر إلى رواة الأحاديث الذين كان أغلبهم من الأعاجم، كما عزز هذا المعطى شيوع مقولة جواز رواية الحديث بالمعنى لدى كثير من علماء الحديث.

وبالتأمل في شواهد سيبويه "في الكتاب نجده استشهد بالقرآن 450 آية، أما الشعر فبلغت شواهده (1500)[3]، فالاستشهاد بالشعر أكثر من آيات القرآن لا تدل على اعتماده الشعر أصلا أول، أما الحديث فإن عصر سيبويه كان عصر تمحيص الأحاديث

---

[1] خديجة الحديثي، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث، دار الرشيد للنشر، منشورات دار الثقافة والإعلام الجمهورية العراقية، 1981م، ص 38.

[1] المصدر نفسه، ص 77.

[3] ينظر: محمد حسن عبد العزيز، كتاب سيبويه مادته ومنهجه وآثاره العربية والإسلامية ومكانته في علم اللغة والحديث دار السلام مصر، ط2، 2016م، ص68_70.

والمرويات، ولم يكن علماء الحديث قد استقرأوا المدونة الحديثية كلها ولم يصلوا بعد إلى نتائج نهائية في تمييز الأحاديث من حيث القبول والرد، ولذلك نجد في الجانب الآخر علماء الفقه خالفوا كثيراً من الأحاديث الثابتة لأسباب مختلفة، منها أنها لم تصل إليه عن طريق صحيح، وقد وضح أكثر هذه الأسباب ابن تيمية(ت728هـ) في كتابه رفع الملام عن الأئمة الأعلام.

وبناء على هذا فإنه بعد أن استقر العمل وتواضع علماء الحديث على أقسام الأحاديث ودرجاتها من حيث الصحة والإعلال استمسك النحاة المتأخرون بهذا المصدر الثاني من مصادر القاعدة النحوية الذي كان متفقا عليه من الجانب النظري وهو ما وضحه ابن الأنباري بقوله"(ت328هـ): " اعلم أن النقل ينقسم إلى قسمين: تواتر وآحاد، فأما التواتر فلغة القرآن وما تواتر من السنة وكلام العرب، وهذا القسم دليل قطعي من أدلة النحو يفيد العلم"[1].

وخلاصة ما يقال عن النحاة المتقدمين في مسألة امتناعهم عن الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف، أن نصوص الحديث كانت محل توثيق وبحث آنذاك شأنها شأن علوم اللغة وقد تخصص علماء الحديث في هذا المبحث الفريد من نوعه، ولم يكن باستطاعة علماء النحو أن يقوموا بعمليتين في الوقت نفسه؛ بحيث يمحصون درجة الحديث ثم يستنبطون منه القاعدة النحوية، فكان أن تخصص النحاة في المدونة الشعرية والنثرية العربية لمعرفتهم بها، غير أنهم كانوا يستدلون أحياناً ببعض الأحاديث التي بلغت مبلغ التواتر أو الشهرة، وبعد أن وصلت العلوم إلى الذروة واتضحت معالمها وقواعدها، رجع النحاة من المتأخرين إلى الاستدلال والاستشهاد بالحديث النبوي لكونه قد أصبح علماً قائماً على أسس منهجية ثابتة متفق عليها يمكّن الباحث من عملية الانتقاء والاختيار للمدونة الحديثية من حيث الصحة

[1] ابن الأنباري، لمع الأدلة، تح سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، 1377هـ 1957م، ص 83.

والضعف، وهذا ما تجلى في مؤلفات ابن مالك وابن هشام والشاطبي وغيرهم من أقطاب المدرسة النحوية المغاربية.

وفي ذات الصدد أرجع بعض المحدثين أسباب القضية وهي عدم احتجاج المتقدمين بالحديث إلى كثرة الوضع في الحديث، وفشو روايته بالمعنى[1]، وجزم كثيرون منهم بصحة نسبة هذا الرأي للمتقدمين منهم المخزومي"(1917-1993)، ومحمد عيد، وعبد الرحمن السيد"(1918-1999)، وشوقي ضيف"(1910-2005)، وعبد المنعم الدايم وسعيد الأفغاني"(1911-1997)، وغيرهم[2].

غير أن بعضهم خالف هذا الطرح المتقدم مشككاَ في هذا القول، منهم أحمد مختار عمر(1933-2003)وهو ما سوف يتبدى مع ذكر آراء المذهب الذي أجاز الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف في إثبات القواعد النحوية، ؛حيث اشتهر عن ابن مالك (ت672هـ) وكثير من الأندلسيين والمغاربة استدلالهم بالحديث النبوي الشريف في تقرير القواعد النحوية والصرفية، أمثال السهيلي(ت581هـ)، وابن خروف(ت609هـ)، والرضيّ (ت384هـ) ، وابن هشام(ت761هـ) ، والسيوطي(ت911هـ)، والدماميني(ت827هـ) والشاطبي(ت790هـ)، وابن الطيب الفاسي(ت1170هـ)، وآخرون أشار إليهم محمد الطيب الفاسي في شرح كفاية المتحفظ[3].

[1]-ينظر: خديجة الحديثي، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث، ص 15-16.

[2] ينظر: المصدر نفسه، ص 32-37.

[3] ينظر: محمد الطيب الفاسي، شرح كفاية المتحفظ، تح على حسن البواب، دار العلوم للطباعة والنشر السعودية 1983م، ص 98.

وقد اتكأ هذا الفريق على ما شاع لدى المتقدمين في تعداد مصادر النحو أنهم ذكروا الحديث النبوي الشريف، يقول الأنباري كما مر سالفاَ: " اعلم أن النقل ينقسم إلى قسمين: تواتر وآحاد، فأما التواتر فلغة القرآن وما تواتر من السنة وكلام العرب"[1].

يلاحظ أن الأنباري قد ذكر أمراَ مسلما به متفقاَ عليه بين النحاة، غير أنه خص الحديث المتواتر بإفادة القطع، ومفهوم ذلك أن الآحاد إذا صح فهو يفيد الظن على طريقة المتكلمين والأصوليين في إثبات العقائد والأحكام الشرعية، ومما استدلوا به أيضا " أن كتب الأقدمين المصنفة في اللغة لا تكاد تخلو من الألفاظ الحديثية والاستدلال بها على إثبات الكلمات، واللغة أخت النحو[2].

وسبق تعريف السيوطي(ت911هـ) للسماع أيضا عد الحديث أصلا من أصول الاحتجاج في النحو العربي، ومن المحدثين من رأى رأيا خالف فيه أيضا الاتجاه الأول وسلك مسلك ابن مالك(ت672هـ)، وزاد على ذلك بأن صرح أن المتقدمين كانوا يستدلون بالحديث النبوي الشريف يقول أحمد مختار عمر (1933-2003):" ...بل هناك من الدلائل ما يكاد يقطع- إن لم يكن يقطع فعلا – أنهم يستشهدون به، ويبنون عليه قواعدهم سواء منهم من اشتغل باللغة أو النحو أو بهما معاَ"[3].

ثم استعرض وأفاض في ذكر ما يراه أدلة تدحض القول بعدم استشهاد القدامى بالحديث النبوي الشريف، وعدّ أكثر من عشرين من علماء اللغة والنحو والمتقدمين وقف على استدلالهم بالحديث في مسائل اللغة [4]. ثم قال:" ولا يختلف موقف النحاة عن هذا، إذ لا يعقل أن يستشهد الخليل مثلا بالحديث في اللغة، ثم لا يستشهد به في النحو وهما

[1] الأنباري، لمع الأدلة، ص 83.

[2] محمد بن الطيب الفاسي، شرح كفاية المتحفظ ص 83.

[3] أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب، عالم الكتب ط 6، سنة 1988 ص 35.

[4] المصدر نفسه، ص37_ 38.

صنوان يخرجان من أصل واحد"[1] وعاد ليعددّ أبرز القدامى الذين استدلوا بالحديث في تقرير القواعد النحوية والصرفية فذكر منهم أبا عمرو بن العلاء(ت154هـ) والخليل(ت170هـ)، وسيبويه(ت180هـ)، والكسائي(ت189هـ) وصولا إلى القرنين الثامن والتاسع الهجريين[2] .

وعلى هذا النسق كانت مواقف كثير من الباحثين اللغويين المحدثين، أمثال محمود فجال في كتابه الحديث النبوي في النحو العربي، ومحمود سليمان ياقوت (1936-2008) في مؤلفه أصول النحو العربي، والسعيد شنوقة في كتابه في أصول النحو العربي وغيرهم.

أما الباحثون الجزائريون المحدثون فأشهرهم العالم اللساني عبد الرحمن الحاج صالح(1927-2017) الذي ألف كتابا خصه بالسماع، وأطلق عليه السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة، ويلاحظ أن عبد الرحمن الحاج صالح، قد أهمل في هذا الكتاب الحديث عن هذا الموضوع واكتفى بذكر مصدرين من مصادر اللغة هما: لغة العرب شعراَ ونثراَ، والقرآن الكريم والقراءات القرآنية، مع توسعه في الأصل الأول وهو المسموع العربي شعراَ ونثراَ، أما عن الحديث النبوي الشريف فكان ينحو طريقة القائلين برفض الاحتجاج به؛ حيث يقول: "فالأحاديث الشريفة المروية في ذلك الزمان وفيما بعده (والأحداث التاريخية عامة) كانت تحتاج قبل كل شيء أن يعرف فيها المصدر الأول، وهو صاحب الخبر الأول فكان يجب أن يكون معروفاَ وأن يكون كل راو في إسناد الحديث معروفاَ كفرد، ومعروفاَ كناقل أمين"[3].

ففي هذا النص ما يوحي إلى أن عبد الرحمن الحاج صالح يشير إلى ما قيل بشأن رواة الحديث من حيث إنهم كانوا أعاجم وكانوا يستجيزون رواية الحديث بالمعنى مع

[1] أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب، ص 39/38.

[2] ينظر: المصدر نفسه، ص 39/ 40.

[3] عبد الرحمان الحاج صالح، السماع اللغوي العلمي عند العرب، ص 258.

مراعاة ظاهرة الوضع في الحديث التي انتشرت في ذلك العصر مما حدا بالمحدثين إلى الاجتهاد ووضع قواعد صارمة تميز درجة المسموع من حيث القبول والرد.

أما صالح بلعيد، فكان أكثر تصريحاً بموقفه في هذا الشأن، وهو القول برفض الاستشهاد في تقرير القواعد، يقول: "تنص الروايات على أن الحديث النبوي الشريف مسه بعض التحريف لعامل تداوله من قبل الرواة من زمن لآخر، مما يعرضه للزيادة أو النقص أو النسيان، ولعامل تأخر التدوين كما لحقته أحاديث موضوعة، وروي الكثير منه بالمعنى ورواته مولدون..."[1].

فبعد أن عدد الأسباب التي ذكرها المانعون استدرك الأحاديث الصحيحة من عدم صحة الاستشهاد بها يقول:" وعلى العموم فإنه لا ننكر بأن تداول الرواة للأحاديث قد أسبغ بعضاً من التحريف عليها، ولكن ما كان يجب أن يكون ذلك مدعاة لعدم الاحتجاج بكل الأحاديث حتى الصحيحة منها "[2].

وقد عضّد رأيه هذا بما نقله عن محمد الخضر حسين (1876-1958) والباحثة خديجة الحديثي (1938-2018) من شروط قبول النصوص الحديثية في الاستدلال والاحتجاج النحوي، بل إنه زاد على هذه الشروط بالتأكيد على مشروعية الاستشهاد بالكتب الستة الصحاح[3].

ونعود إلى ترجيح ما كنا أشرنا إليه من قبل من صحة الاستشهاد والاحتجاج بالحديث النبوي الشريف لأدلةٍ موضوعية كثيرة منها: الصرامة التي وضعها المحدثون لصحة الأحاديث، كما أن رواة الأحاديث ونقلته كانوا من أبناء عصر الاحتجاج، وأمر آخر وهو الثقة والأمانة التي عرف بها هؤلاء في عملية النقل والسماع، ولا تزال هذه المدونة

[1] صالح بلعيد، في أصول النحو، ص 122.

[2] المصدر نفسه، ص 125.

[3] ينظر: المصدر السابق نفسه، ص 125- 128.

محفوظة إلى اليوم بعد أن انتفى عنها عاملا الوضع واللحن اللذان كانا يؤرقان علماء النحو ممن عرف بالصرامة والشدة.

ل) - كلام العرب شعرا ونثرا:

سبقت الإشارة إلى كلام العرب شعرا ونثرا في مدخل هذه المذكرة، عند الحديث عن الاستعمال وأنواعه ودرجاته، والآن نحاول أن نقف عند أهم الضوابط التي وضعها علماء اللغة إزاء عملية الجمع والتحري والإحصاء لهذه المدونة.

والحديث حول مكانة الشعر والنثر ضمن مصادر الاحتجاج ينحصر في نقاط عدة منها: تعريف الشعر، مواقيته الزمانية والمكانية، وطبقات الشعراء، وموقف النحاة من الاستشهاد بالشعر، وضوابط قبول الشعر ورده وغيرها.

م) - الشعر العربي:

ن) -تعريفه لغة:

قال صاحب المقاييس:" الشين والعين والراء أصلان معروفان يدل أحدهما على ثبات، والآخر على علم وعلم"[1] ثم قال والأصل قولهم شعرت بالشيء إذا علمته وفطنت له، وليت شعري أي ليتني علمت، قالوا وسمي الشاعر لأنه يفطن لما لا يفطن له غيره، قالوا والدليل على ذلك قول عنترة:

هل غادر الشعراء من متردم أم هل عرفت الدار بعد توهم.

يقول إن الشعراء لم يغادروا شيئا إلا فطنوا له[2].

[1] ابن فارس، معجم المقاييس، ج3/ص 193.

[2] ينظر: سعيد الأفغاني، في أصول النحو، ص 194.

ص) -تعريفه اصطلاحا:

وفي تعريفه الاصطلاحي قال في المصباح المنير:" الشعر العربي هو النظم الموزون وحده: ما تركب تركبا متعاضدا وكان مقفى موزونا مقصودا به ذلك، فما خلا من هذه القيود أو من بعضها فلا يسمى شعرا ولا يسمى قائله شاعرا"[1].

ع) -مواقيته الزمانية والمكانية:

ربط النحاة صحة الاستشهاد بالشعر واعتباره، بقبائل عربية خالصة وفي حقب زمانية متفق عليها، يقول السيوطي نقلا عن الفارابي(ت339هـ):" كانت قريش أجود العرب انتقاء للأفصح من الألفاظ، وأسهلها على اللسان عند النطق، وأحسنها مسموعا وإبانة عما في النفس، والذين نقلت اللغة العربية عنهم وبهم اقتدي، وعنهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب، هم قيس وتميم وأسد"[2].

ثم إنهم بعد هذا الحصر، قصروا الشعر أيضا في طبقتي الجاهليين والمخضرمين فقط دون المولدين: يقول عبد العال سالم مكرم (1944-2008): " وقد اعتمد عليها- أي أشعار العرب- البصريون كل الاعتماد وحصروا هذه الأشعار فقصروها على قبائل معينة ذات طابع خاص"[3]

وقال أبو عمر بن العلاء(ت154هـ): "لا أقول قالت العرب إلا ما سمعت من عالية السافلة وسافلة العالية" يريد ما بين نجد وجبال الحجاز حيث قبائل أسد وتميم وبعض قبائل قيس[4].

---

[1] الفيومي، المصباح المنير، ص 164.

[2] السيوطي، الاقتراح، ص 47.

[3] عبد العال سالم مكرم، المدرسة النحوية في مصر والشام، ص 424.

[4] ينظر: سعيد الأفغاني، في أصول النحو، ص 24.

هذا عن القبائل أما عن الزمان فقد حددوا نهايته بمنتصف القرن الثاني الهجري، وبعضهم زاد حتى القرن الثالث الهجري واحتج بكلام الشافعي(ت204هـ)، يقول سعيد الافغاني: (1911-1979) " فأما الزمان فقد قبلوا الاحتجاج بأقوال عرب الجاهلية وفصحاء الإسلام حتى منتصف القرن الثاني سواء أسكنوا الحضر أم البادية "[1].

أما الباحث اللساني الجزائري عبد الرحمن الحاج صالح(1927-2017) فقد قرر في كتابه "السماع اللغوي عند العرب ومفهوم الفصاحة": أن الفصاحة لم تكن مقصورة في القرنين الأول والثاني الهجريين على أهل البدو، كما أن الفصاحة لم تكن مقصورة أيضا على القدامى من العرب ولا على العرب الأقحاح، ثم حدد أراضي الفصاحة عبر الحقب الزمانية، ثم ختم مباحث المقاييس الزمانية والمكانية بقوله": أما خاتمة المطاف بالنسبة للفصاحة السليقية فتبتدئ في القرن الرابع بالنسبة إلى البوادي أيضا وقد شهد بعض اللغويين ما بقي من هذه الفصاحة أي من البيئات الفصيحة، وكذلك فعل الجغرافيون العرب فوصفوا بالتدقيق المساحات التي تغيرت اللغة العربية فيها، وأشاروا إلى من كان لا يزال فصيحا من أهل شبه الجزيرة وانتهى عهد البيئات الفصيحة في نهاية القرن الرابع بشهادة ابن جني(ت392هـ) هو نفسه رحمه اللهّ"[2].

وقد اختلف العلماء في تصنيف طبقات الشعراء فمنهم من جعل طبقات الشعراء ثلاث طبقات طبقة الجاهليين والمخضرمين والإسلاميين، ومنهم من زاد طبقة المولدين، ومنهم من حصرها في الطبقتين الأوليين فقط، أما ابن سلام الجمحي(ت231هـ)فقد أوصل طبقات الشعراء الى عشر، لكنه كان يعتمد معيار الجودة الشاعرية لدى الشعراء، ولم يكن غرضه غرض النحاة الذين يقصدون الاحتجاج والاستشهاد، ولذا فإن النحاة

[1] سعيد الأفغاني، في أصول النحو، ص 19.

[2] عبد الرحمن الحاج صالح، السماع اللغوي، ص 132.

كان الغرض عندهم هو البحث عن الصحة وعدمها، بخلاف النقاد الذين كانوا يرومون الفصاحة والجودة.

وقد قسم الباحث اللساني الجزائري عبد الرحمن حاج صالح فترات طبقات الشعراء الذين يحتج بهم إلى أربع فترات: العصر الجاهلي، المخضرمون، وشعراء ظهور الاسلام، وعصر الإسلاميين، وما بعد ذلك إلى اختفاء الفصاحة السليقية[1].

ف) -الضوابط العامة والخاصة لقبول الشعر ورده:

وضع النحاة وعلماء اللغة ضوابط لقبول المسموع ورده، تماشى-تقريبا- مع طريقة علماء الحديث التي وضعوها للتعامل مع المرويات الحديثية، فقد اشترط اللغويون والنحاة شروطا في السند والمتن، فالسند وهو سلسلة الرجال المتصلة بالسند اشترطوا له أن تكون سلسلته غير مجهولة، وقد يتضح هذا الشرط في ردود البصرة على الكوفة، يقول ابن الأنباري: (ت328هـ) " أما ما أنشدوه- أي أهل الكوفة- فهو مع قلته لا يعرف قائله فلا يجوز الاحتجاج به"[2] ومثله قول زين الدين الزبيدي (ت893هـ):" وكذا ما استشهد به من الشعر وهو مع قلته وشذوذه وندوره لا يعرف قائلوه فلا يجوز الاحتجاج به"[3].

فهذا هو الرأي المعول عليه عند الاستشهاد بالشعر والاحتجاج به، لكن المتتبع لواقع النحو العربي والتنقيب في مباحثه يعثر على كثير من الشواهد التي لم يعرف لها قائل ولا راو، حتى من أساطين نحاة وعلماء البصرة أنفسهم فهذا سيبويه(ت180هـ) يروى عنه أنه أنشد أبياتا لم يعثر لها على قائل، فمع أمانة وجلالة سيبويه المتفق عليها بين أهل عصره وممن جاء بعدهم، إلا أن ثقة الناقل أو الراوي لا تكفي وحدها دون تسمية

[1] عبد الرحمن الحاج صالح، السماع اللغوي، ص 76.

[2] ابن الأنباري، الإنصاف، تح محي الدين عبد الحميد، دار الفكر د ت ط ص 350.

[3] عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي، ائتلاف النصرة، عالم الكتب، ط1 1407-1987م، ص 53-54.

المنقول عنه، وهذه قاعدة عامة في آليات النقل درج عليها علماء الحديث والنحاة وعلماء اللغة، خاصة بعد فشو ظاهرة الوضع في الحديث والتي كانت تتوازى مع ظاهرة أخرى في الشعر العربي وهي قضية الانتحال، أو الشعر المصنوع في مقابل الحديث الموضوع.

وبالعودة إلى شواهد سيبويه فإن الباحث خالد عبد الكريم جمعة قد قسم في كتابه شواهد الشعر في كتاب سيبويه إلى ثلاثة أقسام: شواهد تنسب في الكتاب وعثر الكاتب على نسبتها، وشواهد لم تنسب في الكتاب وقد اختلف في نسبتها، وشواهد بقيت مجهولة ولم يعثر لها على قائل[1].

ويلاحظ أن هذه الشواهد التي بقيت مجهولة لحد الآن كانت أصلا في وضع بعض القواعد النحوية وغيرها، حمل النحاة على اعتبارها واعتمادها عدم وجود ما يعارضها من أصول أخرى كما أن النحاة اعتمدوا فيها على مقام ومكانة سيبويه العلمية وثقته التي كانت محل إجماع خاصة في المذهب البصري.

ويلاحظ أن النحاة قد قبلوا هذه الشواهد مع جهالة قائليها وهم الذين كانوا يرفضون أي نص لم يعرف قائله أو راويه حتى يؤخذ منه ويكون محل استدلال واحتجاج.

ومن شرائط النحاة في المسموع ما يتعلق بالمتن وذلك إذا تبين خطأ الشاعر أو لحنه في الشعر، ومن ذلك تخطئتهم الشاعر في قوله:

كأن أذنيه إذا تشوفا قادمة أو قلما محرفا

حيث نصب معمولي إن معا، أي اسمها وخبرها، وقد قيل: لقد رد على هذا الشاعر وقت إنشاده هذا البيت" [2]، وقد ذكر ابن عصفور(ت669هـ) أن البيت لأبي نخيلة قاله بحضرة

[1] ينظر: خالد عبد الكريم جمعة، شواهد الشعر في كتاب سيبويه، الدار الشرقية مصر، ط2، 1989م، ص214.

[2] ابن هشام، مغني اللبيب، ج1/ ص164.

الرشيد فلحنه أبو عمرو والأصمعي...[1]، ورد ابن هشام في المغني على هذا الزعم، حيث ذكر أن أبا عمرو توفي قبل الرشيد[2].

وهناك صور ومسائل أخرى رد لأجلها الشاهد الشعري منها: تغيير النحاة للشعر أو تصرف الرواة فيه، احتمالية التصحيف، الضرورة الشعرية، الشذوذ والانفراد، عدم فصاحة الشاعر، مع تقديرات واقتراضات أخرى سيأتي الحديث عنها في الفصل الثاني من هذه الأطروحة إن شاء الله تعالى.

ض) -النثر:

ق) -النثر لغة:

وردت مفردة النثر في المعاجم اللغوية بمعنى التفرق والنشر والتبعثر، قال ابن منظور في اللسان: النثر: نثرك الشيء بيدك ترمي به متفرقا مثل: نثر اللوز والجوز والسكر وكذلك نثر الحب إذا بذر[3].

وقال في القاموس المحيط: نثر الشيء ينثره، وينثرها نثرا ونثارا رماه متفرقا..."[4]، وذكر صاحب المصباح أن منه الاستنثار وهو إخراج ما في الأنف من مخاط وغيره[5].

---

[1] ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب ج1/ ص164.

[2] ينظر: المصدر نفسه، ج/1 ص 164.

[3] ابن منظور، لسان العرب، ج3/ ص 538.

[4] الفيروز آبادي، القاموس المحيط، دار الحديث القاهرة، دط، 1429-2008 ج2/ ص 1580

[5] ينظر: الفيومي، المصباح المنير، ص 305.

ر)-النثر اصطلاحا:

أما في الاصطلاح: فقد عني به أهل الأدب ما يقابل المنظوم وهو الشعر، فأطلقوا عليه ما يسمى الكلام تارة كما قال ابن وهب الكاتب: واعلم أن سائر العبارة في كلام العرب إما أن يكون منظوما أو منثورا والمنظوم هو الشعر والمنثور هو الكلام[1].

يلاحظ أن بين التعريفين اللغوي والاصطلاحي تكاملا دلاليا، فالنثر لغة هو الشيء المبعثر وهو كذلك في النثر اللغوي الأدبي فالنظم هو الكلام الموزون المقفى، أما النثر فلا وزن له إلا ما ورد منه مسجوعا، وتتعلق بمسألة النثر والنظم مسائل منها جدلية أيهما أسبق وأفضل؟ وكذلك من حيث الكمية فقد قيل: ما تكلمت به العرب من جيد المنثور أكثر مما تكلمت به من جيد الموزون، فلم يحفظ من المنثور عشره، ولا ضاع من المزون عشره، وهذه المسائل تبحث في مظانها من الكتب الأدبية والنقدية.

والمنثور الذي سمع عن العرب قد قسمه العلماء إلى: أمثال وحكم وخطب وهي أقسام اهتم بها اللغويون والنحاة في التأسيس للقواعد النحوية والصرفية وغيرها.

فالأمثال يعرفها السيوطي نقلا عن المرزوقي في شرح الفصيح: " جملة من القول مقتضبة من أصلها أو مرسلة بذاتها فتتسم بالقبول وتشتهر بالتداول فتنقل عما وردت فيه إلى كل ما يصح قصده بها من غير تغير يلحقها في لفظها وعما يوجبه فيه إلى أشباهه من المعاني"[2] ، ويرى فيه الفارابي أنه أبلغ من الكلمة عند العرب، أما الحكمة فأطلق عليها اسم النادرة التي تؤدي ما يؤدي عنه المثل وهي غير شائعة في الجمهور، وإنما تجري بين الخواص[3]، ومن النثر الأقوال السائرة والخطب التي سمعت ورويت عصر الاستشهاد.

---

[1] أبو الحسين إسحاق بن إبراهيم بن سليمان ابن وهب الكاتب، البرهان في وجوه البيان، تح حفني محمد شرف، مطبعة الرسالة مصر، د ت ط، ص 127.

[2] السيوطي، المزهر، ج/1 ص 486.

[3] المصدر نفسه، ص 486.

س) -شرائط الاحتجاج بالنثر:

يشترط في النثر من حيث حجيته ما يشترط في الشعر وقد مر بنا في تعريف المسموع قول السيوطي"... وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده الى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظما ونثرا عن مسلم أو كافر"[1].

ويفترق النثر عن الشعر في المعيار الزمني الذي وضعه النحاة لصحة الاحتجاج، فإن الشعر العربي الفصيح الذي يحتج به قد قصره النحاة عند القرن الثاني الهجري، وإن كان قد ثبت احتجاج بعض اللغوين بشعراء القرن الثالث الهجري[2]، يقول الباحث اللساني عبد الرحمن الحاج صالح: "وفشا اللحن ابتداء من القرن الثاني الهجري حتى عم في أواخر هذا العصر كل المدن وختم بذلك عهد الاستشهاد بأهل الحضر... أما خاتمة المطاف بالنسبة للفصاحة السليقية فتبتدئ في القرن الرابع وانتهى عهد البيئات الفصيحة في نهاية القرن الرابع بشهادة ابن جني[3].

فالمقصود إذا بنهاية الفصاحة السليقية هو ما تعلق بالكلام العربي المنثور أما الشعر فكان زمن التوقف عن الاحتجاج والاستشهاد به أسبق من النثر.

ت)-القاعدة النحوية بين درجات ودركات الاستعمال:

قد مر بنا تعريف السماع عند الأنباري بقوله: هو الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح، الخارج عن حد القلة الى حد الكثرة"[4]، وهو بهذا الحد يؤسس لقواعد ومعايير تنضبط بها عمليات وآليات استنباط القواعد النحوية والصرفية وغيرها، وقد مر بنا أيضا التطرق إلى أقسام المسموع في مدخل هذه المذكرة حيث نقلنا تقسيم ابن جني

[1] السيوطي، الاقتراح، ص 96.

[2] ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، السماع اللغوي العلمي عند العرب، ص 126.

[3] المصدر نفسه، ص 132.

[4] ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب، ص 81.

والسيوطي للمادة والمدونة العربية المسموعة، وهي المطرد في القياس والاستعمال، ومطرد في القياس شاذ في الاستعمال، ومطرد في الاستعمال شاذ في القياس، وشاذ في القياس والاستعمال معا[1].

وقد وضح هذه الأقسام ابن هشام وشرحها كما نقلها عنه السيوطي فالمطرد هو الذي لا يتخلف، والغالب أكثر الأشياء ولكنه يتخلف، والكثير دونه والقليل دونه، والنادر أقل من القليل.

والملحظ من هذه الأقسام أن القاعدة النحوية إنما تستخرج من المسموع المطرد كرفع الفاعل ونصب المفعول، أو المسموع الغالب كإعراب الأسماء الخمسة بالحروف ويطلق عليه أيضا الأشهر والأكثر قال ابن عقيل في شرح الألفية: وحاصل ما ذكره أن في: " أب، وأخ، وحم" ثلاث لغات: أشهرها أن تكون بالواو والألف والياء[2].

ومثله قول ما في شرح الأشموني أو هو نقل عن ابن عقيل(ت769هـ) ولم يشر إلى ذلك على طريقة المتقدمين[3].

أما إعراب هذه الأسماء بالألف مطلقا فهي من اللغات التي اشتهر نسبتها الى قبائل بني الحارث وخثعم وزبيد، وتروى عن النبي صلى الله عليه وسلم، وقيل إن أبا حنيفة النعمان(ت150هـ) تكلم بها[4]، ولعلها تصنف إلى لغة قليلة، وتوصيفهم لها بالشهرة إنما هو توصيف نسبة، وليس توصيفا لدرجة فصاحة المدونة المسموعة، وأما لغة الإتمام في هذه

---

[1] ينظر: السيوطي، الاقتراح، ص 49-50.

[2] ابن عقيل، شرح الألفية، دار الفكر، تح محمد محي الدين عبد الحميد، ط16، 1399هـ-1979م ج1/ ص52.

[3] ينظر: الأشموني، شرح الألفية مع حاشية الصبان، المكتبة العصرية بيروت، 1439هـ-2018م ج/1 ص 102-103.

[4] ينظر: ابن عقيل، شرح الألفية، ج1/ حاشية رقم 01 ص 52.

الأسماء فهي أيضا قليلة على ما ذكره ابن عقيل[1]، وعن حذف الأحرف الثلاثة من هذه الأسماء فجعلها ابن مالك من النادر[2].

وخلاصة القول حول درجات المسموع أن النحاة كثيرا ما ردوا نصوصا مسموعة اتكاء على هذا التصنيف للمدونة العربية فيقولون هذا قليل أو نادر، ويفهم من ذلك أن ما كان من قبيل المطرد والغالب والكثير فهو صالح لأن يكون أساس بناء القواعد، أما القليل والنادر فما يروى ويطوى ولا محل له في التأصيل للقواعد النحوية والصرفية وغيرها.

وقد شرح هذه الصنافة للمدونة المسموعة صالح بلعيد حيث ذكر أن المطرد هو ما لا خلاف فيه ويشمل معظم الكلام ولا يحصل معه شذوذ، والغالب قريب من المطرد لكنه يتخلف ويلحقه الشذوذ، والكثير قريب من الغالب، والقليل دون الكثير ودون الوسط، والنادر يعد من الشوارد أو النزر ويصنف في الشواذ[3].

ثم عاد ليفصل أكثر: فالمطرد هو كل الكلام الفصيح، أو القواعد التي وقع عليها الإجماع من جمهور النحاة ونال رضا الناس، لأنه من كلامهم الكثير الدوران، والغالب هو الاتفاق العام في الأصول، ولكن هناك فرق في فرع أو فرعين لا غير، والكثير هو الاستعمال العام، ولهذا الاستعمال أوجه خلافية، وأما القليل فيميل إلى الشذوذ، فهو حجة لكن لا ينقاس عليه، والنادر هو الآحاد ويدخل في الجانب التاريخي لا غير[4].

لكن المتتبع للغة العربية لا شك أنه يعثر على استثناءات في كل القواعد النحوية والصرفية وغيرها، فلكل قاعدة استثناء أو استثناءات، وأكثر ما يمثل به على الاطراد هو

[1] ينظر: ابن عقيل، شرح الألفية، ج1/ص 52.

[2] المصدر نفسه، ص 52.

[3] ينظر: صالح بلعيد، في أصول النحو، ص 47-48.

[4] ينظر: المصدر نفسه، ص 48.

رفع الفاعل ونصب المفعول، وقد سمع عن بعض القبائل العربية ما يخرم هذه القاعدة النحوية وهو قولها: خرق الثوب المسمار، وأكل الحشيش الخروف بنصب الفاعل ورفع المفعول.

وقد فرق النحاة بين الشاذ والنادر، فالشاذ ما جاء على خلاف القياس وإن كان كثيرا، والنادر الذي قل وجوده، والمتتبع للخلاف النحوي بين البصرة والكوفة يجد أن أهم الأسباب الخلافية هي هذه الدرجات في السماع، ومتى تعد المدونة المسموعة مصدرا من مصادر تقرير القاعدة النحوية، فالبصريون اشترطوا لصحة جعل المسموع أساس التقعيد أن يكون مطردا أو كثيرا أو في الغالب، غير أن الكوفيين احتضنوا كل المسموع وجعلوه في مقام الأصل الذي تستنبط منه القواعد والأحكام، وهذه نقطة فيصلية في الخلاف بين المدرستين في القديم، ولا تزال آثار هذا الخلاف بين الباحثين اللسانيين إلى اليوم.

ث) -رأي المحدثين في عصر الاحتجاج:

اشتهر أن عمرو بن العلاء(ت154هـ) هو من قصر الاحتجاج على القرن الأول مع نصف القرن الثاني الهجري، وتبعه في ذلك معظم علماء عصره من النحاة واللغويين كالأصمعي(ت216هـ) وابن الأعرابي(ت231هـ) وغيرهما، وقد انتقد هذا الضابط الزمني بعض علماء اللغة المتأخرون كابن قتيبة(ت276هـ) وابن رشيق(ت456هـ) والزمخشري(ت538هـ) ، حيث أشار ابن قتيبة إلى هذا التعسف بقوله: إن الله لم يجعل الشعر والعلم والبلاغة تقتصر على زمن دون زمن، والزمخشري طبق ذلك عمليا حيث؛

احتج بأبي تمام الذي عده الأوائل من المولدين وقال: أجعل ما يقوله أبو تمام بمنزلة ما يرويه[1].

والباحث في هذه القضية يجد أن ابن جني وهو من أنصار الرعيل الأول قد أعلن أن نهاية الفصاحة بين البدو كانت في عهده، وهو توفي متأخرا سنة392هـ[2].

وهذا الرأي مال إليه المحدثون ونصروه في كتاباتهم وأبحاثهم اللغوية والنحوية، معتبرين رأي المتقدمين مصادرة غير خاضعة للموضوعية العلمية، بل لها دوافع ذاتية، حيث عثروا في نصوص تروى عن أبي العلاء والأصمعي ما يجد كثيرا من الشعراء المولدين، فمن ذلك قول أبي عمرو بن العلاء عن شعر الفرزدق وجرير:" لقد حسن هذا المولد حتى هممت أن آمر صبيانا بروايته" ويقول مرة أخرى:" ختم الشعر بذي الرمة، والرجز برؤبة" ومثله قول الأصمعي:" بشار خاتمة الشعراء"، وقوله:" ختم الشعر بالطرماح" وابن الأعرابي يستملح بعض شعر أبي نواس...[3].

وجاء قرار مجمع اللغة مرجحا لرأي المحدثين في جعل الإطار الزمني للاحتجاج هو القرن الثاني الهجري في الأمصار وأواخر القرن الرابع عند البدو، ويقول المجمع:" والمراد بالعرب في القرار: العرب الذي يوثق بعربيتهم، ويستشهد بكلامهم، وهم عرب الأمصار إلى نهاية القرن الثاني، وأهل البدو من جزيرة العرب الى أواسط القرن الرابع الهجري"، ويؤيد هذا القرار جمع من الباحثين منهم الأستاذ عباس حسن الذي اعتبر القرار المجمعي فسحة تجيز الاحتجاج بشعر بشار وأبي نواس والعباس بن الأحنف وأبي العتاهية[4].

---

[1] ينظر: أحمد طاهر حسنين، النظرية اللغوية عند العرب، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 2010، ص 258-259.

[2] المصدر نفسه، ص260.

[3] المصدر السابق نفسه، ص 261-262.

[4] المصدر السابق نفسه، ص 261-262.

وذكر محمد عبادة هذه الآراء ومال إلى رأي المحدثين قائلا: وليس لواحد أن يلزمنا بالتقييد بعصور احتجاج نلغي بعدها مساحة عريضة جدا من تراثنا القديم، وهذا الرأي الأخير للمحدثين في تحديد نهاية عصر الاحتجاج بالقرن الرابع الهجري هو ما اعتمده الباحث اللساني الجزائري عبد الرحمن حلج صالح في كتابه" السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة" حيث قسم فترة الاحتجاج الى أربع فترات:1

-الفترة الأولى: العصر الجاهلي من زمن المهلهل إلى نهاية النصف الأول من القرن الأول قبل الهجرة.

2- الفترة الثانية: الشعراء المخضرمون(بين الجاهلية والإسلام)

3- والثالثة: تبتدئ من 41هـ إلى 181هـ وهي فترة الشعراء الإسلاميين في العهد الأموي

4-والفترة الرابعة والأخيرة هي من عصور السماع وتبدأ من 181هـ إلى 392هـ، ثم ذكر- بعد استعراض هذه الفترات بشيء من التفصيل- أن اللحن فشا ابتداء من القرن 2هـ وعم الأمصار في أواخره، أما خاتمة المطاف بالنسبة للفصاحة السليقية في البوادي فكانت مع القرن الرابع الهجري[1].

خ) -مفهوم المثال النحوي:

الحديث عن الشواهد يقودنا إلى الحديث عن المثال النحوي، فهو يختلف عن الشاهد لاعتبارات كثيرة، منها أن الشاهد حجة في القاعدة، والمثال يوضح القاعدة وليس حجة.

[1] ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة، ص 76-132

ذ) -المثال لغة:

يقول ابن منظور(ت711هـ) في تعريفه لغة: "المثال: المقدار وهو من الشبه... والمثال: القالب الذي يقدر على مثله "[1] وقال في المصباح المنير: " وقد استعمل الناس المثال بمعنى الوصف والصورة فقالو: مثاله كذا أي وصفه وصورته "[2].

ظ) -المثال في الاصطلاح النحوي:

يعرفه ابن منظور: "ما يذكر لإيضاح القاعدة وإيصالها إلى فهم المستفيد ولو بمثال مصنوع "، ويعرفه التهانوي: " بأنه الجزئي الذي يذكر لإيضاح القاعدة وإيصالها إلى فهم المستفيد "[3].

ويلاحظ في تعريف ابن منظور أن المثال قد يكون مصنوعا، ولو تكلف له صاحبه كما في بعض الأمثلة الافتراضية بخلاف الشاهد فهو كما مر بنا تعريفه أنه قول لعربي يحتج بعربيته، فهو يختلف عن المثال في الزمن أي زمن الاحتجاج، فما كان في عصور الاحتجاج فهو شاهد ويصلح للتمثيل به والاحتجاج به معا، أما ما كان بعد ذلك فليس هو دليل وحجة بل وظيفة إفهامية توضيحية فحسب.

يتميز المثال بخصائص منها: الإيجاز، المرونة، والفنية وغيرها، بخلاف الشاهد الذي يأتي أحيانا مشوبا بالغرابة والتعقيد.

ومن جهة أخرى عمد النحاة في كثير من المباحث إلى وضع أمثلة لا تدعمها القاعدة النحوية، وكان الغرض من ذلك تبيان خطأ هذه التراكيب ومخالفتها القاعدة النحوية المقررة، والدافع وراء هذه الأمثلة المصنوعة غياب الشواهد، ولذا فإنه يمكننا الآن

---

[1] ابن منظور، لسان العرب، ج5/ ص 4134.

[2] الفيومي، المصباح المنير، ص 291.

[3] التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج2/ ص 1447.

أن نجزم بأن المثال النحوي الذي أتى به النحاة لتوضيح بعض القواعد لا يعد من الشواهد وليس هو حجة ما لم يكن يروى عن عربي فصيح استكمل الشروط التي وضعها علماء النحو في حجية الشواهد النحوية.

4-1) -الإجماع النحوي:

ذكرنا سابقا في مدخل هذه الأطروحة أن علم أصول النحو يتفاعل ويتجاذب كثيرا مع أصول الفقه الإسلامي، فمن هذا التفاعل ما نجده بين أدلة وأصول الحقلين، كالسماع والإجماع والقياس وغيرها، لكنهما يفترقان في اعتماد بعض هذه الأدلة في التأصيل والتقعيد، وعدم اعتماد بعضها، خاصة لدى أصولي النحو ومن ذلك دليل الإجماع والاستحسان مثلا ، فعن الإجماع تقول الباحثة خديجة الحديثي : إنه لم يكن هذا الأصل واضح المعالم في كتاب سيبويه... غير أنه التجأ إليه بقلة، وكان تعبيره عنه: أجمع كل العرب، أو أجمع كل النحاة، غير أنه مع قلة اعتماده عليه إلا أنه لم يجز مخالفته فيما ثبت أنه من مسائل إجماع العرب أو النحاة [1].

4-2) -تعريف الإجماع:

4-3) -الإجماع لغة:

الإجماع في اللغة هو العزم والتصميم على الشيء، تقول أجمعت على كذا صممت عليه ومنه قوله تعالى**فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ** "،{ سورة يونس الآية رقم 71}، وفي الحديث: "من لم يجمع الصيام قبل الفجر فلا صيام له "[2]، يقول صاحب المصباح: ويقال

---

[1] ينظر: خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، مطبوعات جامعة الكويت 1974، د ط، ص: 441-444.

[2] أبو داود، سنن أبي داود، كتاب: الصوم، باب: النية في الصيام، رقم: 2454، 112/4.
والترمذي: سنن الترمذي، كتاب: الصوم، باب ما جاء لا صيام لمن لم يعزم من الليل، رقم: 730، 99/3.

لمزدلفة جمع إما لأن الناس يجتمعون بها، و إما لأن آدم اجتمع هناك بحواء، ويوم الجمعة سمي بذلك لاجتماع الناس به ...أجمعوا على الأمر اتفقوا عليه ... ويقال الصلاة جامعة لكونها جامعة للناس والجامع للمسجد الذي تصلى فيه الجمعة، وجوامع كلمه صلى الله عليه وسلم: كلامه القليل الألفاظ كثير المعاني [1].

قال ابن منظور: " جمع الشيء عن تفرقة يجمعه جمعا... والإجماع إحكام النية والعزيمة ...[2]، وفي معجم المقاييس " الجيم والميم والعين أصل واحد يدل على تضام الشيء "[3].

4-4) -الإجماع في الاصطلاح النحوي:

يعرفه السيوطي بقوله: " إجماع نحاة البلدين: البصرة والكوفة "[4]، وأنواع الإجماع لدى النحاة أربعة: إجماع العرب، وإجماع الرواة، وإجماع القراء، أشار سيبويه كما سبق ذكره إلى إجماع العرب، وإجماع النحاة، فالإجماعات بين العرب أو الرواة أو النحاة هي أدلة تستند إلى السماع أما إجماع النحاة فمفرده إلى الاستقراء والقياس.

4-5) -شروط الإجماع النحوي:

يفهم من تعريف الإجماع، أن من شرائطه إجماع أهل البصرة والكوفة، أو إجماع القبائل العربية أو الرواة أو القراء على قضية ما، وأضاف ابن جني في شروط الإجماع ألا

والنسائي، سنن النسائي،كتاب: النية في الصيام، ذِكْرُ اخْتِلَافِ النَّاقِلِينَ لِخَبَرِ حَفْصَةَ فِي ذَلِكَ، رقم: 2331 – 2341، 196/4.

[1] الفيومي، المصباح المنير، ص 61.

[2] ينظر: ابن منظور، لسان العرب، ج9/ ص 678-681.

[3] ابن فارس، معجم المقاييس ج1/ ص 479.

[4] السيوطي، الاقتراح، ص35.

يخالف النص أو القياس، يقول: " وإنما يكون حجة – أي الإجماع – إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص ولا المقيس على المنصوص "[1].

ويلاحظ عدم الفرق بين الإجماع النحوي والإجماع الأصولي، فهذا الأخير يشترط له أيضا اتفاق أهل الاجتهاد وألا يعارض الكتاب والسنة، لكن الإجماع عند أهل الأصول دليل متفق عليه بخلاف القياس فهو من الأدلة المتنازع فيها، فلا يشترط في إجماع الأصوليين عدم مخالفة القياس مثلما هو الحال عليه عند النحاة [2].

4-6) -مسائل من الإجماعات النحوية:

فمن المسائل المجمع عليها عند النحاة قضية العامل، حتى جاء ابن مضاء القرطبي(ت592هـ) فرفض فكرة العامل لخلفيات فكرية عقدية ولمعطيات يراها موضوعية شرحها في كتابه الرد على النحاة لكن أغلب النحاة على خلافه، بل هذا يعد من مسائل الإجماع عندهم، أما رأي ابن مضاء فهو من قبيل الشاذ.

ومن مسائل إجماع النحاة تقسيم الكلمة إلى اسم وفعل وحرف، يقول الأشموني في شرح الألفية: " والنحويون مجمعون على هذا إلا من لا يعتد بخلافه "[3].

ومثله قول ابن هشام في شذور الذهب: " الكلمة جنس تحته هذه الأنواع الثلاثة لا غير، أجمع على ذلك من يعتد بقوله"[4]، وعلق محقق الكتاب محيي الدين عبد الحميد (1900-1972) بالقول: ذهب بعض النحاة، وهو جعفر بن صابر(ت551هـ) إلى أن أقسام الكلمة أربعة: اسم وفعل وحرف وخالفة، فزاد الذي سماه خالفة، وزعم أنه هو الذي

---

[1] ابن جني، الخصائص، ج1/ص 189.

[2] ينظر: وهبة الزحيلي، أصول الفقه الإسلامي، دار الفكر دمشق ط15، سنة 2007، ج2/ ص 538 وما بعدها.

[3] الأشموني، شرح الأشموني مع حاشية الصبان على الألفية، ج1/ ص34.

[4] ابن هشام، شذور الذهب، ص 36.

يسميه جمهرة النحاة اسم الفعل، وذلك نحو: هيهات وأف وصه، ولما لم يكن لكلامه من هذا نصيب من الصحة اعتبر المؤلف خلافه غير قائم قال: " أجمع على ذلك من يعتد به "[1].

ويلاحظ من تعليق محي الدين عبد الحميد، أن الخلاف إذا لم يكن قائما على أدلة فهو في حكم العدم ولا يخدش الحكم أو الإجماع إذا كان مقررا.

4-7) -موقف النحاة قديما وحديثا من دليل الإجماع:

ذكرنا أمثلة من إجماعات النحاة، لكن بعضهم يرفض فكرة وجود الإجماع النحوي أصلا كابن مضاء، والمشهور أن ابن جني قد عدَّ الإجماع أصلا من أصول النحو كما مر بنا سابقا.

أما ابن الأنباري فلم يذكره ضمن الأصول غير أنه ارتهن إليه في مسائل نحوية، بخلاف السيوطي الذي أفرد له بابا خاصا.

إذا فأكثر النحاة على اعتبار الإجماع مصدرا من مصادر التقعيد النحوي أمثال سيبويه وأبي إسحاق الزجاج وابن الأنباري وابن جني والسيوطي وابن الحاجب والشاطبي وغيرهم.

أما المحدثون أمثال تمام حسان ومحمد عيد وسعيد الأفغاني ومحمود محمد نحلة ومحمد حماسة عبد اللطيف ومختار عمر وعبد الرحمن الحاج صالح وصالح بلعيد وغيرهم فلم يخصوا موضوع الإجماع بمبحث أو إبداء رأي حوله، وهذا دليل منهم على عدم الاعتداد به أصلا من أصول النحو.

ومن الرافضين للإجماع قديما ابن مضاء(ت592هـ) الذي ثار على كل المبادئ والأصول التي وضعها النحاة والفقهاء فقد عقد بابا تحت عنوان " إجماع النحويين على

[1] ابن هشام، شذور الذهب، حاشية رقم (5) من تحقيق محي الدين ص36.

القول بالعوامل ليس بحجة " قال فيه: إجماع النحويين ليس بحجة على من خالفهم " واستند في ذلك إلى رأي ابن جني الذي اشترط في الإجماع ألا يخالف نصا أو قياسا[1].

5-1) -الاستصحاب:

تقدم الحديث عن الأصل واستعمالات النحاة لهذه المفردة، فقد تراوح استعمالهم لها لدلالات مختلفة منها: القاعدة النحوية، والقواعد الأساسية في علم النحو، ومن معاني الأصل ما ينبني عليه غيره، وأطلق على المسموع عن العرب، أو هو المقيس عليه، وكذلك الضوابط التي قام عليها التفكير النحوي، والاستصحاب له علاقة صميمية بالأصل وسيتضح من تعريفه اللغوي والاصطلاحي.

5-2) -تعريف الاستصحاب لغة:

قال في اللسان: " استصحب الرجل دعاه إلى الصحبة وكل ما لازم الشيء فقد استصحبه "[2].

وفي معجم المقاييس: "الصاد والحاء والباء أصل واحد يدل على مقارنة شيء ومقاربته، من ذلك الصاحب والجمع الصحب... وكل شيء لاءم شيئا فقد استصحبه "[3].

وقال في المصباح المنير: " ومن هنا قيل: استصحبت الحال إذا تمسكت بما كان ثابتا، كأنك جعلت تلك الحالة مصاحبة غير مفارقة "[4].

---

[1] ينظر: ابن مضاء القرطبي، كتاب الرد على النحاة تح شوقي ضيف، دار الفكر العربي، ط1، 1947 ص93.

[2] ابن منظور، لسان العرب، ص 2401.

[3] ابن فارس، معجم المقاييس، ج3/ص335.

[4] الفيومي، المصباح المنير، ص 174.

5-3) -تعريفه اصطلاحا:

يعرفه ابن جني بقوله: " إقرار الألفاظ على أوضاعها للأول، مالم يدع داع إلى الترك والتحول "[1]، ويعرفه ابن الأنباري بأنه " إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل "[2]، وفي الجانب الأصولي تعريفه قريب من هذا، حيث عرفه ابن حزم الظاهري بقوله: " بأنه بقاء حكم للأصل الثابت بالنصوص حتى يقوم الدليل منها على التغيير "[3]، ويطلق عليه بعضهم استصحاب الحال، يقول عبد الرحمن السيد: " أما استصحاب الحال فهو إبقاء اللفظ على ما يدل عليه ظاهره "[4]، ومعنى الاستصحاب إذا هو بقاء الأمر على ما كان ما لم يدل دليل على التغيير، يقول السيوطي عن هذا الدليل: " واستصحاب الحال أحد الأدلة المعتبرة "[5]

5-4) - مسائل من الاستصحاب النحوي:

ذكر السيوطي في الاقتراح " أن المسائل التي استدل بها النحاة بالأصل كثيرة لا تحصى، كقولهم الأصل في البناء السكون إلا لموجب تحريك، والأصل في الحروف عدم الزيادة حتى يقوم دليل عليها من الاشتقاق ونحوه، والأصل في الأسماء الصرف والتنكير والتذكير وقبول الإضافة والاسناد "[6].

---

[1] ابن جني، الخصائص، ج2/ 459.

[2] ابن الأنباري، الإغراب عن جدل الإعراب، ص46.

[3] ابن حزم، الإحكام في أصول الأحكام، تح أحمد شاكر، دار الآفاق الجديدة بيروت، د ت ط ج5/ ص 590.

[4] عبد الرحمن السيد، مدرسة البصرة النحوية، كلية دار العلوم، القاهرة ط1، د ت، ص 253.

[5] السيوطي، الاقتراح، ص 36.

[6] المصدر نفسه، ص 136.

وذكر أيضا نقلا عن النصاف " أجمع البصريون على عدم تركيب كم بأن الأصل الإفراد، والتركيب فرع، ومن تمسك بالأصل خرج عن عهدة المطالبة بالدليل، ومن عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة دليل، لعدوله عن الأصل واستصحاب الحال أحد الأدلة المعتبرة"[1].

5-5)-موقف النحاة من الاستصحاب قديما وحديثا:

نقلنا سابقا قول السيوطي عن هذا الدليل:" واستصحاب الحال أحد الأدلة المعتبرة"[2] لقد تمسك بالاستصحاب كدليل أوصل لتقرير القواعد النحوية أكثر النحاة قديما كما ذكرنا عن ابن الأنباري والسيوطي وغيرهم، يقول ابن مالك: " من قال إن (كان وأخواتها) لا تدل على الحدث فهو مردود بأن الأصل في كل فعل الدلالة على المعنيين (أي الحدث والزمان) فلا يقبل إخراجهما عن الأصل إلا بدليل "[3].غير أن ابن الأنباري اعتبر الاستصحاب من الأدلة الضعيفة في مقابلة الأدلة الأخرى[4].

أما المحدثون اللسانيون: فقد قال تمام حسان: " ومعنى الاستصحاب: البقاء على الصورة الأصلية المجردة من قبل النحاة سواء كانت هذه الصورة صورة حرف، أو صورة كلمة، أو صورة جملة، وكل صورة من هذه الصور الأصلية المجردة تسمى أصل وضع "[5].

وسعيد الأفغاني يقول عن استصحاب الحال: " هو اعتبار الواقع إذا لم يقم دليل يناهضه إذ الأصل فيما لم يرد فيه مانع ولا موجب أن يكون مباحاً"[6].

---

[1] السيوطي، الاقتراح، ص 136.

[2] المصدر نفسه، ص 136.

[3] المصدر السابق نفسه، ص 137.

[4] ينظر: المصدر السابق نفسه، ص 137.

[5] تمام حسان، الأصول، ص69.

[6] سعيد الأفغاني، في أصول النحو، ص103 حاشية رقم 01.

6-1) -الاستحسان:

إن الاستحسان هو أيضا من الأدلة المختلف فيها في حقلي الدراسات اللغوية والشرعية، فلم يتفق على مفهوم واضح له، كما لم يتوافق علماء الشريعة واللغة على اعتباره دليلا وأصلا يلجأ إليه في القواعد الأصولية أو النحوية وسأحاول الوقوف على تعريفاته ليتجلى بعد ذلك موقف النحاة من الاستدلال به من عدمه.

6-2) -تعريفه لغة:

قال في معجم المقاييس: " الحاء والسين والنون أصل واحد، فالحسن ضد القبح "[1]، والسين والتاء المزيدتان هما للطلب كما هو معلوم واستحسن الشيء بمعنى عده حسنا.

6-3) -تعريفه اصطلاحا:

قيل: "هو ترك قياس الأصول لدليل ، وقيل هو تخصيص العلة"[2]، ومما قيل في تعريفه: " هو ما يستحسنه الإنسان من غير دليل"[3]، وهذا التعريف لا يعول عليه ابن الأنباري، وهذا الاختلاف في تعريفه هو نفسه الذي نجده عند الأصوليين، فمن علماء الأصول من عرفه بأنه ما يستحسنه المجتهد بعقله، وآخرون قالوا: هو دليل ينقدح في الذهن، أو نفس المجتهد وتقصر عنه عبارته، أو هو: العدول عن موجب قياس إلى قياس أقوى منه، وقيل: هو أن يعدل الإنسان عن أن يحكم في المسألة بمثل ماحكم به في نظائرها إلى خلافه لوجه أقوى يقتضي العدول عن الأول، ويرى الإمام مالك(ت179هـ) في مفهومه: أنه العمل بأقوى الدليلين .[4]

---

[1] ابن فارس، معجم المقاييس، ج2 /ص57.

[2] السيوطي، الاقتراح، ص 143.

[3] ابن الأنباري، لمع الأدلة، ص134.

[4] ينظر: وهبة الزحيلي، أصول الفقه الاسلامي، ج2/ ص18-19.

فهذه بعض من الأقوال التي قيلت في تعريف الاستحسان لدى الأصوليين وهي نفسها نجدها لدى النحاة مما يدل على أن المفهوم ليس له حد واضح ينضبط به، ومرد ذلك أن المستند فيه إلى العقل، والعقول تختلف من عالم إلى آخر، ولهذا نجد أن ابن جني ضعف هذا الدليل في كتابه الخصائص حيث قال: "وجماعه أن علته ضعيفة غير مستحكمة إلا أن فيه ضربا من الاتساع والتصرف "[1]، ومثله قول ابن الأنباري: " اعلم أن العلماء اختلفوا في الأخذ بالاستحسان فذهب بعضهم إلى أنه غير مأخوذ به لما فيه من التحكم وترك القياس ، وذهب بعضهم إلى أنه غير مأخوذ به "[2].

يذكر أن تمام حسان من المحدثين اللسانيين قد أشار إلى الأخذ به واعتباره دليلا عند التعارض بين الأدلة يقول: " الاستحسان وهو الاعتماد عند ترجيح حكم على حكم على الاتساع والتصرف من دون علة قوية وبهذا المعنى يصبح للاستحسان طابع شبه اعتباطي جعل النحاة يعدونه من الأدلة الضعيفة "[3].

ويلاحظ الفرق البين بين الأصوليين والنحويين في اعتبار هذا الأصل ورده، فغالب النحاة على عدم الاعتداد به أصلا من أصول التقعيد، أما علماء الأصول والشريعة عموما فقد كان الاستحسان لديهم أصلا من الأصول المهمة في تقرير الأحكام الشرعية حتى قال الإمام مالك:" الاستحسان تسعة أعشار العلم" [4]، غير أن الشافعي(ت204هـ) قال فيه " من استحسن فقد شرع "[5].

---

[1] ابن جني، الخصائص، ج1/ ص133.

[2] ابن الأنباري، لمع الأدلة، ص133

[3] تمام حسان، الأصول، ص 204- 205.

[4] وهبة الزحيلي، أصول الفقه الإسلامي، ج2/ ص17

[5] المصدر نفسه، ج2/ ص29.

6-4) -مسائل من الاستحسان النحوي:

أعطى السيوطي في كتابه الاقتراح أمثلة عن الاستحسان النحوي، يقول: من ذلك تركك الأخف إلى الأثقل من غير ضرورة، نحو (الفتوى والتقوى) فإنهم قلبوا الياء هنا واواً ومن غير علة قوية، بل أرادوا الفرق بين الاسم والصفة"[1]، وعلق محقق الكتاب عبد الحكيم عطية نقلا عن شذا العرف على هذا المثال بقوله: "وإنما فعلوا ذلك تفرقة بين الاسم والصفة وقلبوا الياء واوا في الاسم دون الصفة؛ لأن الاسم أخف من الصفة؛ ولأن الصفة تشبه الفعل، والواو أثقل من الياء، فلما عزموا على إبدال الياء واوا جعلوا ذلك في الاسم لخفته "[2]، ومن الأمثلة جمع الأرض على أرضين بدلا من أرضة، وجمع ميثاق على مياثق والشائع أن يجمع على مواثق[3].

تجدر الإشارة إلى أن الباحثة خديجة الحديثي تتبعت كتاب سيبويه بغية جمع مصادره النحوية التي كانت رافدا له في الكتاب، فذكرت السماع والقياس والإجماع واستصحاب الحال، ولم تشر إلى أصل الاستحسان على أنه من الأصول التي ارتهن إليها سيبويه في كتابه (الكتاب)، غير أننا لو تأملنا في بعض تعريفات الاستحسان مثل قولهم " هو ما يستحسنه الإنسان من غير دليل، أو هو شيء ينقدح في العقل يصعب التعبير عنه فإننا نجد أن سيبويه قد مارس هذا الأصل عمليا في كتابه دون أن يحده بهذا المصطلح الذي استقر عليه العمل فيما بعد.

فالذي يمعن النظر في إطلاقات سيبويه وهو يصف بها بعض المسموع عن العرب يدرك أنه قد كان على وعي بهذا المصطلح من الجانب الإجرائي العملي، كقوله عند حديثه عن أرجحية بعض القبائل في الفصاحة: " بحروف غير مستحسنة ولا كثيرة في لغة من

[1] السيوطي، الاقتراح، ص141.

[2] المصدر نفسه، ص141.

[3] ينظر: المصدر السابق نفسه، ص142-143.

ترضى عربيته "، وقوله: " فهذا عربي حسن والأول أعرف و أكثر" وقوله أيضا: "وأنشدنا هكذا أعرابي من أفصح الناس "[1]، فهكذا استحسن سيبويه بعض الاستعمالات العربية، بل حتى ولو خالفت اللغة الأكثر استعمالا وتداولية، كما في قوله السابق، وهو ما يحسن التمثيل به لمن عرف الاستحسان: " هو أن يعدل الإنسان أن يحكم في المسألة بمثل ما حكم به في نظائرها إلى خلافه لوجه أقوى منه "[2]، ومثل هذه الإطلاقات أيضا ما ذكره في بحث الاستقامة، يقول:" فمنه مستقيم حسن ومحال ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح وما هو محال كذب " فالمستقيم الحسن هو السليم في القياس والاستعمال، والمستقيم القبيح غير لحن، ولكنه خارج عن القياس وقليل[3].

كما يلاحظ في الأمثلة السابقة استعماله أسلوب التفضيل (أفصح) الدال على وجود ما هو دونه في الفصاحة.

1-7) -القياس النحوي:

يعد القياس النحوي الأصل الثاني من أصول أدلة النحو، بعد السماع فقد أحاط القياس بكل مسائل النحو والصرف وغيرها حتى قال فيه أحدهم:

إنما النحو قياس يتبع وبه في كل علم ينتفع[4]

---

[1] لقد أحصى هذه الإطلاقات في كتاب سيبويه: عبد الرحمن الحاج صالح في كتابه السماع اللغوي العلمي عند العرب في بحث الفصاحة ص29 وما بعدها فليرجع إليه.

[2] وهبة الزحيلي، أصول الفقه الاسلامي، ج2/ص 18-19.

[3] ينظر التواتي بن التواتي، المدارس اللسانية في العصر الحديث ومناهجها في البحث، دار الوعي الجزائر 2015 (د ط) ص99.

[4] هذا البيت مطلع قصيدة من عشرة أبيات للإمام الكسائي، يمتدح فيها النحو، أوردها القفطي في إنباه الرواة على أنباه النحاة، دار الفكر العربي القاهرة، ط1، 1986، ج2/ص 267، والسيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، مطبعة عيسى الباي الحلبي وشركاؤه، ط1، ج2/ ص 164-165.

وقال عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي(ت117هـ): "عليك بباب من النحو يطرد وينقاس"[1]، وقال ابن سلام الجمحي (ت231هـ): "وكان أول من أسس العربية وفتح بابها وأنهج سبيلها ووضع قياسها أبو الأسود الدؤلي"[2]، كما تذكر الكتب عن عبد الله ابن أبي إسحاق الحضرمي: "أنه أول من بعج النحو ومد القياس والعلل"[3]، "وكان شديد التجريد للقياس ويقال إنه كان أشد تجريدا للقياس من أبي عمرو بن العلاء"[4] كما قيل فيه "هو أول من بعج النحو ومد القياس وشرح العلل"[5]، وأنه "فرّع النحو وقاسه"[6].

يلاحظ أن جل المصادر النحوية تشير إلى أن أبا إسحاق الحضرمي كان الرائد الأول في هذه العملية الإبداعية الذهنية القياسية، مما مثل منعرجا ومنعطفا كبيرا في الدرس النحوي في عصره الأول، فقد كان النحاة الذين سبقوه يهتمون بجمع اللغة وإحصائها، وسبر غريبها وتصنيف لهجاتها، إلى أن أبا إسحاق قد أحدث انعطافة كبرى مهدت لظهور منهجية جديدة في التعامل مع الظاهرة اللغوية، تمثلت في استنباط الأحكام النحوية من المدونة العربية التي تم جمعها وإحصاؤها.

بل إن القياس أصبح فيما بعد يلازم الدرس النحوي في كل الظواهر اللغوية، بدءا من تعريف النحو الذي استقر النحاة على حده بقولهم: "النحو علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب"[7].

---

[1] ابن سلام الجمحي، طبقات فحول الشعراء، دار الكتب العلمية بيروت، 1422هـ-2001م ص 31.

[2] المصدر نفسه، ج1/ ص 29.

[3] المصدر السابق نفسه، ج1/ ص 30.

[4] ابن الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، مكتبة المنار الأردن، ط3، 1985م، ص 26.

[5] القفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة، دار الفكر العربي القاهرة، ط1، 1986م، ج2/ ص 105.

[6] أبو الطيب اللغوي، مراتب النحويين، مكتبة نهضة مصر ومطبعتها، القاهرة د ت، ص 12.

[7] ابن عصفور، المقرب، ص 45.

والمتتبع لمفردات النحو العربي ومسائله وقضاياه يجد أن القياس استوعب كل المسائل النحوية وشملها خاصة مسائل التعليل والتوفيق بين المسموع والقاعدة النحوية المضطردة لكن لم يكن للقياس قواعد صارمة ينضبط بها، مما جعل البعض ينفلت في استعمال هذا الأصل والدليل النحوي، وقد كان الانفلات سببا في رفض كثير من النحاة للقياس، وكان آخرهم ابن مضاء القرطبي الذي رد القياس العقلي أما القياس النحوي فكان رأيه فيه متذبذبا، كما سنشير إليه في طيات هذا المبحث.

7-2) -مفهوم القياس:

7-3) -تعريفه لغة:

جاء في معجم المقاييس مادة قوس: "القاف والواو والسين أصل واحد يدل على تقدير شيء بشيء"[1]، وفي لسان العرب: "وقست الشيء بغيره وعلى غيره أقيس قيسا وقياسا فانقاس إذا قدرته على مثاله"[2]، ومثله في المصباح "قسته على الشيء وبه ... قياسا ...وهو تقديره به"[3]، يلاحظ أن معنى القياس يدور حول معنى التقدير بين الأمرين لوجود مماثلة بينهما.

7-4) -تعريفه اصطلاحا:

وضع النحاة لتعريف القياس عدة حدود تبعا لأنواعه التي اختلفوا في الأخذ بها، حيث ذكر ابن الأنباري خمس تعريفات له وهي: تقدير الفرع بحكم الأصل، وحمل فرع على أصل بعلة وإجراء حكم الأصل على الفرع، أو هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع، أو إلحاق

[1] ابن فارس، معجم المقاييس، ج5 ص40.

[2] ابن منظور، لسان العرب، ج8/ص 3774.

[3] الفيومي، المصباح المنير، ص 269.

الفرع بالأصل بجامع[1]، وذكر في كتابه الآخر: الإغراب في جدل الإعراب أن القياس هو: حمل غير المنقول على المنقول إذا كان معناه[2].

وواضح من هذه التعريفات أثر التراسل المعرفي بين أصول النحو العربي وأصول الفقه الإسلامي، فقد عرف الأصوليون القياس بأنه: حمل معلوم على معلوم في إثبات حكم لهما أو نفيه عنهما بأمر جامع بينهما من حكم أو صفة، وقيل هو "تعدية الحكم من الأصل إلى الفرع لعلة متحدة لا تدرك بمجرد اللغة"[3].

ويعرفه ابن السبكي في جمع الجوامع: حمل معلوم على معلوم لمساواته في علة حكمه عند الحامل [4]، وقال الجويني(ت478هـ) في الورقات: هو رد الفرع إلى الأصل بعلة تجمعهما في الحكم[5]، وفي المستصفى للغزالي: حمل معلوم على معلوم في إثبات حكم لهما أو نفيه عنهما بأمر جامع بينهما، من إثبات حكم أو صفة لهما أو نفيهما عنهما[6].

وهناك حدود وتعريفات أخرى لا تخرج عن هذه التي ذكرنا، والملحظ من هذا كله ذلك التقارب في التوصيف والضبط بين حقلي أصول النحو وأصول الفقه الإسلامي، وذلك أنهما ينطلقان من بحث مدونة لغوية واقعية تتطلب وتستدعي التجديد والتجدد ومواكبة سيرورة سنة التغيير في شتى مجالات الحياة الاجتماعية والانسانية والتي تمثل فيها الظاهرة اللغوية أبرز هذه المتغيرات، يقول صالح بلعيد في توضيح وظيفة القياس : "يقوم الانسان بعميلة فكرية حيث يجري بمقتضاها إجراء عملية قياس الفرع على الأصل للحكم على

---

[1] ينظر: ابن الأنباري، لمع الأدلة، ص 93.

[2] ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب، ص 45.

[3] وهبة الزحيلي، أصول الفقه الإسلامي، ج1/ص 573.

[4] تاج الدين ابن السبكي، جمع الجوامع، ص 396.

[5] الجويني، متن الورقات، طبعة إلكترونية، ص 16.

[6] أبو حامد الغزالي، المستصفى، ج2/ص 185.

الفرع بأنه موافق للأصل وبالتالي موافق لقواعد النحو، ويجري هذا الاستعمال المطرد الذي يعمل على الثراء اللغوي وتنمية الألفاظ أو على غير المطرد وفق العلة والحكم الناتج عن عملية وجود المشابهة"[1].

وقد ذكر العلماء أقساما عدة للقياس منها: قياس التمثيل، قياس الشبه، قياس الطرد[2]، وهذه الأنواع جاءت بعد تلاقح النحو بالمنطق، ولهذا سأرجئ الحديث عنها إلى الفصل الثاني في بحث القياس العقلي، أما القياس اللغوي فله مفهوم استقرائي وهو: اطراد الظاهرة في النصوص اللغوية مروية أو مسموعة، واعتبار ما يطرد من هذه الظواهر قواعد لغوية ينبغي الالتزام بها وتقويم ما يشذ من نصوص اللغة عنها[3].

وهذا النوع من القياس النحوي معناه إسقاط الأحكام النحوية المعيارية وتنزيلها على النصوص المتشابهة وتعميمها على المتماثلات، بخلاف القياس العقلي الذي يقوم على مقدمتين أو أكثر وصولا إلى النتيجة المرجو إثباتها أو نفيها.

5-7)-أركان القياس النحوي:

استمر القياس على هذه الحال كممارسة يلجأ إليه في كثير من الظواهر النحوية والصرفية لدى قدامى علماء النحو دون أن يضعوا له قواعد وضوابط متفقا عليها، إلى أن جاء ابن الأنباري فوضع له أركانا يكون قد استعارها من أصول الفقه الإسلامي، وهذه الأركان هي نفسها عند الأصوليين والأركان: الأصل ويسمى المقيس عليه، والركن الثاني الفرع ويسمى المقيس، والركن الثالث العلة وهي الأمر الجامع بين الأصل والفرع والركن

[1] صالح بلعيد، في أصول النحو، ص 46-47.

[2] ينظر: المصدر نفسه، ص 51-53.

[3] علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ص 27.

الرابع والأخير هو الحكم يقول ابن الأنباري: "ولابد لكل قياس من أربعة أشياء أصل وفرع وعلة وحكم"[1]، ومثل هذا ما نجده لدى ابن السبكي في جمع الجوامع[2].

6-7)-رأي النحاة قديما وحديثا في حجية القياس:

تقدم لنا القول في أهمية القياس في النحو، وأنه أصل مهم في التقعيد النحوي غير أن بعض النحاة أفرط في استعماله، وابن جني كان قد اشترط في القياس ألا يخالف النص المسموع، يقول في الخصائص: "واعلم أن الشيء إذا اطرد في الاستعمال وشذ عن القياس فلابد من اتباع السماع الوارد فيه نفسه لكنه لا يتخذ أصلا يقاس عليه غيره"[3]، وقال أبو علي الفارسي شيخ ابن جني": ألا ترى أن التعلق بالقياس من غير مراعاة السماع معه يؤدي إلى الخروج عن لغتهم والنطق بما هو خطأ في كلامهم"[4].

وقد حظي القياس في الدرس اللساني الحديث بمزيد عناية بشرحه وتشريحه والتصنيف فيه حيث كتب فيه محدثون كثر منهم الدكتور محمد الخضر حسين في كتابه: القياس في اللغة العربية، وأحمد أمين(1886-1954م): مدرسة القياس في اللغة، وعباس حسن(1901-1979م) تناول في كتابه: اللغة والنحو بين القديم والحديث، بحثا خاصا بالقياس، كما خصه إبراهيم أنيس(1906-1977م) بمبحث في كتابه من أسرار اللغة، وعبد الصبور شاهين(1929-2010م) في مشكلات القياس في اللغة العربية، ورمضان

---

[1] الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب، ص 93.

[2] ينظر: تاج الدين ابن السبكي، جمع الجوامع، ص 400-404.

[3] ابن جني، الخصائص، ج1/ ص 99.

[4] محمد إبراهيم خليفة الشوشتري، دراسة أهم ضوابط تشخيص القياس (في الدرس النحوي)، مقال، في مجلة: دراسات في اللغة العربية وآدابها، مجلة فصلية محكمة، تصدر بالاشتراك بين جامعتي سمان في إيران، وجامعة تشرين بسوريا، عدد5، 2011م، ص 23.

عبد التواب(1930-2001م) في مؤلفه التطور اللغوي بين القوانين الصوتية والقياس، وغيرهم من الباحثين المحدثين.

تطرق الدكتور محمد الخضر حسين إلى أسباب اختلاف النحاة في القياس، وأرجعها إلى: عدم استقراء جميع كلام العرب لوضع القاعدة، وهذا ما خالف فيه الكوفيون، الذين كانوا يكتفون بشاهد واحد أو شاهدين اثنين لتقرير القواعد النحوية، ومن الأسباب في الاختلاف في القياس: ما يتعلق بطبيعة الشاهد النحوي وأمانة الناقل وعدالته، ومرد هده الأسباب كلها إلى عدم استكمال واستجماع شرائط وأدوات القياس[1].

أما إبراهيم أنيس فعرف القياس في كتابه من أسرار اللغة بأنه: استنباط مجهول من معلوم، وتطرق إلى قرارات المجمع اللغوي بشأن القياس، فمن ذلك تجويزهم تعريب الدخيل، قياسا على الكلمات العربية، واستعمال المصادر الصناعية، ومصادر الآلة الحديثة[2]..

[1] ينظر: محمد الخضر حسين، القياس في اللغة العربية، المطبعة السلفية ومكتبتها، القاهرة د ت، 1353، ص 48-49.

[2] ينظر: إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو مصرية، ط3، 1966، ص 16-18.

الفصل الثاني:

القاعدة النحوية في ضوء الاستعمال اللغوي

من المعلوم أن اللغة تتسم بالحركية والتغير لتتواءم مع كل ما هو جديد ومتجدد، وقد سايرت اللغة كل مراحل الكائن البشري وتقلباته عبر الحقب الزمانية والمكانية التي عاشها وتدرج فيها، حيث مسها الرقي والانحطاط شأنها شأن الإنسان، متأثرة بما تأثر به في سيرورة متواصلة ومتصلة إلى يوم الناس هذا.

ومن المتعارف عليه أيضا أن اللغة لا يحيط بها إلا نبي كما قيل، بيد أن العلماء حرصوا على دراسة هذه الظاهرة، محاولين كشف غوامضها ووضع قواعد تضبطها عبر مسارات بحثية متفاوتة، وربما كان أهم منعرج في تاريخ اللغة العربية السليقية هو ذلك البحث العلمي الذي تبدى في جهود أبي الأسود الدؤلي وتلاميذه في التأسيس للقواعد النحوية في القرن الأول الهجري.

يشاع لدى الباحثين أن أبا الأسود الدؤلي هو من كان وراء التأسيس للنحو العربي، كما شاع أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه كان المرجع لأبي الأسود في وضع لبنات هذه القواعد التأسيسية.

والمتتبع للمرويات التاريخية في هذا الخصوص يقف فعلا على لمسات لغوية ونحوية ابتدأها علي بن أبي طالب رضي الله عنه باجتهاد غير مسبوق منه في هذا الباب فيما تذكر الروايات المسندة عنه.

كانت هذه البواكير النحوية منطلقا لكل الدراسات اللسانية العربية، لكونها تمثل أرقى ما وصل إليه التفكير العربي ففي دراسة ظاهرة اللغة العربية، والعمل على وصفها وتفسيرها ووضع الضوابط والقواعد لها، وقد كانت ظاهرة اللحن التي انتشرت في المجتمع العربي بسبب الوافدين الجدد إلى الإسلام أحد أهم البواعث التي دفعت أعلام الأمة وقادتها إلى العمل على وضع قوانين ومعايير نابغة من روح اللغة تجعلها محصنة من كل دخيل ومحاطة ومصونة من كل ما قد تتعرض له من تغيير وتحريف وتبديل إضافة إلى

العامل الأساس وهو العمل على محاولة فهم وإفهام لغة القرآن الإعجازية والاستنارة بنورها وتوجيهاتها.

وفي هذا الصدد تذكر المصادر التاريخية أن عمل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب في التقعيد النحوي لم يكن عملا اعتباطيا أو هو وليد صدفة أو لحظة فرضتها ظروف استدعت حلا استعجاليا مؤقتا، بل كان هذا الجهد نابعا من تفكير علمي عقلي يترافق من ظاهرة اللغة، مما يعكس عبقرية فذة لدى الواضعين لهذه الأسس والقواعد المعيارية.

ومما يروى عن أبي الأسود الدؤلي أنه قال: دخلت على أمير المؤمنين على عليه السلام فرأيته مطرقا مفكرا فقلت فيم تفكر يا أمير المؤمنين؟ فقال: سمعت ببلدكم لحنا، فأردت أن أضع كتابا في أصول العربية، فقلت له: إن فعلت هذا أبقيت فينا هذه اللغة العربية...[1]

وقد استوقفني في هذا النص قوله: فرأيته مطرقا مفكرا، فقلت فيم تفكر يا أمير المؤمنين؟ مما يشير إلى تعامل أمير المؤمنين مع هذه النازلة التي لحقت، فتركته يتفرغ للبحث لها عن حل عبر تفكير علمي استدعى فيه كل الأدوات الاجتهادية العلمية التي تسهم في وضع حدود ضابطة لهذه الظاهرة، ومفردة التفكير في هذا النص تشير إلى الجهد العقلي الذي ميز هذا العمل العلمي المبتكر.

كما يلاحظ في هذا النص قول أبي الأسود الدؤلي: إن فعلت هذا أبقيت فينا هذه اللغة العربية، حيث يفهم منه أن أبا الأسود كان على وعي بقيمة هذا العمل الذي من شأنه أن يحفظ اللغة العربية ويصطحبها عبر مراحل زمنها، فليس هو حل آني سرعان ما تستغني عنه اللغة، بل هو ملازم لها وجزء من كيانها ووجودها.

[1] جمال الدين أبو الحسن علي القفطي، إنباه الرواة، ج1/ ص 39.

أفرز هذا التفكير العقلي جهازا مفاهيميا ومصطلحا نحويا لا تزال بصماته ومفرداته قائمة منذ ذلك العصر التأسيسي الأول إلى يوم الناس هذا، كتقسيم الكلمة إلى ثلاث: اسم وفعل وحرف، وقضية العامل، والإعراب وغيرها.

لكن هذا التفكير النحوي قد مسه التطور الذي لحق بشتى مجالات العلوم والمعارف الفكرية فقد كان للمنطق اليوناني أثر كبير في جهود النحاة العرب المتأخرين، وتجلى ذلك في مذاهبهم وفي كثير من مؤلفاتهم ونزعاتهم النحوية وتمظهر هذا الفكر في بروز مفاهيم ومصطلحات لم تكن متداولة من قبل أبرزها الافتراض النحوي الذي كان ملجأ للنحاة في محاولة توجيه النصوص المسموعة التي لا تتماشى مع بعض القواعد والضوابط التي نصبت كمعيار وميزان لكل المرويات والمسموعات اللغوية.

وهكذا فقد تبين أن أدلة القاعدة النحوية التي أوضحناها في الفصل الأول، وعمادها السماع ومشمولاته لم تعد تفي وتكفي كحجة لتغطية كل الظواهر اللغوية المسموعة، فانبرى بعد ذلك العقل العربي للبحث عن دليل آخر يتكئ عليه في تفسير المدونات التي أبانت عن عملية خرق للقواعد والضوابط التي كان الارتهان إليها مسلمة من المسلمات التي لا تقبل الجدل والنقاش.

ومن هذا المنطلق تبدت مفرزات العمل العقلي والاجتهادي في النحو العربي، فظهر الافتراض النحوي الذي شمل كل الظواهر اللغوية في كل مستوياتها التركيبية، بدءا بالصوت وصولا إلى الدلالة كحد ينتهي عندها مكامن معنى النص اللغوي.

وقد اندرج تحت هذا مسمى الافتراض ما يمكن أن يطلق عليه قواعد نحوية عقلية توازي تلك القواعد التي أشرنا إليها في الفصل الأول، غير أن هذه القواعد أفرزها المراس والدربة، وتلك كانت نابعة من صميم اللسان العربي ومتجذرة فيه، ضمن مسمى القياس العقلي ويتبدى في صور مختلفة وتحت عناوين متعددة أبرزها العامل والتأويل والتعليل...

فمن هذه القواعد التي أصبحت ملجأ للنحاة بعد غياب أدلة القاعدة النحوية وأدلتها التي استقرئت واستلت من المدونة المسموعة، ما أطلق عليه القياس والعامل والتعليل والتأويل والتقدير النحوي، ومن ذلك أيضا الاحتمال والحمل والنية والقصد والتنزيل والتوجيه والإجراء والإرادة والحذف والترجيح والتوهم والإلغاء والضرورة وغير ذلك من الأدوات التي ميزت النحو العربي في مرحلة نضجه واستقراره بعد التلاقح والتراسل الحاصل بينه وبين المنطق الأرسطي، مما سنحاول تبيانه في هذا الفصل الثاني إن شاء اللّه.

وقبل التطرق الى تجليات العقل العربي في التعامل مع ظاهرة اللغة، نحاول الإشارة إلى هذا الاتجاه العقلي في تراث النحو العربي، وكما أشرت في هذا التصدير إلى ما أسند الى علي بن أبي طالب من عملية التفكير والاستنباط لقواعد النحو العربي، كما عزا بعضهم القياس النحوي إلى أبي الأسود الدؤلي، ويروى عنه قوله لقنت حدوده من علي بن أبي طالب، وقد أشار ابن جني إلى أن منزع النحو العربي يعود إلى الاستقراء والتعليل والنظر وقوة الرأي ورجاحة العقل والحكمة مع اتقان وعرفان عرف به هؤلاء مع التوفيق من اللّه تعالى[1].

وقد قال المستشرق دي بور كما سبق ذكره " النحو العربي أثر رائع من أثار العقل العربي بما له من دقة في الملاحظة، ومن نشاط في جمع ما تفرق، وهو لهذا يحمل المتأمل على تقديره، ويحق للعرب أن يفخروا به"[2].

وهذه إشارة طفيفة إلى بعض المأثورات العقلية لدى كبار النحاة المؤسسين لعلم النحو العربي التي ترسمت معالمه على أيديهم فهذ الخليل بن أحمد الفراهيدي(ت170هـ)

[1] ينظر: جمال الدين أبو الحسن علي القفطي، إنباه الرواة، ج1/ ص 49.

[2] ضوابط الفكر النحوي، محمد عبد الفتاح الخطيب، دار البصائر-القاهرة –د ت ط، نقلا عن: ت ج دي تجيتزي ج بور تاريخ الفلسفة في الإسلام، ص 77.

الذي يقول عنه ابن المقفع (ت142هـ) " رأيت رجلا عقله أكبر من علمه"[1]، وقد شاع عنه أنه أول من علل للنحو العربي، فهو القائل: إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي أنه علة له، فمثلي في ذلك، مثل الرجل الحكيم دخل دارا محكمة البناء عجيبة النظم والأقسام، وقد صحت عنده حكمة بانيها، بالخبر الصادق، أو بالبراهين الواضحة، والحجج اللائحة فكلما توقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنما فعل هذا هكذا العلة كذا وكذا ولسبب كذا وكذا، لعلة سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك، فجاز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجاز أن يكون فعله لغير تلك العلة"[2].

يلاحظ أن الخليل استعمل مصطلحات تدل على إعمال الفكر والعقل من أجل استنباط ما يراه علة يفسر بها ورود ومجيء هذه الظواهر اللغوية على نمط ما فمن ذلك ذكره العلة والسبب والبراهين والحجج.

وقد ذكر عن الخليل أنه كان يستعمل مصطلحات التفكير والاعتراض والمؤاخذة، فقد روى النضر بن شميل (ت203هـ) أن رجلا سأل شيخه الخليل بن أحمد الفراهيدي، فأطرق يفكر وأطال حتى انصرف الرجل فعاتبناه، فقال ما كنتم قائلين فيها؟ قلنا كذا وكذا، قال فإن قال كذا وكذا، فلم يزل يغوص حتى انقطعنا وجلسنا نفكر فقال إن المجيب يفكر قبل الجواب، وقبيح أن يفكر بعده، وقال ما أجيب بجواب حتى أعرف ما علي فيه من الاعتراضات والمؤاخذات[3].

---

[1] جمال الدين أبو الحسن علي القفطي، إنباه الرواة، ج1/ ص 345.

[2] الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص 66، والسيوطي: الاقتراح، ص57.

[3] ابن العماد، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، دار ابن كثير دمشق، ط1، 1988م، ج2/ ص 322.

ففي هذا النص يلاحظ أن الخليل بن أحمد كان يمارس عملية عقلية دقيقة في التعامل من الظاهرة اللغوية فهو معين في التفكير والغوص في الدقائق الخفية في المسائل النحوية مما يندرج ضمن الجدل النحوي القائم على الفرضيات والاحتمالات والاعتراضات وكيف يجيب عن كل ذلك، وهي عملية افتراض وتوقع للمسائل فيما لو وقعت ومحاولة الإجابة عنها، وهي واضحة ظاهرة في هذا النص.

وقبل الخليل كان ابن إسحاق الحضرمي أول من تكلم في القياس النحوي كما سبق بيانه، ومثله أيضا عيسى بن عمر(ت149هـ) وهكذا سيبويه وأعلام المدرسة البصرية الأوائل، كان احتجاجهم العقلي نابعا من القياس اللغوي فهم كانوا يستهدفون عملية التقعيد والبحث عن القواعد النحوية وتأصيلها وتقريرها، بعيدا عن الإسهاب في الافتراضات والاحتمالات التي لجأ إليها متأخرو النحاة من أعلام القرن الرابع الهجري مما سيأتي ذكره.

ومن ملامح هذا الاتجاه العقلي، وبواكيره أيضا ما عرف به المازني(247هـ) من النظر والجدل حتى رمي بالفكر الاعتزالي وحدث بينه وبين الأخفش مناظرات تدل على أن الأخفش كان ملما بالمنطق، ومن أشهر مناظراته ما كان بينه وبين جماعة من النحاة عن عمل "إن"[1].

أما المبرد فكانت لديه مقدرة عقلية حيث ذكر الزجاج أنه أتى ليناظره قال فلما فاتحني ألجمني الحجة وطالبني بالعلة، وألزمني إلزامات لم أهتد إليها، فتيقنت فضله، واستربحت عقله وأخذت في ملازمته[2].

---

[1] ينظر: أبو القاسم الزجاجي، مجالس العلماء، تح عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، ط3، 1999م، ص 103.

[2] ينظر: ياقوت الحموي، معجم الأدباء، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1993م، ج6/ ص 2682.

وكان الإمام ثعلب (ت291هـ) قد بعث بعض تلامذته لفض حلقة المبرد، غير أنهم أعجبوا برأي المبرد وأقنعتهم إجابته، فكانوا كلما يباحثونه في مسألة يوهن الاعتراض، ويجلي حولها الرأي الصواب، فهنا استمسكوا بحلقة المبرد ولازموه[1].

كانت تلك جهود المبرد النحوية التي تمثلت في الاحتجاج العقلي والردود والاعتراضات وقد أرست معالم جديدة في الدرس النحوي وأحدثت تحولا جذريا في القرن الرابع الهجري الذي اشتهر بالنشاط الفكري والفلسفي، وظهور كثير من الفلاسفة أمثال الفارابي(ت339هـ) وابن سينا(ت427هـ) والتيارات الفكرية والعقدية المتباينة كالمعتزلة والاشاعرة والكلابية وغيرهم.

ومما انماز به النحو أيضا في هذا القرن4هـ، امتزاجه بالمنطق اليوناني الأرسطي، حتى ذكروا أن السراج(ت316هـ) كان يقرأ على الفارابي المنطق، والفارابي (ت339هـ) يقرأ عليه صناعة النحو، ومن هنا دخلت المصطلحات المنطقية على النحو ولم تزل عالقة به إلى اليوم، منها الوجوب والجواز والاستحالة والحكم والبرهان والنظر، وإقامة البراهين والدلائل العقلية والمعارضة وبطلان الدعوى.

يقول الزجاجي(ت340هـ): " وإنما ذكرنا هذه الألفاظ في تحديد الفلسفة هاهنا، وليس من أوضاع النحو، لأن هذه المسألة نجيب عنها من يتعاطى المنطق وينظر فيه، فلن نجد بدا من مخاطبتهم من حيث يعقلون وتفهيمهم من حيث يفهمون"[32]

ويلاحظ أن هذا العصر انتقل فيه من مرحلة التأسيس ووضع القواعد التعليمية إلى مرحلة الاحتجاج العقلي والجدل والفلسفة، وكانت العلوم في هذا العصر قد دخلها جميعا

---

[1] جمال الدين أبو الحسن علي القفطي، إنباه الرواة، ج3/ ص 249-250.

[2] ينظر: ابن أبي صبيعة، عيون الأنباء في طبقات الأطباء، تح امرؤ القيس بن الطحان، المطبعة الوهبية مصر، ط1، 1299هـ 1882م، ج2/ ص 134.

[3] الزجاجي، الإيضاح، ص 47.

المنطق فلم يعد أي علم بمعزل عن الحدود والشرائط المنطقية حتى علوم الشريعة الإسلامية منه كالفقه وأصوله والحديث وعلومه، وظهر جليا الاتجاه العقلي في آثار ومؤلفات السيرافي(ت 338هـ) والرماني(ت384هـ) والفارسي(ت377هـ) وغيرهم.

وأهم أسباب الارتهان إلى مسالك الافتراض النحوية كالتعليل والتأويل والتقدير وغيرها، يرجع فيها إلى أمرين: أحدهما: سعة اللغة العربية وحيويتها وتكيفها مع كل جديد، قال ابن جني نقلا عن الخليل وسيبويه: " ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم، وما لم يكن في كلام العرب، فليس له معنى في كلامهم، فكيف تجعل مثالا من كلام قوم، ليس له في أمثلتهم معنى"[1]، والآخر: عدم شمولية القواعد النحوية لضبط الظواهر اللغوية التي بقيت مقصورة على ضبط الغالب منها فقط، بينما أبان الاستعمال اللغوي عن ظواهر لغوية أخرى خارجة عن المسلمات القواعدية النحوية.

1)- القياس العقلي في النحو العربي:

استعمل مصطلح القياس العقلي في علوم مختلفة كالمنطق وأصول الفقه؛ حيث عرفه ابن جزي(ت741هـ) بقوله: " هو عبارة عن قول مؤلف من مقدمتين فأكثر يتولد منها نتيجة وهي المطلوب وإثباتها أو نفيها... وهذا القياس في اصطلاح أهل المنطق"[2]، أو هو" قول مؤلف من أقوال متى سلمت لزم عنها لذتها قول آخر"[3] وهو إما معقول أو ملفوظ،

[1] ابن جني، المنصف في شرح التصريف، إدارة إحياء التراث القديم، ط1، 1373هـ-1954م، ج1ص 180.

[2] ابن جزي، تقريب الوصول إلى علم الأصول، تح محمد علي فركوس، دار التراث الإسلامي-الجزائر- ط1، 1410هـ1990م، ص59.

[3] أثير الدين الأبهري، مغني الطلاب، شرح متن إيساغوجي، تح محمود رمضان البوطي، دار الفكر- دمشق- ط1، 2003م، ص65.

فالمعقول ما تركب من القضايا المعقولة، وهو القياس حقيقة، أو ملفوظ وهو المتركب من القضايا الملفوظة وهو القياس مجازا[1].

ومن أقسامه باعتبار مادته: القياس البرهاني: وهو ما تركب من المقدمات اليقينية، والقياس الخطابي: ما تركب من المظنونات، والجدلي ما تركب من المشهورات، والشعري ما تركب من المخيلات، والمغالطي: ما تركب مما يشبه اليقينيات أو الظنيات[2].

وقد تسرب هذا القياس العقلي بمفاهيمه المختلفة إلى النحو العربي تحت مسميات مختلفة كالبرهان، والاستدلال بالعكس، والقياس الاستثنائي، والقضايا الحملية والشرطية وغيرها، ولها تطبيقاتها وتجلياتها في مباحث النحويين المتأخرين، وسنعرض لها في الفصل الثالث من هذه الأطروحة إن شاء الله.

كما اتكأ النحاة في القياس العقلي على أدلة تقرير القواعد النحوية وهي السماع والقياس وغيرها من الأصول والمستندات التي كانت مرجعا للنحاة في هذه العملية التأسيسية لقواعد النحو العربي.

لقد تجلى القياس في مسالك العلة النحوية كقياس الأولى والعكس وعدم النظير والسبر والتقسيم وغيرها مما سيأتي بيانه في الفصل الثالث التطبيقي إن شاء الله.

فالقياس العقلي النحوي عملية تقوم على تشبيه ظاهرة لغوية بظاهرة أخرى لوجود عناصر التوافق بين الظاهرتين وبالتالي يتم الحكم العقلي بأن الثانية لها حكم الأولى.

2)-مباحث العلة في النحو العربي:

بدأ التعليل النحوي بسيطا يتناسب مع الدرس اللساني في بواكيره، وكانت الغاية من ذكر العلة تعليمية بحتة، وهذا ما عبر عنه الخليل بن أحمد الفراهيدي في النص السابق

[1] أثير الدين الأبهري، مغني الطلاب، شرح متن إيساغوجي، 65.

[2] ينظر: المصدر نفسه، ص 87.

الذي شرح فيه طريقته في تعليل بعض الظواهر اللغوية والأحكام النحوية إذ يقول: "إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي أنه علة له، فمثلي في ذلك، مثل الرجل الحكيم دخل دارا محكمة البناء عجيبة النظم والأقسام، وقد صحت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق، أو بالبراهين الواضحة، والحجج اللائحة فكلما توقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنما فعل هذا هكذا العلة كذا وكذا ولسبب كذا وكذا، لعلة سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك، فجاز أن يكون الحكيم الباني للدار، فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجاز أن يكون فعله لغير تلك العلة"[1].

والمتأمل لهذا النص الخالد يستقي منه إشارات واضحة لكيفية نشأة العملية التعليلية في النحو العربي حيث كان مردها إلى الاجتهاد والاستقراء والاستنباط، انطلاقا من ذكر السبب والخواطر والاحتمالات التي تتوارد حول الظاهرة اللغوية المستهدفة في عملية البحث، وكل هذا يقود إلى التوصل لذكر العلة وهي الغاية المتوخاة، غير أنها ليست علة يقينية، ولكنها خلاصة ما يتوصل إليه من خلال هذه العملية العقلية القائمة على شروط الاجتهاد والبحث، وقد لا تكون كما ذكرنا نتيجة هذا الافتراض علة مسلم بها، بل تتوارد عليها جملة من الإيرادات والاعتراضات تجعل عملية التعليل هذه من قبيل الظن والتخمين.

ومن النصوص التي يستند إليها في تبيان بساطة العلة النحوية التي صاحبت نشأة النحو العربي ما ذكره ابن جني في حوار بينه وبين أعرابي متمسك بسليقته اللغوية، يقول: فقلت له: كيف تقول: ضربت أخوك؟ فقال: أقول ضربت أخاك، فأدرته على الرفع فأبى، وقال: لا أقول: أخوك أبدا، فقلت: كيف تقول ضربني أخوك؟ فرفع. فقلت: ألست

[1] السيوطي، الاقتراح، ص 57.

زعمت أنك لا تقول: أخوك أبدا؟ فقال إيش هذا؟ اختلفت جهة الكلام، ثم يعلق ابن جنى قائلا: فهل هذا إلا أدل شيء على تأملهم مواقع الكلام وإعطائهم إياه في كل موضع حقه، وحصته من الإعراب، عن ميزة، وعلى بصيرة، وأنه ليس استرسالا ولا ترجيما[1].

فهذا النص يوضح بجلاء أن ما ذكره الخليل عن العرب أنها تعرف مواقع كلامها، وأن العلل حقا قائمة في عقولها وإن لم تفصح عن ذلك وتشرحه لأن ذلك من سجيتها وطباعها، فمع كل هذه المحاولات مع هذا الأعرابي لينطق بما يخالف ما تفتق عليه لسانه وما نشأ عليه لفظه وبيانه وتشربته فطرته إلا أن الأعرابي بقي متمسكا بأصالته اللغوية الفطرية.

كانت تلك هي الارهاصات الأولى للتعليل النحوي، ومع دخول الفلسفة والمنطق الأرسطي للعلوم والمعارف العربية، عرف درس التعليل تطورا واتساعا، فلم تعد العلة تعليمية بل أصبحت العلة معقدة، واستقر النحاة إلى تقسيمها إلى ثلاث علل رئيسة: علل تعليمية، وعلل قياسية، وعلل جدلية، قال الزجاجي(ت340هـ): علل النحو ثلاثة أضرب: علل تعليمية، وعلل قياسية، وعلل جدلية، فأما التعليمية فهي التي يتوصل بها إلى كلام العرب... وأما القياسية كتشبيه النحاة "إن" بالفعل، وأما الجدلية النظرية فكل ما يعتل به بعد ذلك[2].

وقد نقل السيوطي في الاقتراح عن ابن مكتوم(ت749هـ) أنه أوصلها إلى أكثر من عشرين علة نحوية[3]، والمتتبع لهذه الأقسام والتفريعات النحوية يلحظ أن النحاة التجأوا إليها لعدم وضوح بعض القواعد النحوية التي نصبها النحاة لضبط المدونة المسموعة، يقول محمد عيد: وبمراجعة هذا الإجمال والتفصيل - يقصد أقسام العلة التي ذكرها السيوطي

[1] ابن جني، الخصائص، ج1/ص 76.

[2] ينظر: الزجاجي، الإيضاح، ص 64-65.

[3] السيوطي، الاقتراح، ص 56.

عن ابن مكتوم- يوضح كل ما ذكروه في نوعين: أ-علل يعرف بها كلام العرب... ب- علل لا يعرف بها كلام العرب، وإنما تبين الحكمة والمقاصد والأغراض...[1]

إن مبحث العلة في النحو العربي عرف تطورا كبيرا فلم يقف النحاة عند أقسام العلة بل بحثوا شرائط العلة ومسالكها وقوادحها عل طريقة علة علماء الأصول، ونتيجة لهذه الثورة الفكرية المعرفية نجد في كثير من أبواب النحو وقضاياه تطبيقات العلة وتنزيلاتها على كثير من الظواهر اللغوية، وسنبين ذلك في الفصل الثالث من هذه المذكرة إن شاء الله.

والمتصفح لكتب النحو يلمس اختلاف النحاة في أقسام العلة وأنواعها، فالزجاجي يقسمها إلى ثلاث كما تقدم علل تعليمية، وعلل قياسية، وعلل جدلية نظرية، أما ابن السراج (ت313هـ) فيراها اثنين فقط يقول: " اعتلالات النحوين على ضربين: ضرب منها مؤدي إلى كلام العرب، كقولنا: كل فاعل مرفوع، وضرب آخر يسمى علة العلة، مثل أن يقولوا: لم صار الفاعل مرفوعا والمفعول به منصوبا؟ ولم إذا تحركت الياء والواو وكان ما قبلها مفتوحا قلبنا ألفا؟"[2].

ومثل هذا التقسيم نجده عند ابن جني في الخصائص لكنه لم يستقر في ذلك على مفهوم واحد مع أنه يقسمها إلى اثنين فمرة يسميها علة واجبة، وأحيانا يقول عنها علل موجبة، أو مطردة، والعلة الثانية علة غير مجوزة أو غير متعدية وهي علل افتراضية تقبل مع شيء من التجشم والاستكراه، يقول: "إن علل النحوين على ضربن: أحدهما: واجب لا بد منه، لأن النفس لا تطيق في معناه غيره، والآخر: ما يمكن تحمله، إلا أنه على تجشم واستكراه له"[3].

---

[1] محمد عيد، أصول النحو العربي، عالم الكتب، القاهرة، ط5، 1427 2006، ص 122.

[2] ابن السراج، الأصول، ص 35.

[3] ابن جني، الخصائص، ج1/ص 88.

وعقد بابا عنونه: " باب في أن العلة إذا لم تتعد لم تصح"[1]، كما عقد بابا آخر تحت عنوان: " باب ذكر الفرق بين العلة الموجبة والعلة المجوزة "[2] أما الرماني فقسمها إلى ستة أضرب: علل قياسية، وعلل حكمية، وعلل ضرورية، وعلل وضعية، وعلل صحيحة وعلل فاسدة"[3].

وأكثر النحاة الذين استفاضوا في أقسام العلل والتمثيل لها الجليس النحوي أوصلها إلى أربعة وعشرين قسما، نقلها السيوطي عنه، في كتابه الاقتراح، غير أن السيوطي استقر على تقسيم العلة إلى أنها قسمان: علة مطردة، وعلة حكمية، وسماها أيضا عللا بسيطة وعللا مركبة[4].

هذا، ولا يمكننا إغفال رأي ابن مضاء في باب العلة، حيث رأى أن العلل ثلاث، علل أول، وعلل ثواني، وعلل ثوالث، ودعا إلى إسقاط العلل الثواني والثوالث يقول:" وما يجب أن يسقط من النحو العلل الثواني والثوالث"[5]، أما العلل الأول فرأى أنه بمعرفتها تحصل المعرفة بالنطق بكلام العرب، والعلل الأخرى يمكن الاستغناء عنها حيث لا تفيدنا إلا أن العرب أمة حكيمة"[6].

---

[1] ابن جني، الخصائص، ج1/ص 169.

[2] المصدر نفسه، ج1/ ص 164.

[3] ينظر: الرماني، الحدود في النحو، ص 50.

[4] السيوطي، الاقتراح، ص104.

[5] ابن مضاء، الرد على النحاة، ص 130.

[6] المصدر نفسه، ص 131.

2-1)-مفهوم العلة:

2-2)-تعريفها لغة:

تطلق العلة في اللغة على المرض، قال الخليل بن أحمد الفراهيدي في معجم العين: " والعلة المرض وصاحبها معتل... والعلة حدث يشتغل صاحبه عن وجهه، والعليل: المريض"[1].

وفي الصحاح: "اعتل عليه لا بعلة واعتله إذا إعتاقه عن أمر"[2]، وفي القاموس المحيط: "وقد اعتل، وهذه علته: سببه "[3]، وفي لسان العرب: "واعتله تجنى عليه...وهذا علة لهذا أي سبب"[4] ومثله في الصحاح: "وعلله بالشيء أي لهاه به كما يعلل الصبي بشيء من الطعام يتجزأ به عن اللبن"[5].

ويلاحظ من خلال ما سبق أن معاني العلة تدور حول المرض والإعاقة والتجني وما يتلهى به، والتعليل من العلة ويختص بمعاني التلهية كما سبق.

2-3)-تعريفها في الاصطلاح العام:

عرف مصطلح العلة مصطلحات مختلفة تبعا لكل الفنون والمعارف التي كانت العلة جزءا من ماهيته وأبرز مباحثها، كعلم الفلسفة والمنطق وعلم أصول الفقه، وعلم النحو العربي، وسأقتصر على ذكر تعريفها الاصطلاحي في النحو وعلم أصول الفقه للعلاقة الصميمية التراسلية بين هذين الحقلين العلميين المعرفيين.

---

[1] الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، تحق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، مادة (عل) دار الرشيد، بغداد 1980، ج1/ ص 88.

[2] الإيضاح، الزجاجي، ص 66.

[3] الفيروز آبادي، القاموس المحيط، ص 1137.

[4] ابن منظور، لسان العرب، ص 3080.

[5] الجوهري، الصحاح، دار الحديث القاهرة 1430هـ-2009م، ص 807.

4-2) - تعريف العلة عند النحاة:

عرف مصطلح العلة عند قدامى النحاة تداولا واستعمالا في شتى المباحث النحوية والصرفية، وقد سبق نقل نص الخليل بن أحمد الفراهيدي الذي هو أصل في تبيان نشأة العلة النحوية حيث ذكر فيه "أن العرب نطقت على سجيتها وطباعها وعرفت مواقع كلامها وقام في عقولها علله وإن لم ينقل ذلك عنها واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه"[1].

كما استعمل سيبويه هذا المصطلح كثيرا في كتابه (الكتاب) فمن ذلك قوله: "والعلة ههنا هي العلة في أب وأخ ونحوهما"[2] ومثله ابن السراج في كتابه الأصول في النحو ففي باب الممنوع من الصرف ذكر الممنوع من الصرف ما جاء على وزن أفعل كأصفر وأخضر فقد اجتمع فيه علتان ووزن أفعل كأحمد أيضا فيه علتان[3].

وهكذا فالعلة الى هاهنا كانت مصطلحا غير واضح المعالم، فالخليل يتصورها حكما مودعة في اللسان العربي وتدرك بالقرائن والبراهين والحجج لكننا لا نجد لدى الخليل أو سيبويه تعريفا تنضبط به العلة، الى أن جاء ابن جني فأعطى للعة تعريفا لكنه غير جامع أو مانع، فقال في تعريفها: " مجموع ما يورده المعتل بها هو حدها ووصفها"[4]، أما الرماني فرأى أن العلة" تغيير المعلول عما كان عليه"[5].

ومع كل هذا بقي مصطلح العلة غير محدد أو منضبط، وقد انعكس هذا الاضطراب في تعريف العلة لدى المحدثين النحاة، حيث يعرفها مازن المبارك(ولد1930م) بقوله: " الوصف الذي يكون مظنة وجه الحكمة في اتخاذ الحكم أو

---

[1] السيوطي، الاقتراح، ص 57.

[2] سيبويه، الكتاب، ج3/ص 359-360.

[3] ابن السراج، الأصول في النحو، ج2/ص 80.

[4] ابن جني، الخصائص، ج1/ ص 151.

[5] الرماني، الحدود في النحو، ص 38.

بعبارة أوضح هي الأمر الذي يزعم النحويون أن العرب لاحظته حين اختارت في كلامها وجها معينا من التعبير والصياغة"[1]

أما الدكتور محمد عيد، فيرى في العلل أنها " تعتمد على الرصد العلمي المنظم لخواص الظواهر اللغوية ووصفها"[2]، بينما يحصرها علي أبو المكارم في مباحث القياس النحوي حيث ذكر أن "العلة أحد أنواع الجامع بين المقيس والمقيس عليه، وهي السبب الذي تحقق في المقيس عليه فأوجب حكما وتحقق في المقيس أيضا فألحق به فأخذ حكمه"[3].

ويتلخص من رأي المحدثين حول ماهية العلة أنها أنظمة ضابطة للتركيب اللغوي وهي غير ظاهرة فيه بل تستشف من خلال الفكر والنظر وإعمال الذهن، وأطلق قديما على مصطلح العلة أسماء أخرى مثل الشبه والطرد والسبب، وكلها تستهدف تكشف العلة النحوية الكامنة وراء الحكم النحوي، أهي تفكير عربي خالص أم كانت صدى للمنطق الأرسطي؟

والإجابة عن هذا السؤال تجرنا إلى مسألة الأثر والتأثير بين النحو العربي والمنطق الأرسطي عموما وقد تعرضنا لهذه القضية في مدخل هذه الأطروحة.

ومن المباحث ذات الصلة بنشأة التعليل النحوي وعلاقته بالمنطق الأرسطي هو ما تضاربت الآراء حول أسبقية التعليل، أكان في علم الكلام أم الفقه أو النحو؟ فابن جني يراها أقرب إلى علل المتكلمين وبعيدة عن علل الفقهاء، حيث إن علل الفقهاء تعبدية في أكثرها، أما العلل النحوية فملموسة تدرك بالطبع والحس، لكنه يعود مرة أخرى فيقسم العلل إلى علل تلحق بعلل المتكلمين وأخرى لاحقة بعلل الفقهاء، أما الزمخشري فيرى أن أصول الفقه قد استمد أصوله من علم اللغة.

---

[1] مازن المبارك، العلة النحوية نشأتها وتطورها، المكتبة الحديثة، ط1، 1385هـ-1965م، ص 90.

[2] محمد عيد، أصول النحو العربي، ص 150.

[3] علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ص 108.

ومن المتأخرين محمد عيد رأى أن النحو أسبق من الفقه وعلم الكلام في باب العلل، وإنما تسربت العلة إلى النحو عن طريق التأثر بالمنطق الأرسطي، كما يعود الأمر إلى الجهد الفكري العام الذي يشمل المباحث اللغوية والدينية.[1]

2-5)-التعليل عند علماء أصول الفقه:

فرق الأصوليون بين مصطلحات: العلة، والسبب، والحكمة، فالعلة عند الإمام الرازي هي "الوصف المعرف للحكم"[2] أو "المؤثر في الحكم"[3] أو هي الباعث عليه"[4]، فالحكمة هي الباعثة على تشريع الحكم من تحصيل مصلحة يراد تحققها أو دفع مفسدة ينبغي تجنبها، والعلة هي الظاهر المنضبط المعرف للحكمة التي ينبني عليها الحكم وجودا وعدما، أما السبب فيختص بما ليس بينه وبين الحكم مناسبة[5]، ويرى الشاطبي أن العلة هي الحكم والمصلحة التي تعلقت بها الأوامر أو الإباحة والمفاسد التي تعلقت بها النواهي...

وخلاصة مباحث العلة في النحو العربي، أن النحاة استقر لديهم قسمتها إلى ثلاث: تعليمية، وقياسية، وجدلية، فالأولى هي علة بسيطة تتواءم مع روح اللغة، أما العلتان القياسية والنظرية الجدلية فالمقصد من بحثها هو الوقوف عند الحكم والأسرار والمقاصد الثاوية خلف التراكيب اللغوية، ويلجأ النحاة إليها لتبرير بعض الظواهر النحوية وتسويغ القاعدة التي نصبوها وتأكيد صحتها وإماطة ما قد يعرض لها من إشكالات وذلك باستتباع افتراضات واحتمالات توصل إلى الغرض المقصود.

---

[1] محمد عيد، في أصول النحو، ص 118.

[2] فخر الدين الرازي، المحصول في علم أصول الفقه، ج5/ ص 135.

[3] أبو حامد الغزالي، المستصفى، ج2/ ص 96.

[4] ينظر: الآمدي الإحكام في أصول الأحكام، دار الصميعي السعودية، ط1 1424هـ2003م، ج1/ ص 170.

[5] ينظر: وهبة الزحيلي، أصول الفقه الإسلامي، ج1/ ص 615-620.

3)-التقدير النحوي ومشمولاته:

ينتظم مبحث التقدير النحوي في جملة من المصطلحات الافتراض النحوي والتعليل ومباحث العامل المتداخلة تكمل بعضها بعضا، وأهم هذه المصطلحات ذات صلة بمبحث التقدير: الحذف والإضمار، والاتساع، والاختصار، والإظهار والتضمين، والاستغناء، والتأويل، والحمل، والاحتمال، والتوهم، والقصد، والتنزيل، والتوجيه وغيرها، فكان لا بد من الوقوف عند هذه المفردات التي تكون صورة ظاهرة التقدير في النحو العربي.

1-3) -مفهوم التقدير:

2-3) -تعريفه لغة:

التقدير مأخوذ من قدر يقدر تقديرا فهو مقدر، مثل حسب يحسب حسابا من حيث معناه، ويأتي التقدير بمعنى القياس عليه، وعلى هذين المعنيين خرج قوله تعالى" وَكُلُّ شَيْءٍ عِندَهُ بِمِقْدَارٍ "{الرعد الآية رقم 08} أي كل شيء بحساب أو قياس منضبط، وقوله تعالى:"وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُ تَقْدِيرًا "{الفرقان الآية رقم 08} أي بنفس معناه، وجاءت معان أخرى تدل عليها مفردة التقدير في معاجم اللغة العربية منها الاحترام والتعظيم والبركة مثل ما جاء في سورة القدر " إِنَّا أَنزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ "{القدر الآية رقم 01}.

3-3) -تعريفه اصطلاحا:

التقدير في الاصطلاح النحوي قائم على بعض هذه المعاني اللغوية السابقة فهو قياس وحساب بإعمال النظر والتأويل للوصول إلى تكشف حقيقة التركيب النحوي وتوجيهه ليتناغم مع القاعدة النحوية التي تمثل المرجعية التي تحتكم إليها النصوص اللغوية الجارية على سنتها.

وعليه مفهوم التقدير النحوي: هو نظرية شاملة لكل جزيئات ومفردات التراكيب اللغوية تبدأ من تقدير الحركة الإعرابية إلى أن تصل الى تقدير الجملة والتراكيب والكلام[1].

أما أسباب التقدير فترجع بالأساس إلى طبيعة اللغة العربية والنحو العربي من حيث إنهما يقومان على الإعراب والبيان والإيضاح ويهدفان إلى الفهم والإفهام.

فإذا ما اكتنف بعض التراكيب شيء من الغموض والإبهام كان لزاما البحث عما يجلي هذا الإبهام فكان التقدير ومشمولاته ملجأ النحاة لتوضيح المشكلات وتفصيل المجملات.

نعم، ارتهن النحاة في عملية أو نظرية التقدير إلى عمليات إجرائية اصطلحوا عليها تحت مسميات متعددة، وهي الإضمار والحذف والزيادة والتحريف والتوهم والنية والقصد والإجراء والتنزيل والضرورة والتوجيه والإرادة مما يندرج تحت مصطلح الافتراض وسنتناول هذه المفردات بالتعريف والتمثيل في الدرس النحوي العربي في هذا الفصل.

ومما يلاحظ أن هذه المفردات كلها تقوم على هذه الأصول النحوية الثلاثة التي أراها تمثل ظاهرة الافتراض في النحو العربي وهي التعليل والتقدير والعمل فلا جرم أن تبحث لكل تركيب نحوي ظاهره خرق المسلم به في أصول التقعيد النحوي من توجيه وتنزيل اعتمادا على تعليل صحيح وتقدير وعمل يقوي ويدعم صحة التخريج والتأويل المختار.

ومعنى التقدير النحوي هو تقريب الشيء من الشيء، وليس معنى ذلك هو المساواة بينهما، فإذا قلت مثلا كتاب زيد على تقدير كتاب لزيد، فقصدك العموم لكتب زيد، أما حرف الجر فيقدر حسب السياقات والظروف، فقولك هذا كتاب زيد يدل على عهد ذهني بينك وبين المتلقي نحو هذا الكتاب، ولا ينصرف الذهن إلا نحوه هو، لكنك لو

[1] علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ص 255.

قلت: كتاب لزيد فالسياق اللغوي يوحي بانتفاء أي عهد ذهني بينك وبين مخاطبك، فالكتاب في المثال الأول كان معرفة، وفي المثال الآخر أتى نكرة، وشتان بين النكرة والمعرفة.

4)-الحذف في النحو:

الحذف ظاهرة لغوية ومنهج نحوي يسلكه النحاة في إعادة النصّ الذي ظاهره خرم القواعد النحوية ويرتبط الحذف بكثير من المباحث كالتقدير والتأويل والتضمين والاتساع وغيرها وقد وضع له النحاة ضوابط منها:" يجوز حذف ما ليس عليه دليل، وأن يبقى ما يدل على الأصل بعد التغيير، والحذف يقع على المعلوم الحذف مع وجود الدليل على الحذف، واشترطوا في المحذوف وجود ما يغني عنه بعد الحذف "[1].

يقول أبو المكارم في تفسير ظاهرة الحذف لدى النحاة: " والحذف يتم بافتراض أبعاد في النص غير موجودة فيه، ويصل النحاة من هذا الافتراض إلى موقف يتصورون أنه يوفق بين الشروط التي تفرضها القاعدة النحوية، وبين النصوص التي تتجافى عن تلك الشروط ولا تطبقها "[2].

قد يتقاطع الحذف مع كثير من المصطلحات النحوية كالاتساع والتقدير والتأويل كما مّر ذكره سابقا، غير أن الحذف له سماته وخصائصه التي تجعل منه ظاهرة منفردة في اللغة تستدعي البحث في جنباته للكشف عن سماته، وقد أفرد له ابن هشام مبحثا خاصا ختم به كتابه مغني اللبيب، أشار فيه إلى علاقة الحذف بالتقدير، وأبان أن الحذف ظاهرة أتت على جميع أبواب النحو، ومنه ما هو حذف مفترض، قد تنازع الناس بشأنه، ومن صور الحذف التي ذكرها حذف المبتدأ والخبر، وحذف مفرد، وحذف المضاف بأنواعه

[1] ينظر، محمد عبد الفتاح الخطيب، ضوابط الفكر النحوي، ج2/ ص 491 -492.
[2] علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ص 248.

وحذف الفعل والاسم والحرف وحذف الجمل وغير ذلك مما سيأتي التمثيل له في الفصل الثالث إن شاء الله تعالى.

لقد شاع وصف ابن جني لظاهرة الحذف في اللغة العربية أنها من " شجاعة اللغة العربية"[1]، ويصف عبد القاهر الجرجاني أسلوب الحذف بأنه "باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فإنك ترى فيه ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتم ما تكون بيانا إذا لم تبين"[2].

لقد تحدث سيبويه عن الحذف والاضمار فالحذف واجب والإضمار جائز، فمن ذلك حديثه عن التحذير في مثل: رأسك والحائط، يقول: " كما تقول رأسك والحائط وهو يحذره كأنه قال: اتق رأسك والحائط، وإنما حذفوا الفعل في هذه الأشياء حين ثنوا لكثرتها في كلامهم، واستغناء بما يرون من الحال وما جرى من الذكر، وصار المفعول الأول بدلا من اللفظ بالفعل حين صار مثل إياك"[3].

كما تحدث عن الإضمار في الاسم وحذفه والفعل وحذفه والحرف وحذفه في الجزء الأول من الكتاب في أكثر من موضع.

وممن أفاض في باب الحذف: ابن هشام في المغني حيث ذكر أن الحذف يشمل كل أبواب النحو فقد يحذف المبتدأ أو الخبر والفاعل والمضاف والمضاف إليه والموصوف والصفة...إلخ

[1] ابن جني، الخصائص، ج2/ ص 360.

[2] الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 149.

[3] سيبويه، الكتاب، ج1/ ص 138.

تناول البلاغيون الحذف من جانب أسلوبي جمالي يتمثل في الإيجاز والاختصار والتخفيف، أما النحاة فيتناولونه من جانب الصناعة النحوية مشترطين للحذف ضوابط صارمة ودلائل وقرائن قوية تمكن من صحة القول به واعتباره.

وقد أشار ابن مضاء القرطبي الى أن النحاة يفرقون بين الحذف والإضمار يقول: " والنحويون يفرقون بين الإضمار والحذف ويقولون (أعني حذاقهم) أن الفاعل يضمر ولا يحذف، فإن كانوا يعنون بالمضمر ما لا بد منه، وبالمحذوف ما قد يستغنى عنه"[1].

أما المحذوف كما سبق ذكره فقد يكون جملة أو فعلا أو اسما أو حرفا أو حركة إعرابية وسيأتي مزيد من التفصيل في الفصل الثالث إن شاء الله تعالى.

5)-التأويل في النحو العربي:

يعد مصطلح التأويل ضمن المصطلحات الفاعلة في علم النحو العربي، مثله مثل التعليل والتقدير، وبعض النحاة لا يفرق بين هذه المصطلحات الثلاث، غير أن المتتبع لاستعمالات هذه المصطلحات يجدها تختلف في مفاهيمها من علم إلى آخر ومن مدرسة إلى أخرى.

5-1) -مفهوم التأويل في اللغة:

وردت كلمة التأويل في اللسان العربي وفي معاجمه تحمل دلالتين اثنتين: الأولى بمعنى التفسير والشرح والبيان، وهذا المصطلح استعمله ابن جرير(ت310هـ) في تفسير القرآن الكريم، حيث كان يردده عند تفسير الآيات فيقول: القول في تأويل قوله تعالى، وقصده هو التفسير والإيضاح كما يقول اختلف أهل التأويل أي أهل التفسير.

أما الدلالة الأخرى فكانت بمعنى الأول، وهو الرجوع، يقول ابن فارس: " آل يؤول أي رجع قال يعقوب: يقال: أول الحكم الى أهله أي أرجعه ورده إليهم[1] ثم قال في

[1] ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، ص 105.

آخر معاني هذه المفردة: ومن هذا الباب تأويل الكلام، وهو عاقبته وما يؤول إليه، وذلك قوله تعالى: "هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأۡوِيلَهُۥ "{سورة الأعراف الآية رقم 53}. يقول: ما يؤول إليه في وقت بعثهم ونشورهم[2].

ودلالة مفرد التأويل في القرآن لا تخرج عن هذين المعنيين في كل الآيات التي وردت فيها هذه المفردة، كقوله تعالى: "وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللَّهُ "{سورة آل عمران الآية رقم 07} أي تفسيره، وقوله تعالى: " هَـٰذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَايَ" {سورة يوسف الآية رقم 100}، أي هذا مآل وعاقبة رؤياي.

وفي هذه السنة النبوية قال صلى الله عليه وسلم في دعائه لابن عباس: " اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل "[3] أي علمه التفسير، فكان أعظم مفسر للقرآن الكريم بعد النبي صلى الله عليه وسلم، كما تقول عائشة رضي الله عنها في وصف تسبيح النبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة كان "يتأول القرآن " وذلك عند قوله في الركوع: "سبحانك اللهم ربنا ولك الحمد اللهم اغفر لي، يتأول القرآن" [4] يعني قوله تعالى:" فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُ كَانَ

---

[1] ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ج1/ص159.

[3] المصدر نفسه، ج1/ص162.

[3] البخاري: صحيح البخاري، كتاب: الوضوء، باب: وضع الماء عند الخلاء، رقم: 143، ج1ص41. ومسلم: كتاب: فضائل الصحابة، باب: فضائل عبد الله بن عباس رضي الله عنه-، رقم: 2477، 1927/4. والحديث باللفظ المذكور صحيح، ولم يخرجه الشيخان، وإنما اتفق الشيخان على ما روى ابن عباس: أن النبي صلى الله عليه وسلم- دخل الخلاء فوضعت له وضوءاً، قال من وضع هذا؟ فأخبر، فقال: اللهم فقهه. قال عنه الحاكم: "هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه". ينظر: الحاكم، المستدرك على الصحيحين، تح مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 1411هـ 1990م، ج3/ ص615.

[4] المصدر نفسه، كتاب: الأذان، باب: التسبيح والدعاء في السجود، رقم: 817، ج1/ ص163. ومسلم، صحيح مسلم، كتاب: الصلاة، باب: ما يقال في الركوع والسجود، رقم: 484، ج1/ ص350.

تَوَّابًا"{سورة النصر، الآية: 03{ومن هنا يتبين أن مفهوم التأويل في اللسان العربي وفي القرآن والسنة لا يخرج عن هذين المعنيين وهما التفسير والمآل.

2-5)-التأويل عند كبار النحويين:

فمن كبار النحاة الذين أخذوا على العربية عن أبي الأسود: نصر بن عاصم الليثي (ت89هـ)، وكان من كبار التابعين، حيث ذكرت كتب السير والتراجم عنه أنه كان عالما بالنحو والعربية، قال فيه أبو داود: "أول من وضع العربية نصر بن عاصم"[1]، وقال ابن الأنباري: "وأما نصر بن عاصم الليثي، فإنه كان فقيها عالما بالعربية فصيحا ... "[2].

وأبو الأسود الدؤلي أخذ النحو عن علي بن أبي طالب، فقد روى أبو سلمة موسى بن إسماعيل عن أبيه قال: "أبو الأسود أول من وضع النحو بالبصرة"[3]، قال أبو حاتم السجستاني: ولد أبو الأسود في الجاهلية، وأخذ النحو عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه[4].

ومن تلامذته أيضا عنبسة الفيل (ق 1هـ) تعلم النحو على أبي الأسود، وقال فيه أبو عبيدة معمر بن المثنى(ت209هـ): "اختلف الناس إلى أبي الأسود الدؤلي يتعلمون منه العربية فكان أبر أصحابه عنبسة "[5].

ومثل هؤلاء أبو داود الأعرج (ت 117هـ)ويحي بن يعمر (ت 129هـ)، إلى أن جاء ابن أبي إسحاق الحضري (ت 154هـ)، الذي عرف بأنه أول من جرد القياس،

---

[1] الآجري، سؤالات الآجري لأبي داود في الجرح والتعديل، تح عبد العليم البستي، ط2، د ت ص 147.

[2] ابن الأنباري، نزهة الألباء، ص 23.

[3] المصدر نفسه، ص 19

[4] المصدر السابق نفسه، نزهة الألباء، ص 19.

[5] المصدر السابق نفسه، ص 22.

وأول من علل النحو، ثم تلميذه الذي قال فيه ابن الأنباري: كان ثقة عالما بالعربية والنحو والقراءة[1]، وصنف كتابين في النحو سمى أحدهما بالجامع، والآخر الإكمال، وقال الخليل الفراهيدي في الكتابين:

ذهب النحو جميعا كله غير ما أحدث عيسى بن عمر

ذاك إكمال وهذا جامع فهما للناس شمس وقمر[2].

وبعد هذا توالت سلسلة النحاة الذهبية فظهر أبو عمرو بن العلاء، فهو" العلم المشهور في علم القراءة واللغة والعربية"[3]، قال فيه يونس بن حبيب: "لو كان أحد ينبغي أن يؤخذ بقوله كله في شيء، كان ينبغي أن يؤخذ بقول أبي عمرو بن العلاء كله في العربية، ولكن ليس من أحد إلا وأنت آخذ من قوله وتارك"[4]، ومن تلامذته الخليل بن أحمد وهو "سيد أهل الأدب قاطبة في علمه وزهده والغاية في تصحيح القياس واستخراج مسائل النحو وتعليله"[5]، ثم تلميذه سيبويه الذي صنف كتابه (الكتاب) في النحو، يقول ابن الأنباري "وصنف كتابه الذي لم يسبقه أحد إلى مثله ولا لحقه أحد من بعده"[6].

وقال ابن سلام: "كان سيبويه النحوي غاية في الخلق، وكتابه في النحو هو الإمام فيه"[7]، وقال أبو عثمان المازني: "من أراد أن يعمل كتابا كبيرا في النحو بعد كتاب سيبويه فليستح"[8]. ومن أشهر معاصريه الكسائي (ت 189هـ).

---

[1] ابن الأنباري، نزهة الألباء، ص 29.

[2] المصدر نفسه، ص 30.

[3] المصدر السابق نفسه، ص 32.

[4] المصدر السابق نفسه، ص32.

[5] المصدر السابق نفسه، ص 48.

[6] المصدر السابق نفسه، ص 32.

[7] المصدر السابق نفسه، ص 48.

[8] المصدر السابق نفسه، ص 48.

لقد كان التأويل النحوي يمثل ممارسة تطبيقية يلجأ إليه النحاة في كل ما خالف القاعدة النحوية المطردة، وقد تمحورت مسائله في بعض الظواهر اللغوية، والتراكيب القرآنية الإعجازية، مثل الحذف والتقديم والتأخير، فمن أمثلة الحذف ما جاء في تفسير قوله تعالى: "إِنِّي أُرِيدُ أَن تَبُوءَ بِإِثْمِي وَإِثْمِكَ "{المائدة الآية رقم 29}، قال ابن مسعود وابن عباس وقتادة: تحمل إثم قتلي وإثمك الذي كان منك قبل قتلي، فحذف المضاف هذا قول عامة المفسرين [1]، ومن قوله تعالى: " يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ "{سبأ لآية رقم 10}.

وقد ذكر في البحر المحيط في تفسيره سورة الأعلى عند قوله تعالى: " سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى "{سورة الأعلى رقم 01}، أن ابن عباس قال: صل باسم ربك الأعلى، أي ابدأ باسم ربك الأعلى وحذف حرف الجر[2].

ومن أمثلة التأويل بالتقديم والتأخير ما قاله قتادة(ت118هـ) عند قوله تعالى:

" وَقَالَ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ وَالْإِيمَانَ لَقَدْ لَبِثْتُمْ فِي كِتَابِ اللَّهِ إِلَىٰ يَوْمِ الْبَعْثِ فَهَٰذَا يَوْمُ الْبَعْثِ وَلَٰكِنَّكُمْ كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ "{الروم، الآية: رقم56} حيث قال: هو على التقديم والتأخير، تقديره: أوتوا العلم في كتاب الله والإيمان لقد لبثتم[3].

والأسباب التي فجرت الدرس التأويلي النحوي ترجع إلى: القاعدة النحوية ونظرية العامل ومحاولة المحافظة على اطراد القواعد وعدم تخلفها، ومن ذلك أيضا الاحتكام إلى المعنى، والإعراب فرع المعنى، فإذا وردت القاعدة النحوية، وكان ظاهرها غير مراد، وجب الارتهان إلى التأويل، وهو من أسباب التفنن في إيراد الأوجه الإعرابية التي برع فيها النحاة وكلها مسالك يؤديها ويؤيدها الاستعمال ويقويها ويعززها المعنى.

---

[1] ينظر: أبو حيان، البحر المحيط، دار الفكر، د ط، 1431- 1432هـ 2010م، ج3/ ص463.

[2] المصدر نفسه، ج8/ ص458.

[3] المصدر السابق نفسه، ج7/ ص180.

ومن ذلك أيضا تعدد النزعات الفكرية، وكل نزعة تحاول لي النص ليتماشى مع ما اختارته من مذهب أو اعتقاد، ومن الأسباب كذلك القراءات القرآنية فقد سلك النحاة مسلكين في التعامل مع بعض القراءات القرآنية أولها كان برد كل ما خالف القاعدة النحوية واعتباره شاذا، وآخرها: التمسك بالقراءة باعتبارها نصا لا يقبل الطعن، والبحث عن إيجاد مخرج نحوي لها حتى تخضع لسلطان تلك القاعدة النحوية.

وهذه الأسباب لها أمثلتها وتطبيقاتها في المدونة النحوية وسأعمل على التفصيل فيها بذكر شواهد وأمثلة في الفصل الثالث من هذه الأطروحة إن شاء الله تعالى.

بقي أن أشير إلى مفردة التأويل وتداولها في الدرس النحوي، ولعل أول من ذكرها الفرزدق لعبد الله بن اسحاق الحضرمي في البيت الشهير:

وعض زمان يا ابن مروان لم يدع من المال إلا مسحتا أو مجلف

فلما قال له الحضرمي لم رفعت "مجلف"؟ أجابه الفرزدق "بما يسوؤك وينوؤك، علينا أن نقول وعليكم أن تتأولوا"[1].

فمن خلال هذه المساجلة يتبين أن النحاة قد عرفوا بهذا الدرس النحوي، وأنهم يعكفون على بحث هذه الظواهر وإيجاد المحامل التي تتماشى والأصل النحوي.

ومن النحاة الذين صرحوا بمفردة التأويل أبو حيان في البحر المحيط إذ ذكر: "لأنا لا نصير إلى التأويل مع إمكان حمل الشيء على ظاهره [2]، وقال أبو حيان في شرح التسهيل كما نقل عنه السيوطي: " التأويل إنما يسوغ إذا كانت الجادة على شيء ثم جاء شيء يخالف الجادة فيتأول، أما إذا كان لغة طائفة من العرب لم تتكلم إلا بها فلا تأويل، ومن ثم كان

[1] البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تح، مكتبة الخانجي القاهرة، د ت ط، ج 2/ ص 347.

[2] أبو حيان، البحر المحيط، ج1/ ص308.

مردودا تأويل أبي علي: ليس الطيب إلا المسك، على أن فيها ضمير الشأن، لأن أبا عمرو نقل إن ذلك لغة تميم"[1].

وذكر ابن الأنباري التأويل باعتباره وجها من أوجه الاعتراض على المتن فقال: والرابع التأويل...[2]، يلاحظ من خلال هذه القول إن مفردة التأويل إنما شاع استعمالها عند المتأخرين، لكنها كانت من حيث التطبيق متوافرة، معلوم مسلكها ومأخذها، كما أنه كان يعبر عنها بمسميات مختلفة كالتخريج والتوجيه والحمل والوجه والاحتمال والحمل وغيرها.

3-5)-مفهوم التأويل عند المتأخرين:

استحدث المتأخرون من المتكلمين والأصوليين والفقهاء وغيرهم معنى آخر للتأويل، يقول الرازي في هذا الصدد عن التأويل: "صرف الكلام عن ظاهره إلى وجه يحتمله، أو هو إخراج اللفظ من الدلالة الحقيقية إلى الدلالة المجازية"[3]، يقول الغزالي: " التأويل عبارة عن احتمال يعضده دليل يصير به أغلب على الظن من المعنى الذي يدل عليه الظاهر"[4].

يلاحظ من خلال التعريفين للمتكلمين والأصوليين أن معنى التأويل متقارب في مفهومه بين هذين الحقلين، بل لعل الأصوليين المتأخرين استقوا هذا المفهوم عن المتكلمين وذلك أن كبار علماء الأصول كانوا متكلمين كالجويني والرازي والغزالي وغيرهم.

وعليه فالتأويل صرف لظاهر الكلام إلى معنى آخر غير ظاهر ولا متبادر من التركيب لكن وضعوا لهذا التأويل قرائن وأمارات قد تكون عقلية أو لغوية وغيرها.

---

[1] السيوطي، الاقتراح، ص 29-82.

[2] الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب، ص 49.

[3] الرازي، أساس التقديس في علم الكلام، مكتبة الكليات الأزهرية، تح أحمد حجازي السقا، د ط، 1406هـ-1986م، ص 182.

[4] الغزالي، المستصفى، ج1/ ص387.

4-5)-التأويل عند المحدثين:

يعرفه عبد الفتاح أحمد الحموز بقوله: حمل النص على غير ظاهره لتصحيح المعنى أو الأصل النحوي[1]، وأرجع أسبابه تمام حسان إلى أمرين اثنين: الأول عدم صدق القاعدة على بعض ما سمع، والآخر: حرص النحاة على تفسير كل ما سمع في ضوء الأصول والقواعد[2].

6)-التخريج النحوي:

ومن المصطلحات القريبة من التأويل ما يسمى بالتخريج النحوي، جاء في معجم المصطلحات النحوية والصرفية: أن النحاة يستعملون هذا اللفظ في التبرير والتعليل وإيجاد الوجوه المناسبة للمسائل الخلافية بخاصة، فيقال: خرجها النحوي الفلاني أي أوجد لها مخرجا يخرجها من إشكالها، ويقال كذلك: وفي المسألة تخريجات عديدة أي وجوه وتعليلات تخرجها مما فيها من إشكالات[3].

أما مصطلح التخريج فقد كان متداولا في حقول ثلاثة هي علم الحديث وعلم أصول الفقه، وعلم الفقه، ففي الحديث عرفه أهل هذا الفن بأنه: " الدلالة على موضع الحديث في مصادره الأصلية التي أخرجته بسنده ثم بيان مرتبته عند الحاجة"[4].

---

[1] ينظر: عبد الفتاح أحمد الحموز، التأويل النحوي في القرآن الكريم، مكتبة الرشيد، الرياض، د ت ط، ج1/ص16.

[2] ينظر: تمام حسان، الأصول، ص160.

[3] ينظر: محمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، مؤسسة الرسالة، دار الفرقان بيروت، ط1، 1405هـ-1985م، ص75.

[4] محمود الطحان، أصول التخريج ودراسة الأسانيد، دار القرآن الكريم بيروت، د ت ط، ص12.

وعند الأصوليين يعرفون تخريج المناط بأنه: "النظر والاجتهاد في استنباط الوصف المناسب للحكم الذي ورد به النص أو الإجماع ليجعل علة للحكم "[1].

وعند الفقهاء هو تخريج الأصول على الفروع أو الفروع على الأصول، أو تخريج الفروع من الفروع، ومرد ذلك إلى بعض المسائل التي لم يرد فيها نص عن صاحب المذهب فيلجأ الفقهاء إلى جعلها مندرجة تحت قاعدة من قواعد المذهب وأصوله، وهو بهذا التعريف الفقهي يتطابق مع التعريف النحوي الذي يعنى بإيجاد المخارج للمسائل التي لا تتوافق مع القواعد النحوية القائمة.

أما النحاة فكأنهم اقترضوا هذا المصطلح من هذه العلوم السابقة الذكر، وربما كان المعنى الفقهي للتخريج أقرب إلى مراد النحاة، يقول تمام حسان:" أما إذا كانت العبارة التي بين أيدينا موهمة غير أصلها أو ممتنعة لا ينسجم مع أصل ظاهر أو قريب، فإن تأويلها يسمى التخريج"[2].

وعرف بعض المتأخرين من المحدثين التخريج النحوي بأنه:" إيجاد مخرج علمي صحيح من علم النحو والإعراب، لما يبدو في ظاهره من الكلام كالمخالف للقواعد العامة المقررة في علم النحو، فهو إبراز لوجه الكلام في النحو، وإيضاح للغامض، وكشف عن المشكل، وإثبات لعله القبول النحوي وبيان للمخفي وراء علامات الإعراب "[3].

وهو بهذا المفهوم أداة في أيدي النحاة لتفسير بعض الظواهر اللغوية التي خرقت المألوف القواعد اللغوي، فيسعى النحاة إلى بحث الأوجه والاحتمالات التي تجعل من كون هذا النص نصا منضبطا يتماشى والأصل النحوي العام.

---

[1] الغزالي، المستصفى، ج55/2.

[2] تمام حسان، الأصول، ص 214.

[3] حسن خميس الملخ، تقنيات الإعراب في النحو العربي، ط1، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط 215، ص 104.

7)-التوجيه النحوي:

من المصطلحات الشبيهة بالتخريج النحوي هو التوجيه النحوي، والمقصود به: ما قام ويقوم به النحاة من توجيهات لكل نص خرج عن القاعدة التي وضعوها سلطانا مهيمنا على اللغة، ومن هنا تم توجيه كثير من القراءات على هذا الأساس.

كما اتكأت كثير من الفرق على التوجيه النحوي لنصرة مذهبها وتقويته ويرى تمام حسان أن التوجيه النحوي يختلف عن القواعد النحوية، إذ يقول عن الفرق بين ما يسمى بقواعد التوجيه وقواعد النحو: " فإذا كانت قواعد التوجيه ضوابط منهجية فهي دستور للنحاة، والذين يعرفون الفرق بين الدستور والقانون يستطيعون أن يقيسوا عليه الفرق بين قواعد التوجيه وما نعرفه باسم قواعد النحو أي قواعد الأبواب، فقواعد التوجيه عامة وقواعد الأبواب خاصه"[1].

علما أن وظيفة التقعيد النحوي هي التوجيه الذي معناه ذكر الحالات، والمواضع الإعرابية وأوجه كل منهما، وما يتصل بهما أو يؤثر فيهما، أما وظيفة القواعد التوجيهية فهي ذكر السياق والتفسير أو التعليل أو الاستدلال عليه أو الاحتجاج له.

وأدوات التوجيه هي كل النظريات النحوية من أصول النحو وقواعده كنظرية العامل والسماع والقياس وغيرها، وكان التوجيه عند النحاة ممارسة وإجراءات تطبيقية، وكان يذكر تحت مسمى الأوجه والوجه، جاء في معجم المصطلحات " وتوجيه الرأي هو تعريفه أو تعليله أو تخريجه بالذهاب فيه إلى ما يقره أو يدحضه"[2].

---

[1] تمام حسان، الأصول، ص190.

[2] محمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ص 239.

أما الجرجاني فيعرفه في كتابه التعريفات بقوله: "إيراد الكلام محتملا لوجهين مختلفين"[1] ، وعرفه أيضا "إيراد الكلام على وجه يندفع به كلام الخصم"[2]، وكما سبق فإن التوجيه كان النحاة يطبقونه إجراء عمليا دون ذكر المصطلح بلفظه وأحيانا يعبرون عنه بالتعليل أو التأويل أو التنزيل والقياس والحمل وغيرها.

ومن النحاة الذين عبروا عنه بهذا اللفظ الذين استقر عليه التوجيه: ابن هشام الأنصاري في مصنفاته النحوية، فمن ذلك ما جاء في شذور الذهب في باب المجرور بالمجاورة "فإن قلت: يدل للتوجيه الأول قراءة النصب"[3]، وذكره مرة بلفظ الوجه، "فأما مسألة الثلاثة الأوجه فضابطها..."[4] وقوله: " وأما مسألة الوجهين فضابطها"[5]، وقال في قراءة قوله **تعالى: " إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ** " {طه، الآية: 63}: " وتوجيهها..."[6].

ويلاحظ أن مصطلح التوجيه يؤتى به غالبا في القراءات القرآنية التي تحتمل أكثر من وجه أما لو كان النص شعرا أو نثرا وخرج عن القاعدة فلا يستدعي كل هذا التفكير بل كان النحاة يلجؤون في ذلك إلى توظيف قواعد أخرى منها كثرة الاستعمال، والشذوذ والضرورة وغيرها.

---

[1] الجرجاني، معجم التعريفات، ص 62.

[2] المصدر نفسه، ص 62.

[3] ابن هشام، شذور الذهب، ص 347.

[4] المصدر نفسه، ص 363.

[5] المصدر السابق نفسه، ص 363.

[6] المصدر السابق نفسه، ص 57.

8)-الحمل والاحتمال:

من المسالك التي اعتمد عليها النحاة باعتباره مسوغا لما خالف القواعد النحوية قضية الحمل والاحتمالات، وقد صارت الاحتمالات فيما بعد نظرية عند بعضهم، ومعنى الحمل في لسان العرب: ما كان لازما للشيء فهو حَمْلٌ..."[1].

أما النحاة فقد عرفوه ممارسة منذ بواكير الدرس النحوي، فقد قال أبو عمرو بن العلاء:" أحمل[2] على الأكثر وأسمي ما خالفني لغات"[3]، ويعرفه "قياس أمر على أمر وتحميل أحدهما حكم الآخر"[4].

وبعضهم جعله مثل القياس الذي تلحق فيه الأمثلة التي لا نص فيها بالأمثلة التي وردت فيها نصوص، ومن هؤلاء محمد الخضر حسين الذي عرف الحمل بأنه: " إعطاء الكلم حكم ما ثبت لغيرها من الكلم المخالفة لها في نوعها، ولكن توجد بينهما مشابهة من بعض الوجوه "[5].

والملاحظ من هذه التعريفات أن الحمل هو أشبه بالقياس الفقهي والنحوي فهو يتطلب أمرين وهما الحامل والمحمول ووجود المناسبة التي تجمع بينهما، وعلى هذا فهو نوع من القياس الذي يستلزم المقيس والمقيس عليه والعلة وهي المناسبة التي تجمع بينهما.

وقد ارتهن إليه النحاة في بعض الظواهر اللغوية التي خرجت عن المنظومة القواعدية التي تم رسومها من حيث هي معالم يهتدي بها ويرجع إليها عند التنازع والاختلاف.

---

[1] ابن منظور، لسان العرب، ج11/ ص177.

[2] وفي نسخة: أعمل.

[3] أبو بكر بن محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي، طبقات النحويين واللغويين، تحق محمد أبو الفضل إبراهيم دار المعارف، ط2، 1984 ص39.

[4] محمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ص 67.

[5]- محمد الخضر حسين، القياس في اللغة العربية، ص 27.

وقد وردت قضايا الحمل النحوي في صور شتى مختلفة، منها الحمل على المعنى، والحمل على النظير، والحمل على الضد، والحمل على النقيض، والحمل على المجاورة والحمل على التوهم، والحمل على المحل، والحمل على الموضع وغيرها مما سيأتي التمثيل له في الفصل الثالث من هذه الأطروحة إن شاء الله تعالى.

1-8) -الاحتمالات النحوية:

الاحتمال في تعريفه اللغوي مثل الحمل، قال الله تعالى: " فَقَدِ احْتَمَلُوا بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُّبِينًا "{سورة الأحزاب، الآية: 58}.

وقوله: " فَاحْتَمَلَ السَّيْلُ زَبَدًا رَّابِيًا "{سورة الرعد، الآية: 17}، وقوله أيضا: " فَقَدِ احْتَمَلَ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُّبِينًا "{سورة النساء، الآية: 112}، ومعنى الاحتمال في الآيات الثلاث هو الحمل والتحمل كما ذكر ذلك المفسرون[1].

أما الاحتمال النحوي الذي صار مصطلحا لأهل هذا الفن، فيعرفه الشريف الجرجاني بأنه: " ما لا يكون تصور طرفيه كافيا بل يتردد الذهن في النسبة بينهما ويراد به الإمكان الذهني"[2]، فالاحتمال عامل إيجابي تظهر من خلاله سعة اللغة العربية، وتعدد أوجه استعمالاتها، وذلك راجع إلى أسباب كثيرة منها: الاختلاف اللهجي واللغوي، واختلاف المذاهب والمدارس النحوية، وتوسع مجال الاجتهاد في الدرس اللساني العربي.

وقد أطلق بعض المعاصرين على قضية الاحتمال اسم النظرية خاصة وأنها قد سرت على كثير من أبواب النحو والصرف والاشتقاق باعتبارها عملية ذهنية ترتكز على التفكير الرياضي الذي يعد ركيزة أسس عليه النحاة كثيرا من قواعدهم النحوية.

---

[1] ينظر: الطبري، تفسير الطبري، تح د بشار عواد عصام فارس الحرستاني، مؤسسة الرسالة بيروت ط1، 1415هـ1994م، ج2/ ص 554.

[2] الجرجاني، التعريفات، ص 14.

والاحتمال من حيث هو مسلك علمي رياضي لا يخلو من أي علم أو معرفة، بل هو يمثل نقطة التقاطع والتراسل بين جميع المعارف والفنون.

وقد تلحق مصطلحات الجواز، والتوجيه، وتعدد الأوجه، بمصطلح الاحتمال في الدراسات النحوية لكونها يبحث فيها عن الأوجه المختلفة في بحث الظاهرة اللغوية الواحدة، وقد اعتبر بعضهم-منهم مصطفى إبراهيم- ظاهرة الاحتمال في النحو ظاهرة سلبية فهي لا تجعل من قواعد النحو أحكاما ومعاني قطعية حاسمة، بل رفضوا أن تكون أحكامه " كلمة حاسمة وقولا باتا وكثروا من أوجه الكلام ومن احتماله لأنواع من الإعراب"[1]. لكن هذا القول تأباه وترفضه اللغة باعتبارها ظاهرة إنسانية تتعالى على الأحكام القطعية الثابتة، كما أن الاحتمالات الواردة في شأن نص ما، يكون مردها إلى اختلاف فهوم الناس وليس إلى النص، ومهما تعددت أوجه الاحتمالات فالنص يبقى قائما، والاحتمال الأقوى هو الذي يصار إليه، تبعا لتوجهات وخلفيات المتلقين ولنزعاتهم الفكرية والعقدية.

9)-القصدية في النحو:

هناك قاعدة أصولية نحوية مشهورة "المنوي كالثابت"، فالقصد والنية والإرادة كلها بمعنى واحد في الدرس النحوي، وقد بنيت جملة من القواعد النحوية على أساس قصد المتكلم، ونتوقف كثير من الأحكام النحوية على قصدية المتكلم، وقد عرف ابن آجروم(ت723هـ) في متن الأجرومية الكلام بأنه: " لفظ، مركب، مفيد، بالوضع "، وقد قال جمهور الشارحين لمتن الأجرومية: إن مراده بالوضع هو القصد[2] أي: أن يقصد المتكلم معنى من المعاني، ومرد ذلك إلى العقل.

[1] إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، مؤسسة هنداوي، القاهرة، د ط، 2012م، ص 35.

[2] ينظر: ابن آجروم، شرح خالد الأزهري مع حاشية العلامة ابن الحاج، دار الفكر بيروت، د ط، 1437هـ-2015م، ص 16.

روى سيبويه عن الخليل في تفسير قول العرب: جاءوا الجماء الغفير، وأرسلها العراك، بأن العرب تكلموا بذلك على نية ما لا تدخله الألف واللام"[1].

وفسر الخليل بن أحمد الفراهيدي جر الصفة في قولهم " ما يحسن بالرجل مثلكِ أن يفعل " قال: "إنما جر على نية الألف واللام "[2]، وعقد سيبويه بابا عنونه بقوله " هذا باب ما يكون معطوفا في هذا الباب على الفاعل المضمر في النية، ويكون معطوفا على المفعول، وما يكون صفة المرفوع المضمر في النية ويكون على المفعول "[3]. وقد قرر ابن هشام قاعدة أن المنوي كالثابت [4].

تعددت صور النية في النحو منها نية الذكر، ونية الطرح، ونية التعريف ونية الوقف ونية التقديم ونية التأخير ونية الانفصال ونية الترخيم وسيأتي التمثيل لكل هذه الأنواع في الفصل الثالث إن شاء الله تعالى.

ومن أمثلة تداول مفردة القصد في الدرس النحوي قولهم:" أما شبه الحرف في المعنى كأين فإنها متضمنة معنى حرف الشرط، إذا قصد بها الشرط، ومعنى حرف الاستفهام إذا قصد بها الاستفهام "[5].

وقال ابن هشام في شرح قول النحاة "لا تأكل السمك وتشرب اللبن": فإذا أردت بالواو عطف الفعل على الفعل جزمت الثاني، وكان شريك الأول في النهي، كأنك قلت: لا تفعل هذا ولا هذا... وإن أردت عطف مصدر الفعل على مصدر مقدر مما قبله،

---

[1] سيبويه، الكتاب، ج2/ ص375.

[2] المصدر نفسه، ج2/ ص13.

[3] المصدر السابق نفسه، ج1/ ص277.

[4] ابن هشام، مغني اللبيب، ج2/ ص239.

[5] جمال الدين بن مالك، شرح الكافية الشافية، تح عبد المنعم أحمد هريري، دار المأمون للتراث مكة المكرمة، ط1، 1402هـ-1982م، ج1/ ص 216.

نصبت الفعل بأن مضمرة، وكان النهي حينئذ عن الجمع بينهما، وإذا أردت الاستئناف رفعت الثاني"[1].

يلاحظ قوله: (إذا أردت)، و(إن أردت)، مما يدل على أثر إرادة وقصد المتكلم على إعراب ومعنى هذه العبارة.

وفرق النحاة بين أبواب متشابهة يشملها حكم واحد بالقصد، مثل تفريقهم بين باب المنصوبات والنداء وما يتفرع عنه، ومن ذلك أيضا الإعراب الحكائي القائم أساسا على قصدية المتكلم ونيته.

ومن أمثلة ابن هشام في قطر الندى إعراب (قبل وبعد) فمن أوجه إعرابهما:

1- أن يحذف المضاف إليه وينوي ثبوت لفظه ولا ينونان لنية الإضافة.

2- أن يقطعا عن الإضافة لفظا ولا ينوى المضاف إليه.

3- أن يحذف المضاف إليه وينوي معناه دون لفظه[2].

وقد استقر المعربون على عبارة " قصد لفظه " في كل إعراب حكائي، فهذا محي الدين عبد الحميد مثلا في منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، يعتمد هذا المصطلح الإعرابي، ففي إعرابه لقول ابن مالك في الألفية:

ترفع كان المبتدا اسما والخبر ***تنصبه ككان سيد عمر.

ككان ظل بات أضحى أصبحا*** ...

[1] ابن هشام، شذور الذهب، ص 329.

[2] ينظر: ابن هشام، قطر الندى وبل الصدى، تح محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع القاهرة، 2004م، ص 38-40.

يقول في إعراب (كان) الواردة في البيتين والمعطوفات عليها: " قصد لفظه "[1]، فالحاصل أن مفردات النية والقصد والإرادة والمعنى هي ألفاظ وضعت لمعنى واحد عند النحاة.

10)-التوهم النحوي:

من أنواع العطف: العطف على اللفظ، وهو الأصل، والعطف على المحل، والعطف على التوهم، وبعضهم قد شنع في القول على استعمال هذا المصطلح مع القرآن الكريم، فقد روى أبو حيان عن شيخه أبي جعفر بن الزبير أنه كان بمدينة مالقة شخص قد نصب نفسه لإقراء النحو يعرف بابن الفخار، فروى عن شيخه قوله: وقد رأيته وأنا بمالقة، وحضرت مجلسه، فحين علم بي أني من تلاميذ ابن الزبير أَنس ،وتحدث، وقطع مجلسه بالحديث معي، ولم يقرئ في ذلك المجلس أحدا، قال الأستاذ أبو جعفر: فسمع عني أني أذكر العطف على التوهم في القرآن فأنكر ذلك وشنع، وقال: كيف يكون التوهم في القرآن، والله منزه عن التوهم ؟ وذلك لجهله بمصطلح أهل الفن، ونظره وحده دون شيخ[2].

وقال الزركشي(ت794هـ): واعلم أن بعضهم قد شنع القول بهذا في القرآن على النحويين، وقال: كيف يجوز التوهم في القرآن؟ وهذا جهل منه بمرادهم، فإنه ليس المراد بالتوهم الغلط، بل تنزيل الموجود منه منزلة المعدوم ..."[3].

---

[1] ابن عقيل، شرح الألفية، ج 1/ص261.

[2] ينظر: أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، دار القلم دمشق ط1، 1422 هـ - 2002، ج 5/ص 198.

[3] الزركشي، البرهان في علوم القرآن، دار الحديث القاهرة، 1427هـ2006م، ص988.

أما البغدادي فقد توسط الرأيين حيث قال: "ويسمى هذا في غير القرآن التوهم، وفي القرآن العطف على المعنى"[1].

ومعنى التوهم في اللغة: " خطرات القلب والجمع أوهام، وتخيله وتمثله كان ذلك في الوجود أم لم يكن... وتوهمت الشيء وتفرسته وتوهمته وتوسمته وتبينته بمعنى واحد " [2].

أما عن تعريفه في الاصطلاح فكان شأنه كشأن كثير من المفاهيم والمصطلحات التي لم تكن منضبطة عند النحاة، مثل الحمل والاحتمال والتقدير وغيرها، غير أنه نشأ من التفكير النحوي من حيث الواقع الفعلي والممارسة النحوية.

وأول من أشار إلى هذه المفردة الخليل بن أحمد، كما نقلها عنه تلميذه سيبويه في الكتاب، إذ يقول: سألت الخليل رحمه الله عن قوله تعالى: " فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ الصَّالِحِينَ "{سورة المنافقون، الآية: **10**}، فقال الخليل هذا كقول زهير:

بدا لي أني لست مدركَ ما مضى *** ولا سابق شيئا إذا كان جائيا.

فإنهم جروا على هذا، لأن الأول قد يدخله الباء، فجاءوا بالثاني، وكأنهم قد أثبتوا في الأول الباء فكذلك هذا، لما كان الفعل الذي قبله قد يكون مجزوما، والفاء فيه، تكلموا بالثاني وكأنهم قد جزموا قبله، وعلى هذا توهموا هذا"[3].

وبعد الخليل انتشر مصطلح التوهم حتى شمل مباحث كثيرة من علم النحو والصرف ففي النحو يوجد التوهم في المفاعيل، والتوابع، ومباحث العطف وغيرها، أما تحديد مصطلح التوهم فلم ينضبط إلى الآن بتعريف جامع مانع، وذلك أن معنى التوهم يناقض نظرية العامل عند النحاة، فهم يذكرون العوامل اللفظية ويجعلونها نحو المائة، أما العوامل النحوية فهي عندهم اثنان فقط، الابتداء والتجريد.

---

[1] البغدادي، خزانة الأدب، ج4/ ص 158.

[2] ابن منظور، لسان العرب، ج16/ ص 130.

[3] سيبويه، الكتاب، ج1/ ص 83.

والمتأمل يرى أن التوهم هو عامل معنوي تجريدي غير ملفوظ ولا ملحوظ، فهو استحسان دافعه التخيل والتوقع والحس والتفكير، وجعل المعدوم موجودًا حقا لكن هذا التوهم ليس اعتباطيا أو ذاتيا بل يرجع فيه إلى السليقة والذائقة النحوية، وأبوابه مستقرأة منضبطة في الدرس النحوي العربي، فبعضهم ربطه بالحمل على المعني، وآخرون جعلوه من أبواب التأويل والتقدير والحذف وغيرها.

وفي مسائل الصرف نجد التوهم في جمع التكسير وفي التصغير والممنوع من الصرف والاشتقاق والنسب والإعلال والإبدال وغيرها، وستأتي أمثلة توضح هذه المسائل في الفصل الثالث إن شاء الله تعالى.

11)-الاستغناء والاكتفاء:

الاستغناء ظاهرة صوتية صرفية نحوية، فهو مصطلح يومئ إلى معنى التخلي، يقول السيوطي: " كثيرًا ما استغنت العرب عن لفظ بلفظ وبالشيء عن الشيء"[1]، ويقول سيبويه: " فأما القردة، فاستغنى بها عن أقراد، كما قالوا: ثلاثة شسوع، فاستغنوا عن أشساع، وقالوا: ثلاثة قرود فاستغنوا بها عن ثلاثة أقرد"[2].

وظاهرة الاستغناء تكون عند الجزم حيث تحذف بعض حروف المفردة، كما تكون في أسماء الأفعال، وما ينوب عن المصدر، وفي خبر أفعال المقاربة، وفي سد الفاعل مسد الخبر، كما سد الحال مسد الخبر، وفي حذف المبتدأ والخبر، وشبه الجملة ونائب الفاعل وغيرها.

أما الاستغناء في الصرف فنجده في أبواب كثيرة، كجموع التكسير والتصغير وغيرها.

---

[1] السيوطي، الأشباه والنظائر، ص 76.

[2] سيبويه، الكتاب، ج2/ ص179.

ومعنى الاستغناء: الاكتفاء بصيغة عن أخرى أو من بنية إلى بنية ومن استعمال إلى استعمال فيستعاض بذكر هذا عن هذا، وعن الكثير بالقليل.

12)-النيـــــــابة:

من الظواهر اللغوية: النيابة في العمل والوظيفة، مثلما يقوم نائب الفاعل مقام الفاعل، ونيابة اسم الفعل عن الفعل، ونيابة المصدر عن الفعل، وحروف الجر ببعضها، ومعنى النيابة: التداول في الوظائف والمعنى بين الأسماء والأفعال والحروف بعضها بعضا، والقيام مقامه، وأسباب النيابة تختلف من باب إلى آخر ففي حذف الفاعل ونيابة غيره عنه: جملة من الأسباب جمعها أحدهم فقال:

وحذفه للخوف والإبهام *** والوزن والتحقير والإعظام

والعلم والجهل والاقتصار*** والسجع والوفاق والأفكار.

وذكر النحاة في باب النيابة نيابة المصدر عن اسم الفاعل ونيابة صيغ المبالغة عنه ونيابة أفعل التفضيل عن الصفة المشبهة، والنيابة عن اسم المفعول، كما ناب الفاعل عن المصدر، واسم المفعول عن المصدر ...إلخ.

13)-نظرية العامل:

من أسس التفكير النحوي النظر إلى التراكيب اللغوية على أنها مفردات تؤثر في بعضها بعضا، حتى ينتج عن ذلك أثر ظاهر أو مقدر والمؤثرات هي عوامل، والتي تتأثر هي المعمولات فسمى النحاة هذا القانون بالعامل والعمل، وقد تفرع عن هذا اعتبار بعض العوامل أصلية وأخرى فرعية، وبعضها أقوى من الأخرى، كما أن منها المهملة.

فالعامل هو الذي يحدث الحركات الإعرابية من رفع ونصب وجزم وخفض فيما يدخل عليه، وقد يكون العامل اسما أو فعلا أو حرفا

كما يكون العامل ملفوظا أو معنويا، والحركات التي منشأها العامل هي العمل، فتلخص من هذا أن نظرية أو قضية العامل تقوم على أركان ثلاثة هي العامل والمعمول والعمل.

قال ابن مالك في التسهيل: " الإعراب ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف"[1]، وعلق الصبان في حاشيته على الأشموني على هذا القول: "فالعامل كجاء ورأى والباء، والمقتضى الفاعلية والمفعولية والإضافة "[2] .

وبعد إقرار معظم النحاة بنظرية العامل اختلفوا في كيفية تأثيره فمنهم من جعل العامل هو المؤثر بنفسه وهو رأي جماهير النحاة قديما وحديثا، وبعضهم رأى أن العامل هو أمارة وعلامة على الأثر الإعرابي، يقول ابن الأنباري:" العوامل اللفظية ليست مؤثرة في المعمول حقيقة وإنما هي أمارات وعلامات"[3].

أما ابن جني فجعل المتكلم هو العامل، يقول:" فأما في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو المتكلم نفسه لا لشيء غيره "[4].

والمتأمل في الخلاف بين الأقوال الثلاثة السابقة يتبين له أن الاتفاق حاصل في الأثر والتأثير بغض النظر عن المؤثر حقيقة، ولهذا يمكن عد هذا الاختلاف لفظيا فقط.

ويأتي رأي آخر متأخر لابن مضاء يرفض فكرة العامل جملة وتفصيلا، متأثرا بنزعته ومرجعيته الفكرية القائمة على ظاهريته الرافضة للإجماع، وجبريته العقدية التي تنسب

---

[1] أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل، ج1/ ص115.

[2] الأشموني، شرح الألفية مع حاشية الصبان، ج1/ ص71.

[3] ابن الأنباري، أسرار العربية، تح محمد بهجت البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي دمشق، د ت ط، ص 69-68.

[4] الخصائص، ابن جني، ج1/ص 109-110.

حدوث الأشياء إلى الله فقط، دون أن يكون فيها أي كسب للإنسان، ورفض العمل الاختياري للإنسان وغيره.

يقول ابن مضاء في رفض فكرة العامل النحوي: " الفاعل عند القائلين به إما أن يفعل بإرادة كالحيوان، وإماّ أن يفعل بالطبع، كما تحرق النار ويبرد الماء - ولا فاعل إلا الله عند أهل الحق - وفعل الإنسان وسائر الحيوان فعل الله تعالى، وكذلك الماء والنار وسائر ما يفعل، وقد تبين هذا في موضعه، وأما العوامل النحوية فلم يقل بعملها عاقل لا ألفاظها ولا معانيها، لأنها لا تفعل بإرادة ولا طبع "[1].

يلاحظ في هذا النص أن ابن مضاء يستدعي مرجعيته الدينية العقدية في نصرة فكرته الرافضة للعامل النحوي، فقد شاع لدى بعض التيارات الفكرية القول بعدم وجود سببية بين المؤثر والمتأثر، وإنما الجامع بين السبب والمسبب هو مجرد الاقتران فحسب، فالنار لا تحرق بذاتها ولا بعلة الاحراق فيها، ولا بشيء أودع فيها، وإنما الذي يحرق هو الله تعالى وذلك عند مماستها، وهكذا الشبع بعد الجوع، والري بعد العطش، والسكين بعد القطع، يقول ابن القيم ردا على هذا المذهب العقدي: والله ما أجهل كثيرا من أهل الكلام والتصوف، حيث لم يكن عندهم تحقيق التوحيد إلا بإلغائها ومحوها وإهدارها بالكلية، أي الأسباب، وأنه لم يجعل الله في المخلوقات قوى ولا طبائع ولا غرائز لها تأثير موجبة ما، ولا في النار حرارة ولا إحراق، ولافي الدواء قوة مذهبة للداء، ولا في الخبز قوة مشبعة، ولا في الماء قوة مروية، ولافي العين قوة باصرة، ولافي الأنف قوة شامة، ولافي الحديد قوة قاطعة... إلى أن يقول: "فقف مع الأسباب حيث أمرت بالوقوف معها، وفارقها

[1] ابن مضاء، الرد على النحاة، ص 87-88.

حيث أمرت بمفارقتها كما فارقها الخليل وهو في تلك السفرة من المنجنيق، حيث عرض له جبريل أقوى الأسباب، فقال ألك حاجة ؟ فقال: أما إليك فلا"[1].

وبعيدا عن هذه الخلفيات الفكرية العقدية لأهل هذه الآراء والنزعات فإننا نجد كثيرا من مسائل وقضايا النحو ارتبطت بهذه التجاذبات والمنازع العقدية والمذهبية، ولو لم يصرحوا بذلك، ولم يكن الخلاف فيها نحويا صرفا، بل كان لهذا النزاع أسباب مختلفة فمنها النزعة العقلية المتأثرة بالمنطق الأرسطي، ومنها الاختلاف في أصل القاعدة، وكذلك أثر السياق ومعطيات التركيب والخطاب وغير ذلك.

14)-الخفة والثقل:

نالت قضية الخفة والثقل منالها عند النحاة منذ وضع اللبنات الأولى في تأسيس قواعد النحو العربي، وكثيرا ما لجأ النحاة إلى تبرير بعض الظواهر اللغوية الخارجة عن معتاد القواعد إليها ، وقد تناولها النحاة عبر كل مستويات اللغة ، وفي مسائل النحو استكره النحاة بعض التراكيب لثقلها، كتوالي الأمثال وعبروا عنها بكراهة توالي الأمثال، واستحب النحاة حذف حرف النداء والحرف الأخير من المنادى، وجعلوا الاسم أخف من الصفة، وفي باب العدد مثل ستة عشر ذكروا أن الأصل وجود واو العطف ستة وعشر، فعُدل عنه طلبا للخفة ومن مظاهر الخفة حذف نون المضارع عند الجزم وإذا كان آخر المضارع حرف علة تحذف حركته للثقل الحاصل في النطق بها.

فكل هذا قد اعتمدوه على الذوق وسلامة السليقة وحب الخفة وكراهة الثقل، وهذا هو الطبع العربي الذي ينحو نحو الخفة لما فيها من البعد عن التكلف ولهذه الظاهرة-

[1] ينظر: ابن قيم الجوزية، مدارج السالكين، دار الكتب العلمية – لبنان- ط2، 1408هـ -1988م، ج3/ ص 426-427.

ظاهرة طلب الخفة – تطبيقات كثيرة في الدرس النحوي العربي سيأتي الإشارة إليها والتمثيل لها في الفصل الثالث من هذه الأطروحة إن شاء الله تعالى.

وقد عبر سيبويه عن هذه القضية بألفاظ منها: الاستثقال والتثقيل والتخفيف والخفة، ويثقل ويستثقلون ويخففون، واستثقلوا، وأثقل وأخف، والأثقل والأخف[1] ويقول الزجاجي: " إن الأفعال المعتلة اللامات قد سلبت حركتها في حالة الرفع فصار ينطق بها غير متحركة لاستثقال الحركات فيها فصارت بمنزلة متحرك"[2].

عقد سيبويه بابًا بعنوان: "هذا باب ما يسكن استخفافا وهو في الأصل متحرك"[3]، أما ابن جني فكانت له نفس التعبيرات التي اعتمدها سيبويه نحو هذه القضية، ومثلهما ابن الأنباري، يقول ابن جني: " قلب الياء في مُيْسِرٍ ومُيْقِنٍ واوًا لسكونهما وانضمام ما قبلهما ولا توقف في ثقل الياء الساكنة بعد الضمة، لأن حالها في ذلك حال الواو الساكنة بعد الكسرة، وهذا أمر يدعو الحس إليه، ويحدو طلب الاستخفاف عليه "[4].

يقول ابن الأنباري:" الأسماء والحروف أخف من الأفعال، واستعملوها بدلًا عنها طلبًا للتخفيف"[5].

وقد مال إلى التعليل لكثير من مسائل النحو أكثر المحدثين أمثال تمام حسان وإبراهيم أنيس وعبده الراجحي ورمضان عبد التواب الذي أطلق على هذه القضية قانون السهولة والتيسير[6].

---

[1] سيبويه، الكتاب، ج4/ ص 334-335.

[2] الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص 103.

[3] سيبويه، الكتاب، ج 4/ص114.

[4] ابن جني، الخصائص، ج1/ص49.

[5] ابن الأنباري، أسرار العربية، ص 236.

[6] إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، مطبعة نهضة مصر، د ت ط، ص 169.

أما إبراهيم أنيس فبرر لها بقوله: " الإنسان في نطقه لأصوات لغته يميل إلى الاقتصاد في المجهود العضلي فتلمس أسهل السبل مع الوصول إلى ما يهدف إليه من إبراز المعاني وإيصالها إلى المتحدثين معه"[1].

يقول رمضان عبد التواب: "تميل اللغة في تطورها نحو السهولة والتيسير، فتحاول التخلص من الأصوات العسيرة، وتستبدل بها أصواتا أخرى، لا تتطلب مجهودا عضليا كبيرا"[2].

وعليه فالتماس الخفة في كل مستويات اللغة جعله النحاة علة لكثير من الظواهر اللغوية الشاذة عن القاعدة، ولهذه القضية تمثلات في الدرس اللساني العربي جعلت النحويين يرتبون عليها أبوابًا نحوية كثيرة، حيث قدموا أبواب المرفوعات لثقلها وأخروا عليها المنصوبات لخفتها، أما المجرورات فجعلوها آخر الأبواب لكثرتها.

15)-الشذوذ في النحو:

تعامل النحاة مع بعض النصوص التي خرجت عن قاعدة الاطراد بمصطلحات حاولوا بها احتواء هذه الظواهر فمن ذلك إطلاقهم عبارة الشاذ على الذي خالف أصل القاعدة، أما الشذوذ فمعناه اللغوي التفرد والندرة قال ابن منظور: "شذ يشذ بضم الشين ويشذ بكسرها شذوذًا إذا انفرد عن الجمهور وندر"[3].

والشذوذ في الاصطلاح كمفهوم يشترك فيه كثير من العلوم والمعارف، وهو في النحو مثله مثل كثير من المصطلحات الفضفاضة التي لم يحدد لها معنى أو مجال خاص

[1] إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص165-166.

[2] رمضان عبد التواب، التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1417هـ-1979م، ص 75.

[3] ابن منظور، لسان العرب، ج5/ ص28.

بها، فسيبويه أورده في أكثر من موطن من كتابه حيث قال: " فقد يشذ الشيء في كلامهم عن نظائره، ويستخفون الشيء في موضع ولا يستخفونه في غيره"[1].

وعقد بابًا بعنوان" هذا باب ما شذ فأبدل مكان اللام الياء لكراهية التضعيف وليس بمطرد"[2]، وباب آخر" باب ما كان شاذًا مما حفظوا على ألسنتهم وليس بمطرد"[3]، فمع كثرة ذكره وتردده لدى سيبويه إلا أنه لم يحدد له مفهومًا واكتفى بالتمثيل له، وهذه طريقة سيبويه وكثير من المتقدمين حيث يكتفون بالمثال عن الحد في كثير من المفاهيم ثم توارد النحاة على ذكر الشاذ في الدراسات النحوية قاصدين به ما خالف القاعدة النحوية، حتى جاء ابن جني فحده بقوله: " جعلوا ما فارق ما عليه بقية بابه، وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذًا"[4].

ووردت ألفاظ أخرى للمتقدمين وسموا بها الشاذ كالقليل والنادر والضعيف والعيب وألفاظ أخرى غيرها، لأن النحاة المتقدمين لم يستقروا على مصطلح منضبط لا يتعدونه إلى غيره بشأن مفهوم الشاذ وكثير من المفاهيم الأخرى.

أما الشاذ في عرف النحاة المعاصرين فقد قيل إنه " الخروج عن القياس وعدم الاتساق مع المألوف من القواعد"[5]، وقد قسم النحاة الشاذ إلى ثلاثة أقسام: الشاذ عن الاستعمال، الشاذ في القياس والمطرد في السماع والشاذ في القياس والاستعمال معا.

كما بحث النحاة عن أسباب الشذوذ، فبعضهم أرجع ذلك إلى الخفة والبعد عن الاستثقال، أو لكثرة الاستعمال والتداول، أو خوفا من الالتباس وغيرها، وكل هذه

---

[1] سيبويه، الكتاب، ج2/ ص261.

[2] المصدر نفسه، ج4/ ص 424.

[3] المصدر السابق نفسه، ج 4/ ص481.

[4] ابن جني، الخصائص، ج1/ ص97.

[5] محمد سمير اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ص 113.

التعليلات لظاهرة الشذوذ لها أمثلتها وتطبيقاتها في الدرس النحوي العربي وقد أشير إليها في حينها من هذه الأطروحة إن شاء الله تعالى.

أما المحدثون من علماء النحو واللسانيات فأرجعوا ظاهرة الشذوذ إلى التعدد اللهجي العربي لكنهم عابوا على النحاة جمع الشاذ مع اللغة المعيار يقول إبراهيم أنيس: " ولكن القدماء من علماء العربية لسوء الحظ لم يقصروا تقعيدهم لقواعد العربية على مصدر واحد، وهو لغتها النموذجية الأدبية كما كان الواجب، بل أقحموا معها اللهجات العربية القديمة بصفاتها وخصائصها المتباينة "[1].

والمتتبع لقضية الشاذ في النحو العربي يجدها شاملة لكل المباحث والأبواب نحوًا أو صرفًا بل وصوتا، وكان دافع النحاة في طرق الباب وجود ظواهر تركيبية تخالف الأصل المتفق عليه فكان لزامًا عليهم إيجاد الحلول المناسبة لتفسير هذه الظواهر وجعلها محتواة تحت القاعدة التي تتسم بالشمولية والكلية.

16)-الضرورة في النحو:

لجأ النحاة إلى تفسير بعض الظواهر اللغوية المخالفة للقواعد والأصول يجعلها من الضرورة، والمعروف أن الضرورة قصرها المتقدمون على بعض الشواهد الشعرية التي انتهكت المعتاد النحوي غير أنهم اختلفوا في ضوابطها، فمنهم من قصر الضرورة على الاضطرار، يقول سيبويه: " اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام من صرف ما لا ينصرف يشبهونه ما ينصرف من الأسماء "[2].

وآخرون جعلوا الضرورة رخصة للشاعر يلجأ إليها متى احتاج إليها بل ولو لم يكن في حاجة إليها، وقد كانت تذكر تحت مصطلحات أخرى مثل العدول والترخيص، غير أن

[1] إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص 38-39.

[2] ابن جني، الخصائص، ج2/ ص8، وسيبويه، الكتاب، ج1/ ص 26.

بعض قدامى النحاة منعوها عن الشعراء المتأخرين الذين جاءوا بعد عصر الاحتجاج، وخالفهم ابن جني وشيخه أبو على الفارسي، يقول ابن جني: سألت أبا علي: هل يجوز لنا في الشعر من الضرورة ما جاز للعرب أولا؟ فقال: كما جاز لنا أن نقيس منثورنا على منثورهم، فكذلك يجوز لنا أن نقيس شعرنا على شعرهم، فما أجازته الضرورة لهم أجازته لنا"[1].

وقد جمع الزمخشري أسباب الضرورة في بيتين:

ضرورة الشعر عشر عد جملتها *** وصل وقطع وتخفيف وتشديد

مد وقصر وإسكان وتحركة *** ومنع صرف، وصرف ثم تبديد

أما المحدثون من علماء النحو واللسانيات فقد اعتبروا الضرورة خطأ ولحنا يحسن بالشاعر أن يتنزه عنه، يقول رمضان عبد التواب: "فإن الضرورة في نظرنا ليست في كثير من الأحيان إلا أخطاء غير شعورية في اللغة وخروجها عن النظام المألوف في العربية شعرها ونثرها"[2].

وقد قال أبو عبد الله محمد بن الطيب الفاسي في تحديد معنى الضرورة: "وإنما نعني بالضرورة أن ذلك من تراكيبهم الخاصة بالشعر لا يقع في النثر"[3] ومعنى الضرورة: الخروج عن القواعد النحوية والصرفية وتجاوزهما بغية إقامة الوزن وتسوية القافية.

---

[1] ابن جني، الخصائص، ج1/ ص328.

[2] رمضان عبد التواب، فصول في اللغة العربية، مكتبة الخانجي القاهرة، ط6، 1420هـ1999م، ص163.

[3] -أبو عبد الله محمد بن الطيب الفاسي، فيض الانشراح من روض طي الاقتراح، تح محمد يوسف فجال، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث الإمارات العربية المتحدة، ط1، 1421هـ-2000م، ج1/ ص 365.

والمتتبع لشعر الضرورة وما حمله من تراكيب خارجة عن المألوف القواعدي يجده كثيرًا وفيرًا بخلاف بعض الكلمات النثرية التي جاءت في ظاهرها على هذا الشكل الاضطراري كقولهم: " تسمع بالمعيدي خير من أن تراه " بنصب تسمع، وقولهم:" مجبر أخاك لا بطل " وقولهم:" كما تكونوا يولى عليكم"، فهي نصوص قليلة سرعان ما أوجد لها النحاة مخارج نحوية أزالت عنها سمة الضرورة.

أما في الشعر فللضرورة تمظهرات كثيرة تماشى وأبواب النحو، فمن ذلك، كسر نون جمع المذكر السالم، وحذف نون الوقاية مع ليس وليت وغيرهما، ودخول الألف واللام على الفعل المضارع، وتسكين ما لا يسكن، وصرف ما لا ينصرف والعكس، وغير ذلك مما يأتي التمثيل له إن شاء الله.

17)-التوسع في النحو:

من المفاهيم النحوية التي برر بها النحاة كثيرا من الظواهر اللغوية غير المعتادة في اللسان العربي القول بالتوسع وهي ظاهرة مست كل مستويات اللغة، وقد جعل لها ابن جني بابا في الخصائص سماه "بابا من شجاعة اللغة العربية"[1]، فليس كل ما خالف الأصل يعتبر ضرورة وشذوذا، فالتوسع مظهر بلاغي يضفي مسحة الجمال والمرونة على هذه اللغة المتعالية الواسعة الأفق.

يقول ابن جني:" وكيف تصرفت الحال فالاتساع فاشٍ في جميع أجناس شجاعة العربية "[2]، وقال أبو حيان التوحيدي: "اللغة جارية على التوسع كما هي جارية على التضييق، فزع إلى التحديد والتشديد، ومن ناحية التوسع جرى على الاقتدار والاختيار"[3].

---

[1] ابن جني، الخصائص، ج2/ ص 447.

[2] المصدر نفسه، ج2/ ص447.

[3] أبو حيان التوحيدي، الإمتاع والمؤانسة، ج3/ ص106.

ويقول ابن سنان الخفاجي(ت466هـ) متحدثا عن ظاهرة التوسع في اللغة العربية: " أما السعة فالأمر فيها واضح، ومن يتتبع جميع اللغات لم يجد فيها-على ما سمعته-لغة تضاهي العربية في كثرة الأسماء للمسمى الواحد ... وهي مع السعة والكثرة أخصر اللغات في إيصال المعاني"[1].

وقال ابن خلدون(ت808هـ):" فإن كلامهم-أي العرب- واسع، ولكل مقام عندهم مقال يختص به بعد كمال الإعراب والإبانة "[2].

يظل مفهوم التوسع كغيره من المفاهيم التي لم يتم تحديدها نحويا لدى النحاة مع ممارستهم لهذا المفهوم عمليا، أما معناه اللغوي فيدل على الامتداد والطول جاء في لسان العرب: والسعة نقيض الضيق، واتسع كوسع، وتوسعوا في المجلس تفسحوا والوُسع والوسع والسعة: الطاقة، والتوسيع خلاف التضييق، ومالي عن ذلك متسع أي مصرف "[3].

فأهم معاني التوسع، الفسح والامتداد والطول والتصرف وكلها بمعنى الرحابة وضد التضييق وهذه المعاني اللغوية يتأسس عليها المعنى الاصطلاحي للتوسع، فاللغة العربية مطاطة تتكيف مع كل السياقات والمقامات وتسع الزمان والمكان.

يعرف أبو البقاء الكفوي الاتساع النحوي بأنه ضرب من الحذف وهو تابع في ذلك لابن السراج الذي حده بهذا التعريف، حيث قال عنه:" وهذا الاتساع أكثر في كلامهم من أن يحاط به "[4].

---

[1] ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة، تح علي فودة، مكتبة الخانجي القاهرة، ط1، 1450هـ1932م، ص 45.

[2] ابن خلدون، المقدمة، المؤسسة التونسية للنشر-المؤسسة الوطنية للكتاب-الجزائر 1984م، ج2 ص 718.

[3] ينظر: ابن منظور، لسان العرب، ص 4834- 4835.

[4] ابن السراج، الأصول في النحو، ج2/ ص 265.

وقد كان مصطلح الاتساع قبل ذلك يعبر عنه بالإيجاز والاختصار وغيرهما، وهو في حقيقته مظهر من مظاهر يسر اللغة ومرونتها، ومن ظواهر الاتساع في النحو: الحذف والتضمين والتغليب والاستغناء وغيرها، أما أسبابه فهي نفس الأسباب التي هي وراء كل الظواهر اللغوية التي ترجع إلى كثرة الاستعمال، ومرونة اللغة وتعدد لهجاتها مع ما صاحب هذه الظواهر اللغوية من جهد نحوي فكري قام بالأساس على البحث عن مبررات هذه التراكيب التي شملت مباحث وأبواب النحو في صور خارقة للقوانين المهيمنة.

وما يلاحظ في خاتمة هذا الفصل أن هذه المسالك التي سلكها النحاة إنما هي عصارة فكر تحروا من خلالها هذه الظواهر اللغوية التي ندّت عن الاستعمال اللغوي الشائع الذي تم من خلاله إرساء القواعد النحوية الصارمة والملزمة فكانوا يواجهون هذه الظواهر والنماذج اللغوية المختلفة بمرونة لتنسجم مع أحكامهم وتتماشى مع ما قرروه من قواعد وأصول ثابتة.

18)-التغليب:

من المرتكزات العلمية لدى النحاة في تفسير ما خرج عن القاعدة: القول بالتغليب، وهو ظاهرة لغوية درسها النحاة، وهو إن كان موضوعا تتنازعه حقول مختلفة كالبلاغة والدراسات القرآنية إلا أن معظم منطلقات التغليب نحوية في الغالب.

والتغليب في مفهومه اللغوي من الغلبة: قال ابن منظور: " وغلبته أنا عليه تغليبا...وغلب فلان فهو غالب ويقال: غلبت ليلى الأخيلية على نابغة بن جعدة؛ لأنها غلبته، وكان الجعدي مغلبا "[1].

[1] - ابن منظور، لسان العرب، ج1/ ص652.

والمقصود بالتغليب: الاستيلاء والسيطرة، ولا يبعد هذا المعنى اللغوي عن معناه النحوي ، وكما مَّربنا مع مفاهيم كثيرة لم يضع لها النحاة حدًّا، فالتغليب لم يكن إلا ممارسة عند قدامى علماء النحو العربي، وقد عرفه بعضهم فقال: هو تحصيل الغلبة للشيء بإعطائه حكم غيره لعلة ترجح ذلك الحكم عند الاجتماع..."[1].

وهو تعريف عام للتغليب لا يعنى به التغليب النحوي فحسب، ومن صور التغليب: تغليب المذكر على المؤنث، وجعل الصفات اسما بالغلبة، ومن ذلك المثنى التغليبي كالقمران والأبوان، والتغليب في الصيغ كتغليب صيغة المفرد، والمثنى والجمع وغير ذلك.

والمتأمل في ظاهرة التغليب يجدها تتقاطع مع ظواهر أخرى كثيرة كالاتساع والإبدال والشذوذ وغيرها، لكن النحاة أفردوا لها مفهوما خاصا بها مما يجعلنا مضطرين لجعلها ظاهرة مستقلة لها مفهومها وموضوعاتها الخاصة بها.

19)-الإجراء في النحو:

من مسالك النحاة العلمية: القول بالإجراء لتبرير بعض الظواهر اللغوية، وهذا المفهوم يسري على كثير من التراكيب والصيغ والمفردات، ومفهوم الإجراء لغة يرجع إلى معنى السير والتحول والجريان، يقول ابن منظور: " جرى الفرس وغيره جريا وجراء أجراه، وجرت الشمس وسائر النجوم من المشرق إلى المغرب "[2].

وذكر في موضع آخر أن المجرى في الشعر حركة حرف الروي فتحته وضمته وكسرته...وإنما سمي ذلك مجرى لأنه موضع جري حركات الإعراب والبناء، والمجاري:

[1] عبد الوهاب حسن محمد، التغليب في القرآن الكريم، طبعة إليكترونية، د ت ط، ص 32-33.

[2] ابن منظور، لسان العرب، ج1/ ص610-611.

أواخر الكلم"[1] وقال أيضا: "الجري الوكيل "[2]، وقال ابن فارس: " جرى " الجيم والراء والياء أصل واحد وهو انسياح الشيء...وسمي الوكيل جريا لأنه: يجري مجرى موكله"[3].

فمن خلال هذه الاستعمالات اللغوية التي وردت في معاجم اللغة لمادة "جرى" يتبين أنها تدور حول التحول والسير والنيابة، ومنه كان المعنى الاصطلاحي الذي يعنى به جريان شيء مكان آخر، ويعرفه التهانوي نحويا:" جريان الشيء على ما يقوم به مبتدأ أو موصوفًا، أو ذا حال، أو موصولًا أو متبوعًا، وجريان اسم الفاعل على الفعل أي موازنته إياه في حركاته وسكناته وجريان المصدر على الفعل أي تعلقه به بالاشتقاق"[4].

وقريب من هذا المصطلح قولهم تنزيل كذا منزلة كذا وهو كثير جدًا في أبواب متعددة، ومثله الحمل كذلك.

ومن مفردات هذا المبحث إجراء تركيب مجرى تركيب آخر، وإجراء التركيب مجرى الاسم وإجراء المصدر مجرى الفعل، وإجراء الاسم مكان آخر، وإجراء الفعل مجرى فعل آخر وإجراء الحرف مجرى الحرف، وغير ذلك.

وأمثلة هذا الباب مبثوثة في كتب النحو والصرف وغيرها، يتبين منها أن معنى الإجراء من موضوعات البحث النحوي الذي يهدف إلى تكشف كيفية الإجراء الواقع في كثير من التراكيب النحوية، وهو إجراء لجأ إليه النحاة لتبرير الظواهر المخالفة للقواعد.

---

[1] ابن منظور، لسان العرب، ج1/ ص 611.

[2] المصدر نفسه، ج1/ ص 611.

[3] المصدر السابق نفسه، ج1/ ص 612.

[4] التهانوي، موسوعة الكشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج1/ ص 557.

20)-الإضمار في النحو:

من سنن العرب في كلامها استخدام الضمائر لغرض الإيجاز وهروبا من التكرار وهو مظهر جمالي بلاغي، يقول الزركشي في وصف ظاهرة الإضمار " الإضمار عندهم يطلق على ما بقي أثر له في اللفظ "[1].

وقبل التطرق إلى حد الإضمار لغويا واصطلاحيا عند النحاة، أشير إلى أن هذا المصطلح النحوي له تعالق مع كل المصطلحات التي استحدثها النحاة في توصيف الظواهر اللغوية وتفسيرها، فهو شديد الصلة بالحذف، والتقدير، والتأويل والتعليل والحمل والتوهم، والنية والتضمين ونظرية العامل، وغير ذلك، ولعل أقرب هذه المصطلحات إليه الحذف، لكن النحاة فرقوا بينهما فقالوا :" إن الفاعل يضمر ولا يحذف "[2] والإضمار يبقى أثره في اللفظ " والحذف إسقاط الشيء لفظا ومعنى والإضمار إسقاط الشيء لفظا لامعنى، والحذف ما ترك ذكره في اللفظ والنية كقولك: أعطيت زيدًا والإضمار ما ترك ذكره من اللفظ وهو مراد بالنية والتقدير "[3].

غير أن بعض الدارسين لم يفرق بين المصطلحين، والأكثرون على التفريق بينهما على النحو السابق ذكره، ومفردات الإضمار ومسائله تشمل كل أبواب النحو ومباحثه، حيث نجد إضمار الفعل والاسم والحرف، كما عقدت أبواب نحوية كان سببها الإضمار مثل الإغراء والتحذير والاختصاص والمدح والذم وغير ذلك.

---

[1] الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج3/ ص73.

[2] ابن مضاء، الرد على النحاة، ص92-93.

[3] أبو البقاء الكفوي، الكليات، ص 326.

21)-الأفضلية القواعدية:

انبثق عن تعدد الخيارات والبدائل الاحتمالية في النحو مسألة التفاضل أو الترجيح بين الاستعمالات اللغوية وقواعد النحو المعيارية، وتعد نظرية الأفضلية في الدراسات الغربية المعاصرة التي سعى أصحابها لتفسير النظام اللغوي وأوجه التباين فيه، والعمل على الترجيح بينها، وبالعودة إلى الاحتمالات النحوية التي سبق الحديث عنها فإن النحاة العرب كانوا يرجحون بين هذه الأوجه المختلفة تبعا لمشربه ومذهبه، بل إن الأفضلية قد روعيت حتى في عملية جمع اللغة حيث فضلت قبائل ومناطق، وأقصيت أخرى، وهكذا كان الأمر أيضا في عملية التقعيد، فقد صدرت عن سيويه أقوال في كتابه (الكتاب) يفهم منها التأسيس لنظرية الأفضلية، منها إطلاقه مثل هذه الأحكام التفضيلية: التفسير الأول أجود[1]، والرفع أجود وأكثر، وقوله عن بعض التراكيب: هذا أقيس، وأقوى، وأجود، وأكثر، وأفصح ...إلخ.

وقد عقد ابن جني بابا أسماه "باب في الاقتصار في التقسيم على ما يقرب ويحسن لا على ما يبعد و يقبح "[2]، وقد عرف عن النحاة قولهم: عدم التقدير أولى من التقدير، وعقد السيوطي في كتابه همع الهوامع مسائل في الترجيح النحوي مستعملا صيغا مختلفة في إبرازاختياراته النحوية، فمن ذلك أحكامه الترجيحية: كالأصح، والمختار، والصحيح، والأفصح، والأرجح، والراجح، والأجود، والأولى والتحقيق، والصواب، والأشهر، والمشهور، والأقيس، والأعرف، والأحسن، والاكثر...وغير ذلك[3].

---

[1] سيبويه، الكتاب، ج4/ ص 194.

[2] ابن جني، الخصائص، ج3/ص122.

[3] استقصى هذه المصطلحات عند السيوطي: الباحث عبد الرحمن بن أحمد بن محمد بن حزام المقرمي، في رسالة دكتوراه بعنوان: الترجيحات النحوية لجلال الدين السيوطي في همع الهوامع شرح جمع الجوامع، جمهورية السودان، 1430هـ-2009م.

الفصل الثالث:

تجليات التفاعل بين الاستعمال اللغوي والافتراض العلمي في التراث النحوي العربي

لقد عرجت في مدخل هذه الأطروحة، على مفاهيم أساسية حول مفهوم القاعدة النحوية، والمصطلحات المشابهة لها، ثم تحدثت في الفصل الأول عن أدلة ومصادر القاعدة النحوية، وثنيت بالحديث في الفصل الثاني عن منطلقات التفكير النحوي عند النحاة العرب، وأهم الركائز التي اتكأ عليها هؤلاء النحاة، في التبرير للظواهر اللغوية المخالفة للقواعد النحوية، أما هذا الفصل الثالث فسأعززه بتطبيقات أجلي فيها التفاعل بين ثنائيتي الاستعمال اللغوي والافتراض العلمي، وذلك بذكر جهود النحاة الذين حاولوا إيجاد قانون يضبط المسموع عن العرب، مع الجدل القائم حول الافتراضات التي يبدو عليها التعسف أحيانا، في تبرير كل ما هو مستعمل من كلام العرب، وكان خارجا عن القانون والمعيار المستقى من غالبية المدونة العربية، كما سأسعى إلى التطرق للتخريجات النحوية المفترضة، ودوافعها ونوازعها الفكرية والعقدية، وهل تصلح اليوم في النحو التعليمي في ظل الدعوات إلى تيسير النحو وقواعده؟

وسأعرض في هذا الفصل أمثلة عن بعض المفردات النحوية التي تضارب النحاة بشأنها، بين قائل بضرورة الانصياع إلى قوانين ومخرجات الاستعمال اللغوي، وبين من يرى أن الملجأ هو تحكيم العقل والبحث عن المبررات والمسوغات لما يبدو أنه قد شذ عن معيار الاستعمال وذلك بافتراضات مختلفة.

وترجع أسباب هذه الافتراضات المتباينة إلى أعلام وأساطين المذاهب النحوية وتوجهاتهم ونزاعاتهم ونزعاتهم الفكرية، ومشاريهم النحوية، بعد عجز عملية الاستقراء والتقعيد على حصر الظاهرة اللغوية، وجعلها تواكب كل ما نطقت به العرب على سجيتها.

أما بعض الافتراضات فكانت أشبه بالجدل والترف العلمي والإيغال في الغموض، وجعل النحو مرتقى لا يصل إليه إلا بعض أعلام النحاة ومبرزيهم الذين جعلوه أحيانا مرجعا للتكسب وتصدر المجالس لدى الأمراء.

ومن المعلوم أن علماء اللغة والنحو قد وضعوا أسسا من شأنها المحافظة على هيبة اللغة العربية في ألفاظها وأساليبها ودلالتها وقوانينها التي استعملها العرب في المعاني والإعراب، وشرطوا لروايتها مثل ما اشترط المحدثون في النقل والرواية، قال ابن فارس(ت395هـ): " وتؤخذ (اللغة) سماعا من الرواة الثقات ذوي الصدق والأمانة ويتقى المظنون"[1].

ومثله قول الأزهري(ت370هـ) في وصف منهج كتابه تهذيب اللغة: "ولم أودع كتابي هذا من كلام العرب إلا ما صح لي سماعا منهم، أو رواية عن ثقة"[2].

ومن الأسس التي أرساها هؤلاء هو الأخذ بالظاهر من النصوص، حتى يأتي ما يدل على المجاز والتأويل، قال النحاس(ت338هـ): "والواجب أن يحمل تفسير كتاب الله عز وجل على الظاهر والمعروف من المعاني إلا أن يقع دليل على غير ذلك"[3].

وقال في رده على من أول قوله تعالى: " كَلَّا إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ "{سورة المطففين رقم 15}، أي محجوبون عن كرامة ربهم، قال: " وهذا خطأ على مذهب النحويين منهم الخليل وسيبويه، ولا يجوز عندهما ولا عند غيرهما من النحويين جاءني زيد بمعنى جاءني غلامه وجاءتني كرامته"[4] .

وعلى هذا المنهج كان الرعيل الأول المؤسس لعلم النحو العربي كأبي الأسود الدؤلي(ت69هـ)، ونصر بن عاصم الليثي(ت89هـ)، وعبد الرحمن بن هرمز(ت117هـ)،

---

[1] ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة، تح السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى الباي وشركاه القاهرة د ت ط، ص 48.

[2] أبو منصور الأزهري، تهذيب اللغة، تح عبد السلام محمد هارون، المطبعة العربية الحديثة القاهرة د ت ط، ج1/ ص 40.

[3] النحاس، إعراب القرآن، دار المعرفة بيروت، ط2، 1429هـ-2008م، ص 1259.

[4] المصدر نفسه، ص 1290.

وأبي عمرو بن العلاء التميمي (ت154هـ)، والخليل بن أحمد الفراهيدي (ت170هـ)، وسيبويه (ت180هـ)، والكسائي (ت189هـ)، والأصمعي (ت216هـ)، وابن قتيبة (ت276هـ)، وابن دريد (ت321هـ)، والإمام ثعلب (ت291هـ)، إلى الإمام ابن فارس (ت466هـ) صاحب معجم مقاييس اللغة.

وقد ظهرت في هذه الفترة بعض التيارات الفكرية التي اهتمت باللغة وقواعدها، من أجل نصرة بعض الأصول والمعتقدات التي نصبوها حكما عند التنازع، وجعلوها مرجعية إزاء أي نص يخالف في ظاهره هذه الأصول والخلفيات.

وكان مرتكز هؤلاء هو العقل لتفسير اللغة وقواعدها مع العمل على تجريد الألفاظ من معانيها الدالة عليها ورفض سياقاتها، حتى أغرب بعضهم في تفسير قوله تعالى: " وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا "{النساء، 163}، حيث زعم أن معناها: وجرح الله موسى بأظافر المحن ومخالب الفتن[1]، ففسروا الكلام من الكلم وهو الجرح، وذلك فرارا من إثبات الكلام لله تعالى.

وآخرون ممن خرج عن إجماع النحاة كان يتخير أوجها غريبة يجعلها حجة فيما يذهب إليه، كالذين جعلوا الواو في قوله تعالى: "فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ "{النساء الآية رقم 03}، مطلقا للجمع، وعليه يكون مجموع الأعداد تسعا، وأجازوا الزواج بتسع، وعضدوا هذا الاختيار النحوي والفقهي الشاذ بكون النبي صلى الله عليه وسلم مات عن تسع من النسوة، ولم يراعوا في ذلك إجماع جمهور المسلمين أن ذلك من خصائصه صلى الله عليه وسلم.

فهذه إشارة لبعض هذه النزعات الفكرية وأثرها في الدرس النحوي القواعدي مما سيأتي مفصلا في هذا الفصل الثالث إن شاء الله تعالى.

[1] الزمخشري، الكشاف، دار المعرفة بيروت، د ت ط، ج1/ ص 314.

ومما تجدر الإشارة إليه أن الافتراض العلمي القائم على أسس علمية هو من صميم البحث اللغوي الذي تؤازره سياقات أخرى وترجحه، مثل الاختلاف في أصل القاعدة، أو مخالفة ظاهرة لغوية في تراكيبها للقاعدة النحوية، بخلاف الدوافع والخلفيات الأخرى التي تعتمد أساسا في الافتراضات القائمة على توجهات وخلفيات فكرية، وسيتجلى ذلك في بعض المسائل التي سأتناولها فيما يأتي.

1)-أثر النزعة العقدية في الترجيح بين الاستعمال والافتراض:

لقد تحكمت الخلفيات العقدية في ترجيح كثير من الظواهر النحوية في النصوص القرآنية التي تحتمل أكثر من معنى، وقد فضلت أن تكون المفردات التطبيقية لهذا المبحث من القرآن الكريم؛ لأن كل التيارات الفكرية الإسلامية تتفق على قطعية ثبوت النص القرآني، وإنما التنازع الحاصل بينهم هو في فهم معانيه وسياقاته وتوجيه تراكيبه، مع ما يصاحب ذلك من الخلفيات والمؤثرات العقدية فكان أن ظهر الملمح الافتراضي جليا في النصوص التي تصطدم بما هو أصل لديهم، ويجب أن تصرف كل الدلالات حتى يتم الانتصار للمذهب ولو كان على وجه التعسف والتكلف والإكراه.

وهذه أمثلة عن هذه الافتراضات:

المثال الأول:

قال تعالى: "أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ "{البقرة 258}، ففي هذه الآية جاء الضمير في قوله "آتاه" محتملا عوده على (الذي) وهو الكافر الذي حاج إبراهيم، كما يحتمل أن يعود الضمير إلى إبراهيم، يقول ابن جرير الطبري(ت310هـ) في تفسير الآية " ألم تر يا محمد بقلبك إلى الذي حاج إبراهيم يعني

الذي خاصم إبراهيم نبي الله صلى الله عليه وسلم في ربه، أن آتاه الله الملك يعني بذلك حاجه فخاصمه في ربه لأن الله آتاه الملك"[1].

ويلاحظ أن عبارة الطبري محتملة أيضا، مع ترجيح كونه يقصد الكافر الذي أتاه الله الملك، أما الرازي(ت604هـ)فتطرق في مفاتيح الغيب إلى الخلاف في عود الضمير في هذه الآية، حيث قال: " أما قوله: أن آتاه الله الملك فاعلم أن في الآية قولين: الأول: أن الهاء في آتاه، عائد إلى إبراهيم ... والقول الثاني: وهو قول جمهور المفسرين أن الضمير عائد إلى ذلك الإنسان الذي حاج إبراهيم"[2].

احتج أصحاب الرأي الأول بوجوه منها: أن القرآن يفسر بالقرآن، وقد قال تعالى: " فَقَدْ آتَيْنَا آلَ إِبْرَاهِيمَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَآتَيْنَاهُمْ مُلْكًا عَظِيمًا "{ النساء 54} ومنها عود الضمير إلى أقرب مذكور، وهو هنا إبراهيم، ومنها الامتناع على الله أن يؤتي كافرا الملك، وقد رد الجمهور هذه الحجج، وأوضحوا أن الملك حاصل لآل إبراهيم، لا لإبراهيم نفسه، وعود الضمير إنما هو للكافر، لأن الحديث إنما سيق لأجله والقرائن ترجح عود الضمير إلى القريب أو البعيد حسب ما يفهم من السياق، والسياق هنا يرجح عودته إلى الملك الكافر، وأما الملك الذي آتاه الله الكافر فليس ممتنع في حقه تعالى ذلك، فالملك هنا المقصود به التمكن في الدنيا وهذا واقع لا محالة والله يمتحن خلقه بما يريد.

فمن هنا اختلفت زوايا النظر والفكر، وطغت الخلفية العقدية حيث ادعت المعتزلة ومن وافقهم امتناع عودة الضمير إلى الملك الكافر، بناء على مذهبهما في مسألة الصلاح والأصلح، التي جعلوها من الواجب في حقه تعالى، وافترضوا عودة الضمير إلى أقرب مذكور كما تقرره وتدعمه القاعدة النحوية، مع أن الاستعمال يجيز الأمرين، وقد يرجح وجه

[1] الطبري، تفسير الطبري، ج2/ ص 139.

[2] فخر الدين الرازي، مفاتيح الغيب، ج7/ ص 23.

على آخر، بناء على القرائن والأدلة وليس مجرد الارتهان في الترجيح إلى الخلفيات العقدية، كما فعل المعتزلة وغيرهم.

يقول الطبرسي (ت548هـ) في ترجيح عود الضمير إلى إبراهيم في الآية السابقة: " فأما الملك بتمليك الأمر والنهي وتدبير أمور الناس وإيجاب الطاعة على الخلق فلا يجوز أن يؤتيه الله إلا من يعلم أنه يدعو إلى الصلاح والسداد والرشاد دون من يدعو إلى الكفر والفساد"[1].

المثال الثاني:

قال تعالى: إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَاءُ " {النساء 48}، فقد تضمن الفعل المضارع في الآية (يشاء) فاعلا مقدرا، وهو ضمير مستتر تقديره (هو) غير أن الخلاف في عود هذا الضمير على من يكون؟ هل يعود على لفظ الجلالة وهو الله في الآية، ويكون المعنى أن ما دون الشرك من المعاصي قد يغفرها الله للعبد ولو لم يتب منها، وإن تاب فمن باب أولى، وهذا رأي جماهير المفسرين والمعربين، أم أن الضمير يعود إلى الاسم الموصول (من) في الآية، ويكون المعنى حينئذ: أن الله يغفر لمن يشاء المعاصي بعد أن يتوب منها، وهذا توجيه الزمخشري، حيث قال: "أن الله لا يغفر لمن يشاء الشرك، ويغفر لمن يشاء ما دون الشرك، على أن المراد بالأول من لم يتب والثاني من تاب"[2].

يلاحظ في توجيه الزمخشري تحكم في توظيف هذا التوجيه الذي اختاره في عود الضمير إلى الاسم الموصول، فمرجعيته العقدية جعلته يختار هذا المسلك من الافتراض، منطلقا من أصل معتقد المعتزلة الذين يعتقدون أن مرتكب الكبيرة غير التائب منها لا

[1] الطبرسي، مجمع البيان في تفسير القرآن، دار مكتبة الحياة بيروت، د ت ط، ج3/ ص 312.
[2] الزمخشري، الكشاف، ج1/ص 273.

يغفر الله له في الآخرة، وهذا تطويع للنص بافتراضات لا تسعفها القاعدة النحوية ولا الاستعمال العربي، حيث أضاف في التقدير اشتراط التوبة وهي غير منصوص عليها في الآية، وإذا دار الأمر بين التقدير وعدمه فعدم التقدير أولى، وهو رأي جماهير العلماء الذين خالفوا المعتزلة في افتراض هذا التركيب.

المثال الثالث:

قال تعالى: " ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ "{الأعراف 54}، وقد وردت آيات بهذا التركيب والمعنى سبع مرات في القرآن الكريم، وقد اختلف النحاة والمعربون في تقدير الفاعل تبعا للمشرب العقدي، وأكثر النحاة والمفسرين يرجعون الضمير إلى الله تعالى، حتى وإن اختلفوا في معنى الاستواء لكنهم ينسبونه إلى الله تعالى قطعا.

أما بعض الفرق الكلامية فقد أوغلوا في افتراضات كثيرة، فرارا من نسبة الاستواء إلى الله تعالى، فمن ذلك ما قاله بعضهم عن الآية من سوره طه وهي قوله تعالى: " الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى* لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَمَا تَحْتَ الثَّرَى "{طه، الآية: 05-06}، إن الفاعل هو ما الموصولية المتأخرة أي استوى له الذي في السماوات والرحمن مبتدأ، وعلى العرش جار ومجرور خبر، أو متعلق بمحذوف خبر واستوى له ما في السماوات جملة جديدة خبر ثان[1].

وذهب آخرون إلى اعتبار حرف الجر(على) فعلا (علا)، بمعنى العلو المطلق، فتكون بمعنى الرحمن علا، وتكون الجملة الثانية مستأنفة ويكون الاستواء للعرش[2].

وهذه في الحقيقة افتراضات بعيدة عن معنى الآية، خاصة جعل حرف الجر فعلا بمعنى (علا)، وقد اتفق القراء على جر لفظة ومفردة (العرش) فلا وجه لجعل الكلام

[1] ينظر: أبو البقاء العكبري، التبيان في إعراب القرآن، طبعة عيسى البابي وشركاؤه، د ت ط، ج2/ 885.

[2] الزركشي، البرهان في علوم القرآن، دار المعرفة بيروت، ط2، 1391هـ1971، ج2/ ص81.

مستأنفا، وقد روى البيهقي (ت458هـ) بسنده إلى ابن الأعرابي (ت231هـ) أن المعتزلي أحمد بن أبي دؤاد (ت240هـ) سأله: الرحمن (علا) من العلو، والعرش استوى، أيصح هذا في اللغة؟ فأجابه يجوز على معنى، ولا يجوز على معنى، إذا قلت الرحمن علا من العلو فقد تم الكلام، ثم قلت العرش استوى، يجوز إن رفعت العرش، لأنه فاعل، ولكن إذا قلت: له ما في السماوات وما في الأرض فهو العرش وهذا كفر"[1].

فقد أجابه ابن الأعرابي بجواب ناعم، لكنه جواب مفحم، أظهر لسائله أن هذا الافتراض إنما هو نوع من التعنت ولي النصوص على غير مرادها وسياقاتها.

المثال الرابع:

قال تعالى: " وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ ۖ لَّا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَٰنُ الرَّحِيمُ "{البقرة 163}

وأشباهها من الآيات التي تضمنت كلمة التوحيد لا إله الا الله، وهذه الكلمة جرى فيها خلاف شديد بين النحاة وغيرهم في إعرابها وحشد النحاة لها أدواتهم التي التجأوا إليها في غياب أدلة القاعدة النحوية، حيث وظفوا التعليل والتقدير والتأويل والاحتمال والحذف والإضمار وغيرها بغية توجيه معناها ونصرة النزعة العقدية التي ارتآها كل منهم حسب وجهته.

ويمكن اختصار القول في إعرابها أن (لا) نافية للجنس، تعمل عمل (إن) وإله اسمها، أما خبرها فمحذوف، ومن هنا تعددت افتراضات النحاة في تقديره، فقيل يقدر بموجود، وقيل معبود، وقيل مستحق للعبادة، وقيل تقديره (لنا).

هذا عن القائلين بحذف الخبر، وذهب آخرون إلى أن خبرها مذكور غير محذوف، وهو (إلا) بعد تحميلها معنى (غير)، بينما مال آخرون إلى القول بأنه لا خبر لها ولا تحتاج

[1] البيهقي، الأسماء والصفات، دار الكتب العلمية بيروت، د ت ط، ص 523.

إلى تقدير أو حذف، والزمخشري جعل لا إله خبرا مقدما، وإلا اللّه، مبتدأ مؤخر، ومنهم من جعل لفظ الجلالة خبر (لا) النافية للجنس، وغيرها من الآراء والافتراضات.

والصحيح الذي جاء به الاستعمال، هو تقدير الخبر، قال الزركشي: "والتقدير أولى جريا على القاعدة العربية في تقدير الخبر"[1]، وقال أبو حيان(ت745هـ): " قال أبو عبد اللّه محمد بن أبي الفضل المرسي في ري الظمآن: هذا كلام من لا يعرف لسان العربي - وهو يرد على الرازي القائل بعدم الحاجة إلى تقدير الخبر -فإن لا إله في موضوع المبتدأ على قول سيبويه، وعند غيره اسم (لا) وعلى التقديرين لا بد من خبر للمبتدأ أولا، فما قاله من الاستغناء عن الإضمار فاسد"[2].

أما المشهور في تقديره فهو(موجود) أو (معبود) فالأول لجماهير النحاة والمفسرين، أما القول الثاني فهو الظاهر من قول ابن جرير الطبري في تفسيره حيث قال: " والذي يستحق عليكم أيها الناس الطاعة له ويستوجب منكم العبادة معبود واحد ورب واحد"[3]، أما القرطبي(ت671هـ) فقدره صريحا في تفسيره بقوله: لا معبود إلا اللّه. [4]، وهذا الرأي مال إليه القرافي(ت684هـ) ونصره في كتابه الاستغناء.

المثال الخامس:

قال تعالى: "هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا أَن يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ الْغَمَامِ "{البقرة الآية رقم 210}، ولقد أسند اللّه الإتيان في هذه الآية إليه ومثلها المجيء في قوله جل ذكره وَّجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا" {الفجر الآية رقم 22}، وإعرابها حسب الظاهر واضح، حيث

---

[1] الزركشي، معنى لا إله إلا اللّه، تح علي محي الدين علي القره داغي، دار الاعتصام، د ت ط، ص 75.

[2] أبو حيان، البحر المحيط، ج1/ ص 637.

[3] الطبري، تفسير الطبري، ج1/ ص446.

[4] القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، دار الغد الجديد، ط1، 1439هـ-2018م، ج1/ ص 145.

رفع لفظ الجلالة على الفاعلية في الآية الأولى ومثلها رفع ربك على الفاعلية أيضا قال الطبري: هل ينظر المكذبون بمحمد صلى الله عليه وسلم وما جاء به إلا أن يأتيهم الله في ظلل من الغمام والملائكة؟[1].

ويلاحظ أن هذا الرأي الذي فسر به الآية هو اختياره كعادته في ذكر ما يرجحه أولا ثم أنه عاد بعد ذلك إلى ذكر تأويلات أخرى تؤولت بها الآية الكريمة، حيث ذكر الخلاف في صفة الإتيان حيث قال: قال بعضهم: لا صفة لذلك غير الذي وصف به نفسه عز وجل من المجيء والإتيان والنزول، وغير جائز تكلف القول في ذلك لأحد إلا بخبر من الله جل جلاله، أو من رسول مرسل، فأما القول في صفات الله وأسمائه فغير جائز لأحد من جهة الاستخراج إلا بما ذكرنا ... وقال آخرون: أن يأتيهم أمر الله وآخرون قالوا ثوابه وحسابه وعذابه"[2].

ويلاحظ أن التأويلات الأخيرة التي ذكرها الطبري قائمة على حذف مضاف، أو على المجاز، والدافع إلى هذا التقدير والتأويل هو قول كثير من المتكلمين بامتناع إسناد الصفات الفعلية والخبرية إلى الله تعالى، مثل المعتزلة والخوارج والإمامية والماتوريدية وغيرهم، وقد استعرض الرازي ذكر الاحتمالات التي قدر بها هذا المحذوف يقول: "اعلم أنه قد ثبت بالدليل العقلي أن الحركة على تعالى محال، لأن كل ما كان كذلك كان جسما والجسم يستحيل أن يكون أزليا فلا بد فيه من التأويل وهو أن هذا من باب حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه "[3].

وأوجه التأويل التي ذكرها في الآية الأولى: أن يأتيهم أمر الله، أو هو من باب المجاز، أو يأتيهم آية الله، أو يأتيهم الله بما وعد من العذاب والحساب، أو تكون في بمعنى

[1] الطبري، تفسير الطبري، ج1/ ص566.

[2] ينظر: المصدر نفسه، ج1/ ص 568-569.

[3] فخر الدين الرازي، مفاتيح الغيب، ج31/ ص 174.

الباء، وحروف الجر تنوب عن بعضها، أو هو من باب تهويل الأمر وتصوير لعظمة ذلك اليوم، أو هو حكاية عن حال اليهود المشبهة الذين قالوا "فَقَالُوا أَرِنَا اللَّهَ جَهْرَةً "{البقرة الآية رقم 03}، أو أن الإتيان مضاف إلى الملائكة وهي أوجه سبعة ذكرها في تفسير الآية من سورة البقرة.

أما الآية الثانية من سورة الفجر السابق ذكرها، فذكر فيها ستة أوجه هي وجاء أمر ربك، أو قهر ربك، أو جلائل آيات ربك، أو ظهور ربك، أو هو تمثيل لظهور آيات الله، أو أن الرب هو المربي وقد يكون الملك هو أعظم الملائكة![1].

وهكذا يتجلى الافتراض بكل أدواته من التقديرات والاحتمالات في تصور الضمير المحذوف في الكلام والذي لا يصح معنى الآية بدونه عند الرازي وغيره من المتكلمين، والسر وراء اهتمام المتكلمين بهذه الافتراضات والاحتمالات هو ما يتبدى من ظواهر هذه النصوص الذي يخالف الأصول العقدية التي جعلوها قواعد مهيمنة تحتكم إليها كل النصوص وتخضع لسلطانها[2].

وباب الحذف اشترط له النحاة شروطا كثيرة أوصلها ابن هشام إلى ثمانية، حتى يتم اعتباره، وبعض النحاة المتقدمين جعلوه خطأ، لا يعرفه أهل اللغة، وقصدهم من ذلك واضح، وهو كراهة الإفراط والتوسع في الحذف، خاصة في التراكيب التي لا تستدعي اللجوء إلى الحذف ويكون ظاهرها واضحا لا يحتاج إلى تأويل قال أبو جعفر النحاس: "ولا يجوز الحذف، إلا ألا يصح الكلام إلا عليه"[3].

[1] فخر الدين الرازي، مفاتيح الغيب، ج5/ ص231–234.

[2] ينظر: المصدر نفسه، ج31/ص174-175.

[3] أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن، ج1/ ص /432.

وقال الرماني(ت384هـ): " الكلام إذا صح معناه من غير حذف لم يجز تأويله على الحذف"[1]، وقال الزركشي: "والحذف خلاف الأصل وعليه يتبين فرعان: أحدهما إذا دار الأمر بين الحذف وعدمه كان الحمل على عدمه أولى، لأن الأصل عدم التغيير والثاني: إذا دار الأمر بين قلة المحذوف وكثرته كان الحمل على قلته أولى"[2].

يلاحظ أن الحذف لابد له من قيود وإلا توسع فيه الناس دون ضوابط أو منهج علمي مما يؤدي إلى المساس بمصداقية النص والخطاب وهذا ما ذكره كثير من النحاة وغيرهم، قال ابن مضاء القرطبي: "إن الحذف للمضاف لا يجوز إلا في المواضع التي يسبق إلى فهم المخاطب المقصود من اللفظ كقوله تعالى: "وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا "{سورة يوسف 82}، وأما في هذه المواضيع التي يحتاج في معرفة المحذوف منها إلى تأمل كثير وفكر طويل فلا يجوز حذفه لما فيه من اللبس على السامعين"[3].

والخلاصة في الكلام على الحذف، أنه متى ما شهد سياق الكلام على وجوده بقرار بين واضح، كان اعتباره وإقراره، ويكون من باب كشف اللبس والغموض عن النص الذي قد يتبادر إلى ذهن المتلقي من دونه.

المثال السادس:

قال تعالى: " وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ قَالَ رَبِّ أَرِنِي أَنظُرْ إِلَيْكَ ۚ قَالَ لَن تَرَانِي وَلَٰكِنِ انظُرْ إِلَى الْجَبَلِ فَإِنِ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرَانِي " {سورة الأعراف 143}، اختلف النحاة في حرف النصب "لن" هل هي مركبة أم لا، مما سيأتي تناوله في الافتراض الجدلي، أما الخلاف في دلالاتها ومعناها فمرده إلى الأثر العقدي الذي له صلة بمبحثنا هنا، وتوضيح ذلك أن بعض النحاة جعل دلالتها على التأبيد في النفي، وهو رأي المعتزلة

[1] الرماني، الجامع لعلم القرآن، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، د ط، 1971م، ص 63.

[2] الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج3/ ص104.

[3] ابن مضاء، الرد على النحاة، ص 77.

الذين وظفوا هذه الدلالة في نفي رؤية الله تعالى يوم القيامة لأهل الجنة، لأنها تقرر النفي والاستحالة عندهم، يقول عبد الجبار المعتزلي(ت415هـ) في شرح هذه الآية: "هو أنه تعالى قال مجيبا لسؤاله قال ربي أرني انظر إليك قال لن تراني"[1].

وانتصر لهذا الرأي معظم أئمة المعتزلة، وقد رد هذا الرأي أهل إثبات الرؤية بأدلة شرعية ولغوية علمية، قال الشريف المرتضى المعتزلي(ت436هـ): " وقد استدل بهذه الآية كثير من العلماء الموحدين - والتوحيد أصل من أصول المعتزلة الخمسة - على أنه تعالى لا يرى بالأبصار من حيث نفي الرؤية نفيا عاما بقوله تعالى "لن تراني" ثم أكد ذلك بأن على الرؤية باستقرار الجبل الذي علمنا إن لم يستقر وهذه طريقة للعرب في تبعيد الشيء"[2] .

ومن الأدلة التي رد بها مثبتو الرؤية أنه لو كانت الرؤية مستحيلة لما طلبها موسى وهو من أعرف الخلق بربه، كما أن الله تعالى لم ينكر عليه طلبه لها وأهم الأدلة التي اتكأوا عليها في رد هذا التوجيه الاعتزالي هو الاستعمال العربي الذي لا يطاوع هؤلاء النفاة في هذا الافتراض القائم على تحميل " لن " غير ما هو موجود في اللسان العربي، قال الواحدي في رفض دلالة لن على معنى التأبيد: " هذه دعوى باطلة على أهل اللغة، وليس يشهد بصحته كتاب معتبر ولا نقل صحيح"[3].

وقال ابن مالك في الكافية الشافية:

ومن رأى النفي بلن مؤبدا*** فقوله اردد وخلافه اعضدا[4]

---

[1] القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، مكتبة وهبة القاهرة، ط3، د ت ط، ص 264.

[2] الشريف المرتضى، الأمالي، دار الفكر العربي القاهرة، د ت ط، ج2/ ص221.

[3] فخر الدين الرازي، مفاتيح الغيب، ج14/ ص190.

[4] جمال الدين بن مالك، شرح الكافية الشافية، دار المأمون للتراث ط1، 1402هـ1982م، ج3/ ص 1515.

يلاحظ جليا الأثر العقدي في التحكم والافتراض النحوي لدى أهل الاعتزال مع أن القرآن جاء فيه ما ينفي هذا الزعم، قال السهيلي(ت581هـ): "ومن خواص (لن) أنها تنفي ما قرب ولا يمتد معنى النفي فيها كامتداد معنى النفي في حرف(لا)[1]، ومما يستدل به في هذا المعنى قوله تعالى:" ولن يتمنوه أبدا بما قدمت أيديهم"{البقرة الآية رقم 95}، أي الموت، وقوله:" ونادوا يا مالك ليقض علينا ربك"{الزخرف الآية رقم 77}، فدل على أن (لن) لا تفيد التأبيد حيث نفى عنهم تمني الموت، في الآية الأولى، وأثبت لهم تمنيهم للموت في الآية الثانية.

وقد تجلى في هذه الأمثلة الخلفية العقدية التي تحكمت في اختيارات نحوية ضعيفة وبعيدة عن الواقع والاستعمال اللغوي، مع رفض التوجيهات القريبة والظاهرة، وفرض فهوم لا تطاوع ظاهرية النص اللغوي.

وكل ذلك راجع إلى التشبث والتعصب للمذهب حتى ولو صاحب ذلك تعسف وتأويل، بعيدا عن سياق النص وروحه، وهذا السبب هو أكثر الأسباب أثرا في التمسك ببعض الأحكام النحوية المخالفة للاستعمال العربي، ويلي هذا السبب الانتماء للمذهب النحوي وأثره على اختيارات بعض النحاة في مسلكهم في التأسيس للقواعد النحوية.

2)-أثر النزعة النحوية في الترجيح بين الاستعمال والافتراض:

وفيما يلي ذكر أمثلة تتجلى فيها النزعة النحوية في الترجيح بين الاستعمال اللغوي والافتراض العلمي: لقد قامت المذاهب النحوية على التباينات والاختلافات في الرؤى والاستدلالات حتى وجد في المذهب النحوي الواحد أكثر من قول في المسألة النحوية الواحدة، وعلى إثر ذلك ظهرت المصطلحات وتنوعت، وتعددت المدارس النحوية وتمايزت، وهذه أمثلة آتية، توضح واقع النزاع والخلاف النحوي ذي الخلفية النحوية.

[1] ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج1/ ص 200.

المسألة الأولى:

الخلاف في عامل الرفع في المبتدأ والخبر:

يتلخص الخلاف في رافع المبتدإ إلى أقوال ثلاثة:

أ- هو عامل معنوي، وهو رأي جمهور النحاة من البصريين وغيرهم، ويقصدون به التجرد عن العوامل، قال ابن مالك في الألفية:

ورفعوا مبتدأ بالابتدا*** كذاك رفع خبر بالمبتدأ

يقول ابن عقيل(ت769هـ) في شرح هذا البيت: "مذهب سيبويه وجمهور البصريين أن المبتدأ مرفوع بالابتداء، وأن الخبر مرفوع بالمبتدأ، فالعامل في المبتدأ معنوي، وهو كون الاسم مجردا عن العوامل اللفظية غير الزائدة وما أشبهها"[1]، ثم قال في الأخير: " وأعدل هذه المذاهب مذهب سيبويه... وهذا الخلاف مما لا طائل فيه"[2].

ب- عامل الرفع في المبتدأ هو عامل لفظي وهو الخبر، ينسب هذا القول إلى مذهب الكوفة قال عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي(ت893هـ) في كتابه ائتلاف النصرة: مذهب الكوفيين أن المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ، لكونهما متلازمين فالمبتدأ لابد له من خبر، والخبر لابد له من مبتدأ، فتلازمهما يدل على أن كل واحد منهما عامل بصاحبه"[3].

ج- الرافع هو عامل عائد من الخبر: وهذا رأي نسب إلى الكوفيين أيضا، قال ابن جني: "ألا ترى أنك لو سألت رجلا عن علة رفع زيد، من نحو قولنا: زيد قام أخوه، فقال لك:

---

[1] ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج1/ ص 200.

[2] المصدر نفسه، ج1/ ص 201.

[3] عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي، ائتلاف النصرة، عالم الكتب مكتبة النهضة العربية ط1، 1407هـ1987م، ص 30-31.

[2] ابن جني، الخصائص، ج1/ ص18.

ارتفع بالابتداء لقلت هذا قول البصريين، ولو قال: ارتفع بما يعود عليه من ذكره لقلت هذا قول الكوفيين"[1]، هذه أقوال ثلاثة مشهورة في رافع المبتدأ، وهي في غاية التضارب والاختلاف لكن عند التحقيق تكون الأقوال قد تجاوزت السبعة آراء، وهي لا تنبني عليها أحكام بل ولا طائل من ورائها كما سبق النقل عن ابن عقيل في شرحه للألفية.

المسألة الثانية:

بين الاستعمال اللغوي والضرورة والشذوذ:

سبق في الفصل الثاني أن بينا أن النحاة إذا استقروا على قاعدة نحوية مطردة فإنهم يلجؤون إلى أداة الافتراض في حال تخلف القاعدة أمام ظاهرة لغوية تنقض هذه القاعدة، ومن الأمثلة على ذلك الخلاف بشأن متعلق شبه الجملة الواقع خبرا، فقد قرر بعض النحاة أن المتعلق فعل محذوف واجب الحذف، تقديره استقر أو يستقر، ورد هذا الرأي لكونه يلزم من كون الخبر جملة، والمبتدأ مفرد، فكان من اللازم أن يخبر عنه بمفرد أيضا، وهذا هو القياس، وذهب آخرون إلى أن المتعلق هو اسم، تقديره كائن أو مستقر أو موجود.

قال ابن مالك في الألفية:

وأخبروا بظرف أو بحرف جر*** ناوين معنى كائن أو استقر

يلاحظ أن ابن مالك قد أجاز الوجهين في تقدير المحذوف، قال ابن عقيل في شرح هذا البيت: "وأجاز قوم منهم المنصف -يقصد ابن مالك- أن يكون ذلك المحذوف اسما أو

[1] ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك، ج1/ ص 210-211.

فعلا، نحو (كائن) أو (مستقر)"..."[1] وقد ورد في مسموع العرب ذكر هذا المحذوف مخالفا لما تقرر لدى النحاة من عدم ذكره، قال الشاعر:

لك العز إن مولاك عز وإن يهن *** فأنت لدى بحبوحة الهون كائن

حيث صرح بالاسم الواقع خبرا للظرف، وهو في البيت (كائن)، وهذا كما سبق فإنه مخالف لما تقرر لدى النحاة، من وجوب حذف الاسم أو الفعل الواقع خبرا متعلقا بشبه الجملة.

وقد جعل ابن عقيل هذا البيت من قبيل الشاذ، حيث قال: "وقد صرح به شذوذا كقوله: ثم ذكر البيت السابق"[2]، أما ابن هشام فجعله من الضرورة الشعرية حيث قال: "وربما ظهر في الضرورة كقوله: لك العز ... إلخ"[3].

والملحظ من هذا كله، هو التداخل المصطلحي بين القولين فأحدهما أطلق عليه مصطلح الشذوذ، والآخر جعله من قبيل الضرورة، ويجدر أن ننبه إلى قول ثالث توسط الرأيين وهو القول بجواز إظهاره، ويعني عدم الاقتصار فيه على الضرورة والشذوذ، ونسب هذا الرأي لابن جني، كما نقل عن ابن السراج عدم تعلق شبه الجملة باسم ولا فعل[4]، بل هي جملة قائمة بذاتها، وهذان الرأيان فيهما ملمح تيسيري لقواعد النحو العربي؛ بحيث تنتقى مثل هذه الآراء وتعرض على المتعلمين مختصرة بعيدة عن التفريعات والتعليلات العميقة، مما يؤدي إلى الحصول على كفاءة تعليمية لدى النشء، وقريب من هذا ما سلكه بعض النحاة المعاصرين في إعراب شبه الجملة كمصطفى الغلاييني(1886-1944م) في جامع الدروس العربية إذ قال: " قد يقع الخبر ظرفا أو جارا و مجرورا، فالأول نحو: المجد تحت

[1] ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك، ج1/ ص 210-211.

[2] المصدر نفسه، ج1/ ص 211.

[3] ابن هشام، مغني اللبيب، ج2/ ص 81.

[4] ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج1/ ص 211.

علم العلم، والثاني نحو: العلم في الصدور لا في السطور"[1]، ومع أنه ذكر في الشرح الذي أعقب تقديم هذه القاعدة فإنه نحا نحو التيسير وتقديم القاعدة في صورة تيسيرية، بل إن ابن جني ذكر ذلك صراحة في كتابه اللمع في العربية، الذي كتبه لهذا الغرض وهو التيسير النحوي قال: "واعلم أن الظرف قد يقع خبرا عن المبتدأ وهو على ضربين ظرف زمان وظرف مكان"[2].

وذكر صاحبا النحو الواضح في قواعد اللغة العربية، في القاعدة (104): كما يكون خبر المبتدأ مفردا، يكون جملة فعلية، أو جملة اسمية، أو شبه جملة أي ظرفا أو جارا ومجرورا[3].

وفي التمارين النموذجية التطبيقية التي أعقبت القاعدة تم إعراب هذه الجملة (الوسادة فوق السرير) على هذا النحو: الوسادة: مبتدأ مرفوع بالضمة، فوق: ظرف مكان منصوب بالفتحة، وهو خبر المبتدأ، والسرير: مضاف إليه مجرور بالكسرة[4].

وهو رأي نصره عباس حسن ونسبه الى ابن يعيش والصبان وقال: " والأخذ به يريحنا من بحوث جدلية مضنية وتقسيمات متعددة لا نفع لها اليوم وليس فيها إلا العناء العقلي الذي تضيق به الناشئة"[5].

---

[1] مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، المكتبة العصرية، بيروت ط32، 1417هـ1996م، ج2/ ص 265.

[2] ابن جني، اللمع في العربية، دار مجدلاوي للنشر، 1988م، ص 31.

[3] علي الجارم ومصطفى أمين، النحو الواضح، د ت ط، ص 258.

[4] المصدر نفسه، ص 262.

[5] عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف بمصر، ط3، د ت ط، ص 475-476.

المسألة الثالثة:

بين الاستعمال والقياس النحوي:

أمثلة هذا الباب كثيرة، منها أن بعض النحاة منع تقديم خبر (ليس) على اسمها، وذلك قياسا لها على ما الحجازية، وهما يدلان على معنى النفي، وجعلها (أي ليس) ابن السراج وابن فارس وآخرون حرفا، فحملت إحداهما على الأخرى، نسب القول بالمنع إلى ابن درستويه (ت347هـ): السمين الحلبي (ت756هـ) في الدر المصون، ورد عليه بقوله: " لكنه محجوج بهذه القراءة المتواترة ..." [1]، يقصد بالقراءة الآية " لَّيْسَ الْبِرَّ أَن تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ "{البقرة الآية رقم 77} بنصب "البر"، على أنه خبر (ليس) مقدما، وقد قرأ بذلك حمزة وحفص[2].

أما ابن عقيل في شرح الألفية فنسب إلى ابن درستويه نقل الخلاف في جواز تقديم خبر ليس على اسمها[3].

قال الشاعر:

سلي إن جهلت الناس عنا وعنهم *** فليس سواء عالم وجهول

والشاهد في جواز تقديم خبر (ليس) وهو في البيت (سواء) على اسمها وهو في البيت (عالم) ففي هذه المسألة يتجلى النزاع بين الاستعمال والقياس، فالاستعمال المستند إلى السماع يجيز تقديم خبر ليس على اسمها، والقياس يمنعه، لكن دليل السماع أقوى من

---

[1] السمين الحلبي، الدار المصون، تح أحمد محمد الخراط، دار القلم دمشق، د ت ط، ج2/ ص 244 – 245.

[2] ينظر: المصدر نفسه، ج2/ ص 244- 245.

[3] ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك، ج2/ ص273.

دليل القياس باتفاق النحاة، وقد سبق قول ابن السمين الحلبي في رد هذا القول: "لكنه محجوج بهذه القراءة المتواترة"[1].

وممن رده أيضا: أبو حيان، حيث قال: "وهو محجوج بالسماع الثابت في السبعة ليس البر أن تولوا" بنصب البر، وقال الشاعر:

سلي إن جهلت الناس عنا وعنهم *** فليس سواء عالم وجهول[2].

ومن التيسير النحوي في هذا الباب، القول بالجواز، وعدم الركون إلى اعتبار المنع، لأن من شأن ذلك المنع أن يجعل المتعلم يتتبع كل المسموعات ويحصيها ويحفظها على أنها شاذة عن القياس، وهذا فيه من الصعوبة ما فيه، هذا من جهة، ومن جهة أخرى أن ما ورد به القرآن وعززه الاستعمال العربي لا يرد أبدا بقياس ولا غيره من التعليلات النحوية.

المسألة الرابعة:

بين الاستعمال ونظرية العامل:

سبق الحديث عن فكرة العامل، وأنها من أوليات التفكير النحوي، وفكرة العامل قائمة على قانون العمل والأثر والتأثير، والعامل يكون ملفوظا أو مضمرا أو معنويا، لكن وجدت في الاستعمال اللغوي تراكيب عاملها غير ملفوظ، مع الاختلاف في وجوده وتقديره، ومن الأمثلة الحوار الشهير بين الفرزدق وعبد الله بن إسحاق الحضرمي حول بين الفرزدق:

وعض زمان يا ابن مروان لم يدع *** من المال إلا مسحتا أو مجلف

[1] السمين الحلبي، الدر المصون، ج2/ ص244.

[2] أبو حيان، التذييل والتكميل، ج4/ ص170.

فقد سأل ابن اسحاق الفرزدق عن رفعه "مجلف" في آخر البيت فأجابه: بما يسوؤك وينوؤك، علينا أن نقول وعليكم أن تتأولوا، وقد حاول أبو عمرو بن العلاء إيجاد مخرج نحوي له حيث قدر له فعلا محذوفا[1].

وأمثال هذه الظاهرة التركيبية الخارجة عن قانون الاستعمال اللغوي كثيرة جدا، فمن ذلك قولهم: تسمع بالمعيدي خير من أن تراه، والكلاب على البقر، ويدخل في هذا الباب: التحذير، والإغراء، والاختصاص، والاشتغال، والنعت المقطوع، والنداء وغيرها.

ومن أمثلة الصدام بين القياس والنص، عمل أمثلة المبالغة فقد نفى الكوفيون عملها بناء على امتناع قياسها على الفعل، مثل ما قاسوا اسم الفاعل على فعله لجريانه عليه في الحركات والسكنات، وقد علق السيوطي على رأي الكوفيين بقوله: "وهذا ضعيف لأن النص مقدم على القياس"[2]، والنص الذي يقصده السيوطي هو قول الشاعر:

هل أنت باعث دينار لحاجتنا *** أو عبد رب أخا عون بن مخراق

حيث ذهب الكوفيون إلى أن ناصب (عبد) فعل يدل عليه اسم الفاعل، لكن السيوطي ذكر أن ناصبه اسم الفعل الموجود ... وتقدير ناصب على خلاف الأصل، فلا يصار إليه ما أمكن إحالة العمل على الموجود[3].

المسألة الخامسة:

بين الاستعمال والشذوذ:

هذا باب واسع في الدرس النحوي العربي ومن أمثلته حذف "أن" الناصبة وبقاء عملها، يقول ابن مالك في الألفية:

---

[1] ابن سلام الجمحي، طبقات فحول الشعراء، ج1/ ص 21-22.

[2] السيوطي، الأشباه والنظائر، ج2/ ص257.

[3] ينظر: المصدر نفسه، ج2/ ص 257.

وبلن أنصبه وكي كذا بأن *** لا بعد علم والتي من بعد ظن

ومعنى البيت أن الفعل المضارع يكون منصوبا إذا دخلت عليه إحدى هذه الأدوات، وأمثلة هذا البيت لا تحصى ولا تستقصى من المسموع، وبعض العرب لا يعملون "أن" ووردت قراءة برفع الفعل بعدها، وهي قوله تعالى: " لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ "{سورة البقرة الآية 233}، فتقول: "أريد أن تقوم"[1] برفع الفعل المضارع (تقوم)، ومن الشذوذ في هذا الباب حذف (أن) مع بقاء عملها.

وقد ذكر النحاة أنها مقدرة ومن المسموع من قول العرب: "مره يحفرها" و "خذ اللص قبل يأخذك" و "تسمع بالمعيدي خير من أن تراه" وقول الشاعر:

ألا أيها الزاجري أحضر الوغى *** وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي

وتقدير هذه العبارات السابقة: أن يحفرها، وأن يأخذك، وأن تسمع، وأن أحضر[2]، ومن الشذوذ في باب (أن) أن بعض العرب يجزمون بها وهم ضبة ولهم في ذلك شعر مسموع منه:

إذا ما غدونا قال ولدان أهلنا *** تعالوا إلى أن يأتنا الصيد نحطب

والشاهد قوله (يأتنا) حيث أتت مجزومة بحذف حرف العلة غير أن ابن هشام في المغني اعتبرها ضرورة شعرية.

وخلاصة الأمر في باب (أن) أنها ناصبة وتعمل ظاهرة ومضمرة ومقدرة، ومن التيسير في النحو الاقتصار على وظيفتها التي اشتهرت بها، أما ما شذ من ذلك فيبقى على شذوذه ويذكر في الكتب المطولة بعيدا عن القواعد التعليمية التيسيرية في النحو.

[1] ينظر: ابن عقيل، شرح ألفية بن مالك، ج4/ ص5.

[2] ينظر: مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، ج2/ ص183.

المسألة السادسة:

بين الاستعمال والتعليل:

ومن أمثلة هذا الباب ما اختصت به(إن) بعد وظيفتها الأصلية وهي نسخ الحكم الإعرابي للمبتدأ والخبر، فتنصب الأول ويسمى اسمها وترفع الثاني ويسمى خبرها، قال ابن مالك:

لإن أن ليت، لكن لعل *** كأن عكس ما لكان من عمل

كإن زيدا عالم بأني *** كفء ولكن ابنه ذو ضغن[1].

فهذه الحروف تعمل عكس عمل كان فتنصب الاسم وترفع الخبر، هذا هو المشهور الذي يؤيده غالب الاستعمال العربي شعرا ونثرا، وتعزز هذا بمجيء القرآن الكريم به في أغلب تراكيبه ونصوصه لكن ورد عن بعض العرب أنهم ينصبون بها الاسم والخبر معا، والشواهد كثيرة منها قول الشاعر:

إذا اسود جنح الليل فالتأت ولتكن *** خطاك خفافا إن حراسنا أسدا[2].

كما جاء في الحديث النبوي: "إن قعر جهنم سبعين خريفا"[3]، ومن شذوذها عن الاستعمال الغالب ارتفاع الاسم بعدها كقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث: "إن من

---

[1] ابن عقيل، شرح ألفية ابن مالك، ج1/ ص345.

[2] ينسب هذا البيت إلى عمرو بن ربيعة

[3] مسلم، كتاب: الإيمان، باب: أدنى أهل الجنة منزلة فيها، رقم: 195، 186/1...ينظر تخريج وإعراب مفردة "سبعين" : صحيح مسلم بشرح النووي، دار الغد الجديد ط1، 1435هـ– 2014م، ج3/ ص65.

أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون"[1]، ومنه قول ابن الزبير لمن قال له: لعن اللّه ناقة حملتني إليك فأجابه: "إن وراكبها"[2]، ومن أشهر ما خالف قاعدة (إن) قوله تعالى: " قالُوا إنَّ هَذانِ لَساحِرانِ "{سورة طه رقم الآية 63}.

وفي ظل توارد هذه النصوص الخارجة عن القاعدة والاستعمال الغالب في اللسان العربي كان لزاما على النحاة أن يجدوا مخارج ومبررات لهذه النصوص فانبروا لها بالتأويل والتعليل والتقدير وغير ذلك من أدوات الافتراض العلمي، فأما ما ورد عن العرب من نصب الاسم والخبر بها فهو عند جمهور النحاة تركيب فيه حذف وقد قدروه في البيت السابق: إن حراسنا أسدا أو يشبهون أو تجدهم وتلقاهم أسدا.

وأما توجيه قوله صلى اللّه عليه وسلم: "إن من أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون" برفع اسم (إن) فليس هو اسمها وإنما اسمها ضمير الشأن محذوف تقديره (إنه) ومثله جواب ابن الزبير "إن وراكبها" أي إنه، وقيل في هذه إنها بمعنى نعم وهي غير عاملة، ولو كانت ناصبة فلا يجوز حذف اسمها مع خبرها.

وعن حديث "إن قعر جهنم سبعين خريفا" فروي سبعون ولا إشكال فيه، أما الرواية بالنصب فقد قدر الإمام النووي الخبر: إن بلوغ قعر جهنم لكائن في سبعين خريفا[3].

وتبقى الآية الكريمة " قالُوا إنَّ هَذانِ لَساحِرانِ "{طه 63} من أكثر هذه النصوص تأويلا وتخريجا، لخصها ابن هشام إلى خمسة أقوال: أن تكون جارية على الاستعمال الغالب معززة بقراءة أبي عمر "إن هذين"، أو تكون مخففة من الثقيلة وهي مهملة لا تعمل حينئذ.

---

[1] البخاري: كتاب: اللّباس، باب: عذاب المصوّرين يوم القيامة، رقم: 5950، 167/7. ومسلم: كتاب: اللّباس، باب: لا تدخل الملائكة بيتا فيه كلب، رقم: 2109، 1670/3. مع اختلاف يسير.
ولزيادة التفصيل ينظر: صحيح مسلم بشرح النووي، 14/ص83 نفسه، ج14/ص83.

[2] أبو الفرج الأصبهاني، الأغاني، دار صادر بيروت، ط3 1429هـ2008، ج12/ ص 48.

[3] ينظر: النووي، صحيح مسلم بشرح النووي 3/ ص 66.

أما القراءة المشكلة فهي "" قالُوا إنَّ هَذانِ لَساحِرانِ "{طه 63} وتوجيهها: إما أنها جرت على لغة من لغات العرب، وهي ثابتة عنهم، أو أنها بمعنى نعم، كما تقدم في نصوص سابقة، وإما أن اسمها ضمير الشأن محذوف، تقديره إنه، أو "هذان" مثنى التقى فيه ألفان، الألف الأصلية وألف التثنية، فوجب حذف أحدهما، والوجه الأخير هو أن هذان فرع عن هذا وهو لا يظهر فيه الإعراب، وهناك أقوال أخرى بشأن الآية.

والخلاصة أن مسلك التيسير النحوي يجب أن يستغنى فيه عن هذه الآراء المتضاربة، والافتراضات المتشابكة، ويكتفى في هذا بالاستعمال الغالب، وهو ما درج عليه نحاة العصر في مختلف المراحل والأدوار التعليمية، أما هذه الجدالات والافتراضات فتبقى للمتعمقين في الدراسات النحوية، وإن كان ليس من ذلك بد فاختيار الأيسر من الأقوال أولى تماشيا مع طبيعة اللغة ومرونتها وحاجة متعلميها.

المسألة السابعة:

بين الاستعمال والاحتمال:

أشرنا سابقا إلى أن اللغة العربية حمالة أوجه متعددة، ومظهر الاحتمالات في النحو والصرف والاشتقاق وغيرها هو مظهر إيجابي، تتجلى من خلاله سعة اللغة وعبقرية التفكير النحوي، ومن أمثلة الاحتمال في النحو ما أشرنا إليه في المبحث السابق وكيف أن النحاة عملوا على توجيه تلك الظواهر اللغوية، وأوجدوا لها المخارج المتعددة التي لا تخرج بها عن أصل اللغة وطبيعتها ومعناها.

ومن الأمثلة التوضيحية: قوله تعالى: " ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّن بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّى حِينٍ{ سورة يوسف الآية 35} والمقرر عند النحاة أن الفعل لابد له من فاعل، والفاعل لا يكون جملة، بل يكون مفردا او مؤولا بمفرد، غير هذه الآية خرجت عما قرره النحاة فجاءت في هذا التركيب الإعجازي الذي اتسم بالفرادة والتميز والغلبة، فخالفت كل

ما تقرر بشأن الفاعل، فانبرى النحاة إلى توجيهها عبر احتمالات متعددة، منها أن الفاعل مقدر دل عليه الفعل (بدا) أي بداء، ومنهم من قدر الفاعل (بالسجن) وآخرون قالوا هو (الرأي) ولو لم يكن لفظ يدل عليه، وآخرون جعلوا الفاعل هنا جملة "ليسجننه"[1].

أما الاحتمالات الصرفية فكثيرة منها اختلافهم في فعل المصدر (تهلكة)[2] أهو هلك الثلاثي، أم هلك المضعف اللام؟ ومثل (تهلكة): حطة، فقيل إنها من الفعل الثلاثي حط، وقيل إنها مصدر للهيأة [3] ... ومثل ذلك ألفاظ أخرى أتى بها القرآن كإسوة، وإلاً، وخطبة وغير ذلك في أبواب المشتقات وصيغ الجموع والأفعال والمصادر... إلخ.

أما احتمالات الاشتقاق الكبير أو الأكبر فعرفه ابن جني: "هو أن تأخذ أصلا من الأصول الثلاثية فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنى واحدا، تجتمع التراكيب الستة وما يتصرف من كل واحد منها عليه وأن تباعد شيء من ذلك عنه رد إليه بلطف الصنعة والتأويل إليه"[4]، وفائدة هذه التقاليب والاحتمالات هو حصر جذور اللغة العربية المستعملة منها والمهملة، وهي عملية إحصائية رياضية بحتة، وبعضهم أجرى هذه التقاليب على الأفعال الرباعية والخماسية أيضا.

المسألة الثامنة:

بين الاستعمال والأفضلية:

انبثق عن الاحتمالات تفضيل وجه على آخر فسميت عمليه الترجيح هذه بالأفضلية القواعدية وكما سبقت الإشارة إلى أن الأفضل روعيت في جميع اللغة حيث

---

[1] ينظر: محمود سليمان ياقوت، إعراب القرآن الكريم، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، د ت ط، ص 2251-2252.

[2] أبو حيان، البحر المحيط، ج2/ ص67.

[3] المصدر نفسه، ج1/ ص378

[4] ابن جني، الخصائص، ج2/ ص133-139.

فضلت قبائل على أخرى، وهكذا تركيب على آخر واستعملت مصطلحات دالة على عملية التفضيل مثل الأجود، والأصح والأفصح وغيرها.

ومن أمثلة هذا الباب: أوجه لا حول ولا قوة إلا بالله وتلخيصها كما يلي:

-لا حول ولا قوة: الاسمان مبنيان

-لا حول ولا قوة: الأول مبني والثاني مرفوع على أوجه

-لا حول ولا قوة: الاسمان مرفوعان

-لا حول ولا قوة: الأول مرفوع والثاني مبني

فالاستعمال اللغوي قد أجاز هذه الأوجه كلها، لكن يبقى الوجه الأفضل هو الأول لكثرة استعماله.

ومن أمثلة اقتران خبر أفعال المقاربة ب (أن) يقول ابن مالك في الألفية ملخصا حالاتها مع أن:

وكونه بدون أن بعد عسى *** نزر وكاد الأمر فيه عكسا

وكعسى حرى ولكن جعلا *** خبرها حتما بأن متصلا

وألزموا اخلولق (أن) مثل حرى *** وبعد أوشك انتفا أن نزرا

ومثل كاد في الأصح كربا *** وترك (أن) مع ذي الشروع وجبا

كأنشأ السائق يحدو وطفق *** كذا جعلت وأخذت وعلق[1].

والشاهد هو أن من الأفعال ما يجب اقتران خبرها بأن، وما يجب تجرد خبرها من أن، والاستعمال هو القاضي بهذا الوجوب، فانتفت عملية التفضيل هنا، أما ما يقترن خبره بأن كثيرا فهما فعلان عسى وأوشك، فمثال اقتران خبرهما من القرآن، قوله تعالى: " عَسَى اللَّهُ أَن يَكُفَّ بَأْسَ الَّذِينَ كَفَرُوا"{سورة النساء الآية 84}، وقوله: "عَسَى اللَّهُ أَن

[1]ابن عقيل، شرح ألفية بن مالك، ج1/ ص326-334

يَعْفُوَ عَنْهُمْ ۚ "{سورة النساء الآية 99} وقوله: " فَعَسَىٰ أُولَٰئِكَ أَن يَكُونُوا مِنَ الْمُهْتَدِينَ"{سورة التوبة الآية 18}.

ومثال تجريد خبرهما (عسى، أوشك)، من أن، وهو قليل في الاستعمال قول الشاعر:

عسى الكرب الذي أمسيت فيه*** يكون وراءه فرج قريب.

وقول الآخر في اقتران خبر أوشك بأن وهو كثير:

ولو سئل الناس التراب لأوشكوا *** إذا قيل هاتوا أن يملوا ويمنعوا[1]

ومثال تجرد خبر أوشك من أن وهو قليل:

يوشك من فر من منيته *** في بعض غراته يوافقها[2].

ففي مثل هذه الشواهد تفضل قاعدة على أخرى بناء على كثرة الاستعمال وقلته فما كان كثير الاستعمال كانت قاعدته هي الأفضل وقد عبر ابن مالك عن ذلك بالأصح.

ومنهج التيسير النحوي يتطلب عدم الوقوف عند لغات هذا الباب القليلة النادرة، بل يكتفى بذكر الاستعمال الغالب والمشهور، فهو الذي تنبني عليه القواعد والأحكام، وقد تناول عباس حسن هذه اللغات كثيرها وقليلها لكن في هامش الكتاب مما يدل على أن قصده هو أن التيسير النحوي الذي دعا إليه هو وغيره يستدعي عدم التطرق إلى التفريعات النحوية أثناء عرض قواعد النحو الأساسية[3].

وقد قال في مقدمة الكتاب وهو يتحدث عن أعلام تيسير النحو في عصره: "فمنهم من ذلل للناشئة لغتهم أو اختصر قاعدته، أو أوضح طريقة تدريسه، أو أراحهم من زائف العلل، وضار الخلاف، أو جمع بين مزيتين أو أكثر من هذه المزايا عظيمة الشأن، لكن - على الرغم من ذلك- لم نر من تصدى للشوائب كلها أو أكثرها ينتزعها من مكانها، ويجهز

[1] البيتان من شواهد ابن عقيل، على شرح الألفية، ج1/ ص327.

[2] من شواهد ابن عقيل، على شرح الألفية، ج1/ ص333.

[3] عباس حسن، النحو الوافي، هامش رقم (03)، ص 624-625.

عليها ما وسعته القدرة ومكنته الوسيلة فيريح المعلمين والمتعلمين من أوزارها، وهذا ما حاولته جاهدا مخلصا قدر استطاعتي، فقد مددت يدي لهذه المهمة الجليلة، وتقدمت لها رابط الجأش وجمعت لها أشهر مراجعها الأصلية..."[1].

وواضح من هذا النص أنه سلك مسلك التيسير وهو ما تجلى في كتابه من خلال تسهيل القواعد واختصارها والنأي عن الخلافات والافتراضات التي تجعل من النحو عملية تعليمية معقدة تضر بالمعلمين والمتعلمين.

وقد اكتفى صاحبا كتاب النحو الواضح بذكر قاعدة كان وأخواتها في إشارة منهما إلى وجوب التخلي عن هذه التفريعات[2].

المسألة التاسعة:

بين الاستعمال والتوهم:

سبق الحديث عن معنى التوهم في المصطلح النحوي وهو أنه لا يعني التخيلات وخطوات الفؤاد وقد منع بعضهم إطلاقه على أي القرآن الكريم واقترح أن يسمى بالعطف على المعنى، لكن تمثلات وتجليات هذا الإجراء تخالف قوانين التقعيد ونظرية العامل المقررة في النحو، ويمكن إرجاع هذا الإجراء النحوي إلى مسائل التأويل والتقدير والحذف في النحو، ويسري هذا الإجراء على أبواب كثيرة من أبواب النحو كالعطف وجموع التكسير والتصغير وأبواب من الصرف.

ومن الأمثلة في القرآن الكريم قوله تعالى: فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ الصَّالِحِينَ "{سورة المنافقون 10}، فظاهر الآية عطف المجزوم وهو (أكن) على المنصوب وهو (أصدق) والقاعدة في عطف النسق، أن المتأخر وهو

[1] عباس حسن، النحو الوافي، ص 4-5.

[2] ينظر: مصطفى أمين وعلي الجارم، النحو الواضح، ص 263-266.

المعطوف يكون تابعا لما قبله في الإعراب، قال العكبري في توجيه الآية: " قوله تعالى وأكون بالنصب عطف على ما قبله، وهو جواب الاستفهام ويقرأ بالجزم حملا على المعنى، والمعنى إن أخرتني أكن"[1]، وجاء في إعراب القرآن الكريم وبيانه "وأكن فعل مضارع مجزوم بالعطف على محل فأصدق فكأنه قيل: "إن أخرتني أصدق"[2].

يلاحظ الفرق بين التوجيه الأول والثاني فالأول عطف على المعنى والثاني عطف على الموضع والمحل، والرأي الثالث لسيبويه نقلا عن شيخه الخليل وهو القول بجزم (أكن) على توهم الشرط الذي يدل عليه المعنى وقد رد هذا التوجيه أبو حيان لأن الشرط غير ظاهر[3]. وهذا الذي رده أبو حيان هو الرأي المشهور عند النحاة[4].

وقد سبق التطرق إلى الخلاف بشأن استعمال هذا اللفظ في القرآن الكريم، فقد أجازه أبو حيان والزركشي ومنعه السمين الحلبي؛ حيث قال: "لا أحب هذا اللفظ مستعملا في القرآن فلا يقال لجزم على التوهم لقبحه لفظا"[5]، وهذا ما يفهم من كلام فخر الدين الرازي حين تناوله إعراب هذه الآية الكريمة، حيث قال إنه معطوف على الموضع أو المحل ولما استشهد ببيت من الشعر وهو:

بدالي أني لست مدرك ما مضى *** ولا سابق شيئا إذا كان جائيا

[1]أبو البقاء العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ص 1225.

[2]محي الدين الدرويش، إعراب القرآن وبيانه، دار ابن كثير دمشق بيروت، ط7، 1420هـ-1999م، ج28/ص 523.

[3]أبو حيان، البحر المحيط، ج 10/ص 184-185.

[4]السمين الحلبي، الدر المصون، ج 10/ ص 344.

[5] المصدر نفسه، ج10/ص 345.

فقال الرازي عن البيت: توهم أنه قال بمدرك فعطف عليه قوله: سابق عطفا على المفهوم ...[1].

أما صاحب خزانة الأدب فكان رأيه وسطيا بوضوح حيث قال: "ويسمى هذا في غير القرآن التوهم، وفي القرآن العطف على المعنى"[2] ، ومن أمثلة التوهم في مباحث الصرف: ما شاع في جموع التكسير كتكسير (فعلة) ومن أمثلتها (سكتة) وهي: بقية من شيء، أو مجموعة من الناس، قيل إن جمع السكت بالمعنى الثاني: إسكات، وأن واحد الأسكات بالمعنى الثاني أيضا: سكتة، على توهم حذف التاء[3].

ومنه التوهم في الأفراد والتثنية والجمع، ولهذا الأخير صلة ببحث التغليب في اللغة العربية، فمثال قيام المفرد مقام المثنى قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ إِن كَانُوا مُؤْمِنِينَ﴾ سورة التوبة الآية 62 }، وذكر صاحب الدر المصون أو جها في تخريج هذه الآية: أحدها: إن رضى الله ورسوله شيء واحد، والثاني أن الضمير عائد على المثنى بلفظ الواحد بتأويل المذكور، والثالث في الكلام تقديم وتأخير تقديره: والله أحق أن يرضوه ورسوله، والرابع: هو أنه حذف خبر الأول وأبقى خبر الثاني، وهو اختيار سيبويه واستحسنه صاحب الدر المصون ...[4].

ووجه التوهم أن مقتضى السياق يستدعي أن تكون الآية حسب القواعد النحوية (أن يرضوهما) لكنه الإعجاز القرآني في أقوى تجلياته، بل وجاء في القرآن الكريم قيام المفرد مقام الجمع كقوله تعالى: ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلًا ثُمَّ لِتَبْلُغُوا أَشُدَّكُمْ {سورة غافر 67}، أي

---

[1] فخر الدين الرازي، مفاتيح الغيب، ج 30/ ص 19.

[2] البغدادي، خزانة الأدب، ج4/ ص158.

[3] ينظر: عبد الفتاح الحموز، توهم النحاة في جمع التكسير، دار جرير الأردن، ط1، 1431هـ-2010م، ص 20-21.

[4] ينظر: السمين الحلبي، الدر المصون، ج6/ ص75.

أطفالا فقام المفرد مقام الجمع وقيام المثنى مقام الجمع كقوله تعالى: " إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ "{سورة الحجرات الآية 10} أي إخوانكم.

قال السمين الحلبي في قوله تعالى من سورة الحج: " ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلًا ثُمَّ لِتَبْلُغُوا أَشُدَّكُمْ"{سورة الحج الآية 05}: "وإنما وحد لأنه في الأصل مصدر كالرضا والعدل فيلزم الإفراد والتذكير قاله المبرد، إما لأنه مراد به الجنس، وإما لأن المعنى: يخرج كل واحد منكم نحو: القوم يشبعهم رغيف أي كل واحد منهم[1]، ويلاحظ التراسل بين مصطلحات التوهم والاحتمال والاستغناء في هذا المبحث.

المسألة العاشرة:

بين الاستعمال والتغليب:

ومن مرتكزات النحاة في تعليل الخارج عن مألوف القاعدة النحوية القول بالتغليب، وهو كما مر بنا ظاهرة لغوية تراسلت في دراستها فنون ومعارف لسانية كالنحو والبلاغة والدلالة ومن أمثلة التغليب في القرآن ما جاء قوله تعالى: " سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ وَسَرَابِيلَ تَقِيكُم بَأْسَكُمْ "{سورة النحل 81}، قال في الدر المصون: قوله تقيكم الحر قيل حذف المعطوف لفهم المعنى، أي والبرد ثم نقل عن الزجاج قوله: " اقتصر على ذكر الحر لأن ما يقيه يقي البرد"[2]، ومن أمثلة تغليب صيغة المفرد قوله تعالى: " قَالَ فَمَن رَّبُّكُمَا يَا مُوسَى "{ سورة طه 49}، أي ويا هارون، وقوله تعالى: " فَلَا يُخْرِجَنَّكُمَا مِنَ الْجَنَّةِ فَتَشْقَى{سورة طه 49}، أي تشقيان.

[1] ينظر: السمين الحلبي، الدر المصون، ج8/ ص 232-233.

[2] ينظر: المصدر نفسه، ج7/ ص 276.

قال صاحب الدر المصون في قوله تعالى (يا موسى) نادى موسى وحده لأنه الأصل، وإنما حذف المعطوف للعلم به[1]، وفي قوله تعالى (فتشقى) قال: "وأسند إليه الشقاوة دونها لأن الأمور معصوبة برؤوس الرجال"[2].

ويلاحظ توارد مصطلحات الحذف والتغليب والاستغناء، وهي من تمظهرات الافتراض التي تتداخل لتشكل مفهوما يكون مؤداه تعليل ما ظاهره الخروج عن القاعدة النحوية.

ومن أمثلة تغليب صيغة المثنى في القرآن قوله تعالى "وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ أَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَـٰهَيْنِ مِن دُونِ اللَّهِ "{سورة المائدة 116}، قال الزركشي: "وإنما المتخذ إلها عيسى دون مريم" [3] فقام المثنى مقام المفرد وقيل "إن النصارى يعتقدون أن خالق المعجزات التي ظهرت على يد عيسى ومريم هو عيسى عليه السلام ومريم والله تعالى ما خلقها البتة"[4].

ومن ذلك قوله تعالى: " ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ "{الملك الآية رقم04} أي كرات قال الزركشي "وإن كان لفظه لفظ التسمية فهو جمع والمعنى كرات لأن البصر لا ينحسر إلا بالجمع"[5]، وقال في الدر المصون: كرتين: نصب على المصدر كمرتين وهو مثنى لا يراد به حقيقته بل التكثير بدليل قوله تعالى بعدها: " يَنقَلِبْ إِلَيْكَ الْبَصَرُ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ "{ الملك الآية رقم04}، أي مزدجرا وهو كليل، وهذان الوصفان لا يأتيان بنظرتين ولا ثلاث، وإنما المعنى كرات، وهذا كقولهم لبيك وسعديك وحنانيك وهذاذيك لا يريدون بهذه

[1] ينظر: السمين الحلبي، الدر المصون، ج8/ ص 46.

[2] المصدر نفسه، ج8/ ص 12.

[3] الزركشي، البرهان، ج3/ ص5.

[4] الرازي، مفاتيح الغيب، ج12/ ص 142.

[5] الزركشي، البرهان، ج3/ ص08.

التثنية الشفع الواحد إنما يريدون التكسير، أي إجابة لك بعد أخرى، وإلا تناقض الغرض والتثنية تفيد التكثير لقرينة كما يفيده أصلها وهو العطف لقرينة كقوله:

لو عد قبر وقبر كنت أكرمهم، أي قبور كثيرة ليتم المدح[1].

وهناك أمثلة جاء بها للاستعمال العربي بثنية واحد، وحقيقة مثناه لفظان متغيران مثل الأبوين فهما أب وأم، والعمرين أبو بكر وعمر والأسودين التمر والماء، ومن أمثلة تغليب الجمع قوله تعالى: " يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا ۖ "{سورة المؤمنون 51}، ويراد بهذا النداء الجمع، المفرد، وهو الرسول صلى الله عليه وسلم، ومن تغليب الذكورة على الإناث: " وَصَدَّقَتْ بِكَلِمَاتِ رَبِّهَا وَكُتُبِهِ وَكَانَتْ مِنَ الْقَانِتِينَ " {التحريم الآية رقم 12} وكان المقتضى: القانتات، قال الزمخشري: لأن القنوت صفة تشمل من قنتت من القبيلتين فغالب ذكوره على إناثه"[2].

ومن صور التغليب: تغليب غير العاقل على العاقل، قوله تعالى: " فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ"{الشعراء الآية رقم 04} ومقتضى القاعدة النحوية خاضعة بدل خاضعين، وهنا تعددت الاحتمالات والتوجيهات والافتراضات النحوية، أبرزها أنه من باب التغليب وقيل في توجيهها المقصود بالأعناق الرؤساء، أو هي على حذف مضاف تقديره أصحاب الأعناق، ومنها: لما أضيفت إلى العقلاء اكتسبت حكمهم، وقيل الأعناق جمع عنق وهم الجماعة من الناس، وقيل أصلها فظلوا لها خاضعين وأقحمت الأعناق لبيان موضع الخشوع[3].

[1] السمين الحلبي، الدر المصون، ج 10/ ص397-380.

[2] الزمخشري، الكشاف، ج4/ ص 132.

[3] السمين الحلبي، الدر المصون، ج8/ ص510-511.

ومثلها قوله تعالى: " رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ "{سورة يوسف 04} وقوله: " قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ "{سورة فصلت 11} وقد قيل في توجيه طائعين أي أتي بما معهما من العقلاء أو عاملهما معاملة العقلاء في الأخبار عنهما والأمر لهما[1]، وهذا الوجه الأخير هو ما تم به توجيه الآية من سورة يوسف[2].

فظاهرة التغليب جيء بها لقصدية الخفة ولكثرة تداولها وقد تداخل في تفسير هذه الظاهرة كل من الحذف والنيابة والاستغناء والقصد وغير ذلك من المبررات النحوية.

المسألة الحادية عشرة:

بين الاستعمال والخفة والثقل:

إن التماس الخفة والنأي عن الثقل هو مقصد أساس قامت على قواعده أنظمه اللغة وضوابطها، فكل ما كثر يبحثون له عن مبرر الخفة، ولو خالف القاعدة، وإن كان بحث الخفة والثقل مظانه في علم الأصوات أكثر، وذلك ما يأتي فيها من مخارج وصفات، إلا أن للنحو حظه من المبحث فيه ومن أمثلة ذلك ظاهرة التغليب التي سبق الحديث عنها فالغرض الأول من الحذف هو التماس الخفة.

ومن ذلك أيضا: حذف أداة النداء كقوله تعالى: " رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا"{سورة آل عمران 11}، وقوله أيضا: " رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً "{سورة البقرة 201}.

ومن باب الخفة تركيب أسماء الأعداد، فأربعة عشر أصلها أربعة وعشر، ومنها حذف نون المضارعة، كقوله تعالى: " وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا "{سورة مريم 20}، ومنها إعراب المضارع المعتل

[1] السمين الحلبي، الدر المصون، ج9/ ص512.

[2] ينظر: المصدر نفسه، ج6/ ص437.

لضرورة الثقل أو الاستثقال ومنها حذف التنوين من الممنوع من الصرف، وغير ذلك من القضايا النحوية.

والخلاصة أن اللغة العربية بطبعها تنحو نحو الخفة، لما فيها من البعد عن الاستثقال والتكلف والحرص على سلامة الذائقة والسليقة العربية.

المسألة الثانية عشرة:

بين الاستعمال والقصد:

سبق أن بينت أن القصد والإرادة والنية هي معان مترادفة في المصطلح النحوي، وعلاقة القصد بالنحو العربي يعود إلى نظرية العامل، وقد أشرت سابقا إلى أن ابن جني قد جعل المتكلم هو العامل نفسه، وأيد ذلك ابن مضاء القرطبي.

لقد كان ابن جني وابن مضاء القرطبي يعنيان بذلك إرادة المتكلم وقصده، فهو الذي يحدد الحركات الإعرابية التي تظهر على التراكيب، وقد ذكر خالد الأزهري في شرحه للأجرومية عند قول المؤلف الكلام هو اللفظ المركب المفيد بالوضع، أن معنى الوضع: "هو جعل اللفظ دليلا على المعنى كما قال بعضهم، قال جمهور الشارحين المراد بالوضع هنا القصد..."[1].

ومعنى هذا أن المتكلم هو المؤثر حقيقة في التراكيب والاستعمالات وتوجيهها نحو ما يقصد، ومن أبرز ما يمثل به في هذا، قول النحاة: "لا تأكل السمك وتشرب اللبن" قال ابن هشام في شرح هذا القول: فإذا أردت بالواو عطف الفعل على الفعل جزمت الثاني، وكان شريك الأول في النهي، كأنك قلت: لا تفعل هذا ولا هذا... وإن أردت عطف مصدر

[1] خالد الأزهري، شرح الأجرومية، ص 16.

الفعل على مصدر مقدر مما قبله، نصبت الفعل بأن مضمرة، وكان النهي حينئذ عن الجمع بينهما، وإذا أردت الاستئناف رفعت الثاني"[1].

يلاحظ قوله: (إذا أردت)، و(إن أردت)، مما يدل على أثر إرادة وقصد المتكلم على إعراب ومعنى هذه العبارة.

وقال ابن الأنباري بعد أن شرح هذا القول أيضا: "وإنما لما قصدوا أن يكون الثاني في غير حكم الأول وحول المعنى حول إلى الاسم... "[2].

ويذكر القصد كعامل مؤثر في باب الإعراب الحكائي فيقال: "قصد لفظه وعرفت الحكاية في الإعراب الحكائي، على أنها ضرب من التغيير إذ كان فيها العدول عن مقتضى عمل العامل"[3].

والمقصود بهذا أن التغيير الحاصل إنما يرجع فيه إلى القصد، وهو حكاية اللفظ على ما كان عليه من قبل، ولها تنزيلات على بعض آيات القرآن الكريم، منها قوله تعالى: " وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تَذْبَحُوا بَقَرَةً "{سورة البقرة 67}، وقوله:قَالَ اللَّهُ إِنِّي مُنَزِّلُهَا عَلَيْكُمْ "{سورة المائدة 115}، وقوله: " وَقَالُوا مَجْنُونٌ وَازْدُجِرَ "{سورة القمر 9}، وقوله: " أَمْ يَقُولُونَ شَاعِرٌ نَّتَرَبَّصُ بِهِ رَيْبَ الْمَنُونِ "{الطور 30}، وقوله: " إِلَّا قَالُوا سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ"{لذاريات 52}.

فمما يلاحظ بقاء هذه الآيات على أصلها، حيث لم تتغير بالحكاية، لكنهم قالوا عن قوله تعالى: " ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا"{سورة مريم 68}، أن (أيهم) قد رفع على الحكاية، وذكروا تخريجات كثيرة لهذه المفردة في الآية الكريمة، منها

---

[1] ابن هشام، شذور الذهب، ص 329.

[2] ابن الأنباري، الإنصاف، ص 556.

[3] ابن يعيش، شرح المفصل، إدارة الطباعة المنيرية مصر، د ت ط، ج4/ ص19.

قول الخليل في إعرابها أن (أيهم) مبتدأ وأشد خبرة وهي استفهامية والجملة محكية بقول مقدر والتقدير لننزعن من كل شيعة المقول فيهم أيهم أشد[1] ، وهذا الرأي استحسنه الرماني[2].

تجدر للإشارة إلى أن ابن الطراوة(ت528هـ) أحدث اصطلاحا نحويا جديدا وهو القصد إليه وهو عامل من العوامل عنده يسري على باب المنصوبات كالاختصاص والتحذير والإغراء والمدح والاشتغال والنداء[3].

ومن التراكيب والعبارات التي تصلح لبيان قصد المتكلم أيضا، العبارة المشهورة (أكلت السمكة حتى رأسها) فكلمة رأسها صالح لأن تتوارد عليه الحركات الإعرابية الثلاث فالجر بمعنى (إلى)، والنصب على العطف، والرفع على الاستئناف[4].

المسألة الثالثة عشرة:

بين الاستعمال والحمل:

يشكل مصطلح (الحمل النحوي) مفهوما يختزل كثيرا من مظاهر التأويل والتعليل، وغيرهما من مرتكزات النحاة للتسويغ للاستعمالات اللغوية التي ندت عن المنظومة القواعدية، وللحمل صور وتمثلات كثيرة في أبواب النحو العربي، فمن ذلك: الحمل على التوهم، وقد مر بنا، والحمل على النظائر، والحمل على النقيض، والحمل على الجوار، والحمل على الموضع وغيرها.

---

[1] ينظر: السمين الحلبي، الدر المصون، ج7/ ص 620.

[2] الرماني، رسالتان في اللغة، طبعة إلكترونية، د ت ط، ص 11.

[3] ينظر: محمد إبراهيم البنا، أبو الحسين بن الطراوة وأثره في النحو، دار بوسلامة للطباعة والنشر والتوزيع تونس، ط1، 1400هـ 1980م، ص 74-76.

[4] ينظر في شرح هذه الجملة: ابن هشام، مغني اللبيب، ج1/ ص 111-116.

فالحمل على النظائر نوع من القياس ومن أمثلته في القرآن حمل المفردات: أولو، وأهلون، وعضين، وعزين، وعليون... حملت على جمع المذكر السالم، قال تعالى: " وَلَا يَأْتَلِ أُولُو الْفَضْلِ مِنكُمْ وَالسَّعَةِ أَن يُؤْتُوا أُولِي الْقُرْبَىٰ " {سورة النور 22}، وقال تعالى: " إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِأُولِي الْأَلْبَابِ "{ سورة الزمر 21}، وقال تعالى: " شَغَلَتْنَا أَمْوَالُنَا وَأَهْلُونَا فَاسْتَغْفِرْ لَنَا "{ سورة الفتح 11}، وقال تعالى: " مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ " { سورة المائدة 89}، وقوله: "جل شأنه: إِلَىٰ أَهْلِيهِمْ أَبَدًا "{ سورة الفتح 12}، وقوله: " الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ "{ سورة الحجر 91}، وقوله: " عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ عِزِينَ " {سورة المعارج 37} وقوله: " كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْأَبْرَارِ لَفِي عِلِّيِّينَ وَمَا أَدْرَاكَ مَا عِلِّيُّونَ "{ سورة المطففين 18-19}، وهناك ألفاظ أخرى استعملت في غير القرآن مثل وابلون وأرضون وغيرهما، فكل هذه الألفاظ حملت على جمع المذكر السالم قال ابن هشام: "و حملوا عليه - يقصد جمع المذكر السالم- ألفاظا"[1]، وذكر الأمثلة السابقة، وقال نحو ذلك في المثنى: "وحملوا عليه في ذلك أربعة ألفاظ"[2].

وفي جمع المؤنث عبر بلفظ الإلحاق فقال "وألحق بهذا الجمع (أولات)"[3]، والملاحظ أن ابن هشام نوَع في اصطلاح الحمل، فتارة يعبر عنه بالإلحاق وأخرى بالحمل، وهي مصطلحات متراسلة بين النحو وأصول الفقه وكلها ترجع إلى نوع من القياس يلجأ إليه في حمل ألفاظ على أخرى وقياس بعضها ببعض.

[1] ابن هشام، قطر الندى، ص 64.

[2] المصدر نفسه، ص 63.

[3] ابن هشام، شذور الذهب، ص67.

ومن الحمل على النقيض القول يمنع تثنية (بعض) ولا جمعه حملا له على (كل) نظرا لتضادهما معنى، قال السيوطي "وقال النحاس في التعليقة لا يثنى بعض ولا يجمع حملا على كل لأنه نقيضه"[1].

كما حملت حروف على أخرى، مثل حمل لا النافية للجنس على (إن)؛ لأنها نقيضتها في النهي والأولى للإثبات والتوكيد، وكل فعل لا يتعدى نقيضه، لا يتعدى هو أيضا حملا عليه، أما الحمل على الجوار فقد قيل بشأن (قتال) في قوله تعالى:" يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ "{سورة البقرة 217}، فقد حملت قراءة الجر فيه على الجوار، نقل عن أبي عبيدة. ورده أبو البقاء بقوله "إن الجوار من مواضع الضرورة أو الشذوذ فلا يحمل عليه ما وجدت عنه مندوحة"[2]، ومثلها قراء الجر "وأرجلكم" في قوله تعالى: " وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ"{المائدة 06}، فقد قيل إنها محمولة على الجوار[3].

والحمل على الموضع أشهر أمثلته قوله تعالى: "وَأَذَانٌ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ "{ سورة التوبة 03}، قال فيها سيبويه "هذا باب ما يكون محمولا على (إن) فيشاركه اسمها ويكون محمولا على الابتداء" لكنه ليس هذا الباب قوله تعالى: "وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِن بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ "{ سورة لقمان 27}، يقول السيرافي: وإنما أحوج سيبويه إلى أن يفسر رفع الجر بالحال، لأن حمل رفع الجر على موضع (إن) لا يحسن... فأما حمل المعطوف على الابتداء

[1] السيوطي، الأشباه والنظائر، ج1/ ص238.

[2] السمين الحلبي، الدر المصون، ج2/ ص389-390.

[3] ينظر: المصدر نفسه، ج4/ ص210-217.

فهو كلام جيد قوي، وذلك أنا لو جئنا بمبتدأ وخبره بعد اسم (إن) وخبره وجعلنا جملة معطوفة على جملة، لكان كلاما جيدا"[1].

المسألة الرابعة عشرة:

بين الاستعمال والإجراء:

سبق الحديث عن الإجراء حيث ذكرنا أنه تغيير يطرأ على صيغة أو وظيفة المفردة، وينعكس هذا التغيير على أبعادها الدلالية والتركيبية والاستعمالية، وتداول النحاة هذا المصطلح في أبواب مختلفة في النحو والصرف، وله علاقة بالحمل والقصد والقياس وغيرها، ففي كتب سيبويه مباحث مستفيضة عن الإجراء وتمثلاته وتطبيقاته، وأول ما نصادفه من الأبواب "باب ما أجري مجرى ليس... وذلك الحرف (ما) تقول ما بعد الله أخاك، وما زيد منطلقا"[2].

وقال السيرافي في شرح الكتاب:" وإنما حملوا (ما) على (ليس) لا تفارقهما في المعنى؛ لأنهما يدخلان لنفي الحال"[3]

يلاحظ أن السيرافي عبر عن الإجراء بالحمل، ثم قال بعدها سيبويه:" وأما بنو تميم فيجرونها مجرى(أما) و(لعل) أي لا يعملونها في شيء، وهو قياس؛ لأنها ليست بفعل"[4]، ثم ذكر أن أهل الحجاز يشبهونها بليس، إذا كان معناها كمعناها وقد مر هذا "[5]، يلاحظ إطلاق سيبويه مصطلح التشبيه عليهما، وعليه فقد تواردت المصطلحات الآتية: الحمل

---

[1] ينظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط2، 1433هـ-2012م، ج2/ ص 472-473.

[2] المصدر نفسه، ج1/ ص322.

[3] المصدر السابق نفسه، ج1/ ص323.

[4] المصدر السابق نفسه، ج1/ ص324.

[5] المصدر السابق نفسه، ج1/ ص326.

والإجراء والتشبيه في هذا الباب، وكذا مصطلح المنزلة والتنزيل؛ حيث قال سيبويه عن البيت:

من صد عن نيرانها *** فأنا ابن قيس لا براح

"فجعلها أي (لا) بمنزلة ليس"[1]، وقال في باب آخر "باب ما يجري على الموضع لا على الاسم الذي قبله" ثم ذكر البيت:

معاوي إننا بشر فأسجح *** فلسنا بالجبال ولا الحديدا

قال السيرافي في شرح الكتاب عن هذا البيت" فحمله على موضع الباء لو لم تكن كأنه قال: فلسنا الجبال ولا الحديدا، والباء زائدة"[2]، ومنه قول العرب المشهور: "هذا جحر ضب خرب"، قال السيرافي: وتختار حمل الشيء على ما يجاوره، حتى قالوا: جحر ضب خرب، فجروا خربا، وهو نعت للجر لمجاورة الضب، فكذلك إذا قلت ليس: زيد بجبان ولا بخيل فأقرب الأسماء من بخيل هو اسم مجرور، والحمل عليه أولى من النصب على المعنى"[3].

وفي كتاب سيبويه أبواب أخرى، منها: "باب ما عمل عمل الفعل فلم يجر مجراه ولم يتمكن تمكنه" [4] وباب: "ما جرى مجرى الفعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين في اللفظ لا في المعنى"[5] وباب: "حروف أجريت مجرى حروف الاستفهام وحروف الأمر والنهي"[6].

---

[1] السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج1/ ص345.

[2] المصدر نفسه، ج1/ ص345.

[3] المصدر السابق نفسه، ج1/ ص345.

[4] المصدر السابق نفسه، ج1/ ص35.

[5] المصدر السابق نفسه، ج2/ ص31.

[6] المصدر السابق نفسه، ج2/ص3.

وخلاصة القول إن الإجراء مسلك نحوي التجأ إليه النحاة لتفسير بعض الظواهر اللغوية، وهو يمثل سعة اللغة العربية ومرونة قواعدها؛ إذ إن الإجراء النحوي شمل أقسام الكلمة من اسم وفعل وحرف، وحتى التراكيب وصيغ الصرف في الوزن وغيرها ومصطلح الإجراء هو الأشهر المستعمل لدى النحاة وقد رافقته مصطلحات أخرى حملت معناه ودلالته، منها: الحمل والمنزلة والشبه، ومؤداها كلها هو تبيان ما يحدثه المتكلم، أو ما يحدث للصيغ اللغوية من تغيير؛ الغرض منه هو إبراز دلالات معينة في التراكيب وفي وظائف هذه المفردات.

المسألة الخامسة عشرة:

بين الاستعمال والنيابة:

النيابة إجراء سلَّطه النحاة على الظواهر اللغوية التي خالفت الأصل، وقد عرف هذا المصطلح قديما بهذا الاسم وهو الأشهر، كما عرف بالبدلية، كما استخدموا في التعبير عنه: قام مقامه، وقع موقعه، ووضع موضعه، وجرى مجراه، وعمل عمله، وبمنزلته، قال سيبويه في باب أنّ وإنّ، قال: "والآخر أن تكون فيه بمنزلة أي" قال السيرافي في الشرح:" وأما أنّ التي بمعنى أي فهي نائبة عن القول، وتأتي بعد فعل في معنى القول وليس بقول"[1]

وقال في باب حروف البدل عن جمع المذكر السالم:" وتبدل الياء مكان الواو والألف في مسلمْين ومسلمين" [2]، فعبر عن النيابة بالبدل، وقد شاع فيما بعد سيبويه إعراب الأسماء الخمسة أو الستة وجمع المذكر السالم والمثنى وجمع المؤنث السالم بأنه إعراب بالنيابة.

قال ابن مالك في الألفية عن إعراب الأسماء الستة:

[1] السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج3/ص382-384.

[2] المصدر نفسه، ج5/ص122.

وارفع بواو وانصبن بالألف *** واجرر بياء ما من الأسماء أصف

قال ابن عقيل في شرح البيت: شرع في بيان ما يعرف بالنيابة...[1]

وقال عن المثنى:

بالألف ارفع المثنى وكلا ***إذا بمضر مضافا وصلا

قال ابن عقيل "ثم ذكر المثنى وهو ما يعرف بالحروف"[2]، أي نيابة الحروف عن الحركات.

وعن جمع المذكر السالم قال:

وارفع بواو وبيا اجرر وانصب *** سالم جمع عامر ومذنب

وقال ابن عقيل: "ذكر في هذا البيت القسم الثالث، وهو جمع المذكر السالم، وما حمل عليه وإعرابه: بالواو رفعا، وبالياء نصبا وجرا"[1].

ومعلوم نيابة الواو عن الضمة في جمع المذكر السالم والأسماء الخمسة أو الستة كما مر، والألف تنوب عن الضمة في المثنى، أما النون فتنوب عن الضمة في الأفعال الخمسة، وأما الفتحة فينوب عنها الألف في الأسماء الخمسة، وينوب عن الكسرة الفتحة في جمع المؤنث السالم، كما تنوب الياء عن الفتحة في التثنية، وتحذف النون نيابة عن الفتحة في الأفعال الخمسة وتنوب الياء عن الكسرة في الأسماء الخمسة وجمع المذكر السالم، وتنوب الفتحة عن الكسرة في الاسم الذي لا ينصرف، وأمثلة هذه الأبواب مفصلة في مظانها من كتب النحو والقواعد، وينوب عن الفاعل نائبه وهو المفعول به أو الجار والمجرور والظرف والمصدر المتصرفان.

وعند النحاة الكوفيين: أن حروف الجر تنوب عن بعضها البعض، بخلاف البصريين، قال ابن هشام: "مذهب البصريين أن أحرف الجر لا ينوب بعضها عن بعض

[1] ابن عقيل، شرح الألفية، ج1/ ص43.

[2] المصدر نفسه، ج1/ ص60.

بقياس، كما أن أحرف الجزم وأحرف النصب كذلك وما أوهم ذلك فهو عندهم إما مؤول تأويلا يقبله اللفظ كما قيل في قوله تعالى: " وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ "{طه الآية رقم 71}، إن (في) ليست بمعنى (على)، ولكن شبه المصلوب لتمكنه من الجذوع بالحال في الشيء، وأما على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف كما ضمن بعضهم شربن في قوله شربن بماء البحر معنى روين، وأحسن في أحسن بمعنى لطف وأما على شذوذ إنابة كلمة على أخرى وهذا الأخير هو محل الباب كله عند أكثر الكوفيين وبعض المتأخرين ولا يجعلون ذلك شاذا ومذهبهم أقل تعسفا"[1]

يلاحظ ميل ابن هشام إلى رأي الكوفيين في مسألة نيابة حروف الجر عن بعضها وقد برر ذلك بقوله ومذهبهم أقل تعسفا، وهذا الرأي هو ما يتواءم مع يسر العربية ومرونتها وتكيفها وهو مذهب القائلين بالتيسير النحوي اليوم.

المسألة السادسة عشرة:

بين الاستعمال واللهجات:

إن قولنا الاستعمال قصدنا مطلق الاستعمال وهو الذي يرتكز على غالب المدونة المسموعة أما اللهجات فهي وإن كانت ضمن الاستعمال اللغوي إلا أنها من قبيلة القليل أو النادر أو الشاذ في الاستعمال وقد جاءت لغات في القرآن الكريم وهي قليلة لكن القرآن الكريم قد أطفأ عليها مسحة القبول والشيوع مثل لغة أكلوني البراغيث وقد لطف مصطلحها ابن مالك حيث استعار لها مصطلحا نبويا وهو قول النبي صلى الله عليه وسلم

[1] ابن هشام، مغني اللبيب ج1/ ص 102-103.

"يتعاقبون فيكم ملائكة"[1] وورودها ثابت في لسان العرب، وتقوت وتعززت أكثر بمجيئها في القرآن الكريم والحديث النبوي، وهذه أمثلة عنها:

قال تعالى: " وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا " {سورة الأنبياء آية 3} وقوله تعالى: " لَيْسُوا سَوَاءً مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَائِمَةٌ يَتْلُونَ آيَاتِ اللَّهِ آنَاءَ اللَّيْلِ وَهُمْ يَسْجُدُونَ " {سورة آل عمران آية 113} وقوله: "ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِّنْهُمْ " {سورة المائدة، الآية:71}، وقوله: " إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا " {سورة الإسراء، الآية:23} في قراءة حمزة والكسائي وخلف، كما وردت قراءات شاذة موضع مختلفة.

أما في الأحاديث فأشهرها قوله صلى الله عليه وسلم: "يتعاقبون فيكم ملائكة"[2]، وبهذا الحديث سمى ابن مالك هذه اللغة كما مر، ومن الأحاديث قوله صلى الله عليه وسلم "أو مخرجي هم"[3]، وقوله: "ما اغبرتا قدما عبد في سبيل الله فتمسه النار" [4]وقوله: " من كن له ثلاث بنات "[5].

---

[1] البخاري، صحيح البخاري، كتاب: التوحيد، باب: فضل صلاة العصر، رقم: 555، ج1/ ص115. ومسلم، صحيح مسلم، كتاب: المساجد ومواضع الصلاة، باب: فضل صلاتي الصبح والعصر: رقم: 632، ج1/ ص439.

[2]المصدر نفسه، كتاب: التوحيد، باب: فضل صلاة العصر، رقم: 555، ج1/ ص115. ومسلم، صحيح مسلم، كتاب: المساجد ومواضع الصلاة، باب: فضل صلاتي الصبح والعصر: رقم: 632، ج1/ ص439.

[3]المصدر السابق نفسه، كتاب: بدء الوحي، باب:كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم؟، رقم: 03. ج1/ ص7. وصحيح مسلم: كتاب: الإيمان، باببدء الوحي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، رقم: 160، 139/1.

[4] المصدر السابق نفسه،كتاب: الجهاد، باب: من اغبرت قدماه في سبيل الله، رقم: 555. 20/4.

[5]ابن ماجه سنن ابن ماجه: باب: بِرِّ الْوَالِدِ، وَالْإِحْسَانِ إِلَى الْبَنَاتِ، الرقم: 3696، 635/4.

وقوله أيضا: " يخرجن العواتق وذوات الخدور"[1]، وغيرها من الأحاديث والآثار التي تؤكد ثبوت هذه اللغة.

إن المتأمل في هذه اللغة يرى أنها قد خالفت الاستعمال الغالب في توحيد الفعل إذا أسند فعل ظاهر مثنى أو جمعا فخالفت هذه اللغة القاعدة، فألحقت بالفعل علامة التثنية والجمع، لتحاك إزاءها آراء وتوجيهات نحوية، فمنهم سلم بوجودها وأطلق عليها لغة "أكلوني البراغيث" وآخرون تأولوا هذه النصوص ووجهوها لتتألف مع القاعدة المتفق عليها حيث حملوا علامة التثنية والجمع فيها على التقديم والتأخير أو البدلية، أما المثبتون لهذه اللغة في القرآن فقال أبو عبيدة: العرب تجوز في كلامهم مثل هذا أن يقولوا: أكلوني البراغيث قال أبو عبيدة : سمعتها من أبي عمر الهذلي في منطقة وكان وجه الكلام أن يقول: "أكلني البراغيث"[2]، وقد نسبها آخرون إلى عدة قبائل عربية وقد وجه أبو عبيدة قوله تعالى: "ليسوا سواء" {سورة آل عمران آية 113} حملا على هذه اللغة التي رواها هو عن العرب وأجازها ابن مالك والسهيلي فقد تبقى أن ابن مالك قد تحدث لها اسما جديدا هو لغة يتعاقبون وقد قال في الألفية:

ويقال سعدا وسعدوا ... والفعل للظاهر بعد مسند[3]

أما السهيلي فقال: "ألفيت في كتب الحديث المروية الصحاح ما يدل على كثر هذه اللغة وكذلك ابن يعيش وأبو حيان[4].

---

[1] البخاري، صحيح البخاري: كتاب: التيمّم، باب: شهود الحائض العيدين ودعوة المسلمين، ويعتزلن المصلى، رقم: 324. 71/1، ومسلم، صحيح مسلم: كتاب: صلاة العيدين، باب: ذكر إباحة خروج النساء في العيدين إلى المصلى وشهود الخطبة، مفارقات للرجال، رقم: 632، 605/2. مع اختلاف يسر.

[2] أبو عبيدة، مجاز القرآن، مطبعة السمادة مصر، ط1، 1374هـ-1954 ج1/ ص101.

[3] ابن عقيل، شرح الألفية، ج2/ ص79.

[4] المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، دار الفكر العربي، ط1، 1422هـ-2001م، ج2/ ص586.

أما من ردها فعلى رأسهم سيبويه وأكثر النحاة، وقد كان لمن رد هذه اللغة تخريجات وتأويلات تأمينا لهذه النصوص التي وردت على هذه المخالفة للقاعدة، فمن أوجه تأويلات قوله تعالى: " لَيْسُوا سَوَاءً "{ سورة آل عمران آية 113}، أن الواو اسم ليس هو سواء خبرها اما قوله تعالى: " ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِّنْهُمْ "{ سورة المائدة آية 41}، فذكر السمين الحلبي أوجها خمسة: الأول على أنها جارية على لغة أكلوني البراغيث وهو وجه ضعيف وغير فصيح عنده والثاني أن واو الجماعة وكثير بدل منه، والثالث نفس هذا التوجيه إلا أن الضمير في هذا الأخير عائد إلى ما بعده والوجه الرابع أن الواو عائد على من تقدم وكثير خبر مبتدأ محذوف قدر بتقديرين العمى والصم كثير منهم كثيرا منهم أما الوجه الخامس فقالوا فيه كثير مبتدأ والجملة الفعلية قبله خبر[1].

يلاحظ على هذا الاختيار النحوي كثرة الافتراضات والتقديرات والتأويلات مع ما يصحب ذلك من التعسف وتطويع النص بغية إخضاعه للقاعدة النحوية بخلاف من قال بصحة لغة أكلوني البراغيث.

وهكذا كان قول الفريقين في بقية النصوص الواردة في هذا الباب وقد قال محي الدين عبد الحميد من المحدثين في هذه اللغة أنها ليست مهجورة في الاستعمال ولا بعيدة عن الفصاحة"[2].

وذكر عبده الراجحي: " أن هذه اللهجة كانت معروفة ومعترفا بها في الفصحى"[3]، وقال رمضان عبد التواب: " وتدل مقارنة اللغات السامية أخوات العربية على أنه في تلك

---

[1] ينظر: ابن السمين الحلبي، الدر المصون، ج4/ ص370-372.

[2] محي الدين عبد الحميد، عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، المكتبة العصرية -بيروت- د ت ط، ج2/ ص105.

[3] عبده الراجحي، اللهجات العربية في القراءات القرآنية، دار المعرفة الجامعية–اسكندرية– د ط، 1996م، ص 187.

اللغات يلحق الفعل علامة التثنية والجمع للفاعل المثنى والمجموع كما تلحقه علامة التأنيث"[1]، وقال أيضا: " وقد بقيت هذه الظاهرة شائعة في كثير من اللهجات العربية الحديثة كقولنا مثلا ظلموني الناس"[2].

بعد هذه النقول والآراء حول هذه الظاهرة، يتبين لنا القول إن خدمة المشروع النحوي الميسر الذي دعا له أعلام لسانيون معاصرون وتبنته المجامع اللغوية في الوطن العربي، يتطلب إعداده وإنجازه أن يجرد عن الاشتغال بقواعد الترجيح، والمدونة العربية متى كانت صحيحة الثبوت والاستعمال خاصة أن المولدين من الشعراء قد درج على لسانهم استعمال هذه اللغة وتداولها ومنهم البحتري وأبو تمام وأبو نواس وأبو فراس الحمداني والشريف الرضي والحريري وغيرهم، فكان من اللازم اعتبار هذه اللغة أو على الأقل عدم تخطئة مستعمليها وإن كانت قليلة وقد ذكر مهدي المخزومي في مشروعه لتيسير النحو هذه اللغة، حيث قال: " وجاز على قلة إلحاق علامة التثنية أو علامة الجمع بالفعل وهو لغة قديمة ما يزال لها آثار في الاستعمال وكذلك كقوله تعالى: " وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا "{سورة الأنبياء، الآية: 03}..."[3].

المسألة السابعة عشرة:

بين الاستعمال والاستغناء:

الاستغناء نوع من أنواع الحذف والإضمار في كتاب سيبويه: "هذا باب ما ينصب فيه المصدر كان فيه الألف واللام أو لم يكن فيه على إضمار الفعل المتروك إظهاره لأنه

---

[1] رمضان عبد التواب، المدخل الى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، مكتبه الخانجي القاهرة، ط3، 1417هـ- 1997م، ص 300.

[2] المصدر نفسه، ص 306_307.

[3] مهدي المخزومي، في النحو العربي قواعد وتطبيق، مكتبة لسان العرب، الإسكندرية مصر، ط3، 1985م، ص 96.

يصير في الإخبار والاستفهام بدل من اللفظ بالفعل كما كان الحذر بدلا من احذر في الأمر"[1].

يلاحظ في هذا النص استعمال سيبويه لمصطلحات: الإضمار، والمتروك وهو بمعنى المستغنى عنه، والبدل فكلها تكون تصورا حول مفهوم الاستغناء الذي يسري على أبواب كثيرة في النحو والصرف وعلق السراب على أمثلة سيبويه في هذا الباب وهي: ما أنت إلا سيرا، و إنما أنت سيرا سيرا ... بقوله: " إنما يقال هذا ونحوه لمن يكثر منه ذلك الفعل ويواصله، واستغنى عن إظهار الفعل بدلالة المصدر عليه"[2]، فهذا الباب تندرج تحته مباحث كثيرة منها: التحذير والإغراء والتخصيص والمدح، وكلها منصوبة بفعل محذوف غير أن ابن مضاء معروف قوله في نفي العوامل لفظية كانت أو معنوية وقد تأثر بذلك كثير من المحدثين من دعاة التيسير النحوي مرتهنين إلى قول ابن مضاء أنه: "يجب أن يسقط من النحو الاختلاف فيما لا يفيد نطقا"[3].

وذكر في باب الحذف أيضا أن: " الزيادة في كلام المتكلمين من غير دليل يدل عليها خطأ بين"[4]، فهو يرفض التقديرات والافتراضات وتحكم النحويين في المحذوف الذي يتم تقديره حسب الخيالات والتوهمات والخلفيات الفكرية والمذهبية إلا أنه يقر بوجود بعض المحذوفات التي لها قرائن يدركها المخاطب من تراكيب النص خاصة ما يتعلق بالقرآن الكريم، يقول ابن مضاء: "والمحذوفات في كتاب الله تعالى لعلم المخاطبين بها كثيرة جدا وهي أن أظهرت تم بها الكلام وحذفها أوجز وأبلغ "[5].

---

[1] السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج2/ ص 225.

[2] المصدر نفسه، ج2/ ص 225.

[3] ابن مضاء، الرد على النحاة، ص 164.

[4] المصدر نفسه، ص 92.

[5] المصدر السابق نفسه، ص 88–89.

وقد أشار السيرافي إلى وجود من يرفض حذف الفعل في مثل باب التحذير يقول في التعليق على مثال سيبويه: "إياك: كأنك قلت: إياك نح وإياك باعد ... هذا الذي ذكره سيبويه من إضمار الفعل الصحيح وبعض النحويين يأباه ويزعم أنه لا مضمرا ينصبه"[1].

ومن المحدثين الذين اكتفوا برأي ابن وضاء مازن المبارك وشوقي ضيف وعبد المتعال الصعيدي وغيرهم ساعين نحو تجديد النحو وتيسيره أمثال تمام حسان وعبد الرحمن ايوب وأمين الخولي ومهدي المخزومي وغيرهم حيث اتفقت كلمتهم على الاستغناء عن العامل وتخليص النحو من الغموض والتعقيد.

وبالحديث عن دعاة التيسير النحوي لابد من الإشارة إلى أن الداعين إلى التيسير اليوم هم مختلفون في مذاهبهم ومشاريبهم مثل ما هو الحال عند القدامى في التنوع والاختلاف، لكن القدامى كان لديهم الاعتزاز بلغتهم وتراثهم اللسان حتى وإن أغرقوا أحيانا في افتراضات وتحملات لا طائلة من ورائها، أما دعاة التيسير النحوي اليوم فهم أقسام لا يشك في قامتهم العلمية وجهودهم اللسانية، لكن منهم قسم آخر حاول جاهدا فك الارتباط بالنحو كليا ورفض الجهد العربي في صيانة اللغة العربية، بل ودعا إلى التحرر من قيود النحو والسير نحو تقنين العاميات في الوطن العربي.

لذا لابد للتيسير النحوي وهو تفكير منطقي يفرضه الواقع التعليمي والتربوي اليوم من جهود جماعية لهيئات يشهد لها بالكفاءة وعدم الاختفاء والتواري وراء الدعوات المغرضة التي تستهدف اللغة العربية التي تمثل الشخصية العربية والفكر العربي واصطباغها بصبغة القداسة الدينية الإسلامية، ومن هذه الهيئات المجامع اللغوية العربية وإنجازاتها التي لا تزال في حاجة إلى إعادة بعث وإحياء للوصول إلى نحو ميسر يكفل للأجيال القادمة إصلاحا نحويا ولسانيا نحو النهوض باللغة والأمة.

[1] السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج2/ ص 169.

3)-تجليات الافتراض النحوي الجدلي في الدرس اللساني العربي:

إن ما سبق ذكره من افتراضات هي من صميم الفكر النحوي العربي، وهي جهود خالصة للعقل العربي في تعامله مع الظاهرة اللغوية بحيثياتها الواقعية والذهنية، لكنَّ ما سأذكره في هذا المبحث هو خاص بالافتراضات الجدلية التي لا طائل وراءها، ولذلك سميتُ هذه الافتراضات "الافتراض النحوي الجدلي " قاصدا بذلك تلك المماراة والملاحاة التي يكون دافعها البحث عن المغالبة دون حجة أو دليل.

وقد استشرى هذا النوع من الجدل في التراث النحوي، حتى تبرم منه كثير من النحاة، بل صار في أزمان قد خلت مصدر رزق وتكسب لما فيه من غموض تهفو النفوس إلى تكشف خباياه وأسراره، ومما يذكر في هذا الصدد أن الجاحظ سأل الأخفش قائلا:" أنت أعلم الناس بالنحو فلم لا تجعل كتبك مفهومة كلها؟ وما بالنا نفهم بعضها ولا نفهم أكثرها؟ وما بالك تقدم بعض العويص وتؤخر بعض المفهوم؟ فأجابه قائلا: "أنا رجل لم اضع كتبي هذه للّه وليست هي من كتب الدين ولو وضعتها على هذا الوضع الذي تدعوني إليه، قلت حاجاتهم إليَّ فيها، وإنما كانت غايتي المنالة... وإنما قد كسبت في هذا التدبير، إذ كنت إلى التكسب ذهبت"[1]. ومثل ذلك قصة ثعلب والمبرد في بغداد، وما كان بينهما من تنافس، ووصل الإغراب إلى القول بأن أحد النحاة قال: كنت أُفتي في الفقه بكتاب سيبويه[2].

وقبل الولوج إلى الترف النحوي هذا، أود الإشارة إلى بعض الروابط والصلات بين النحو العربي والفقه الإسلامي وأصوله، ذلك أني أرى أن هذه الافتراضات إنما نشأت في ظل التراسل بين النحو وعلوم الفقه الإسلامي، وأكثر العلوم الإنسانية التي فشا فيه علم الجدل

---

[1] الجاحظ، كتاب الحيوان، تح عبد السلام محمد هارون، مطبعة مصطفى الباي الحلبي وأولاده بمصر ط2، 1384هـ-1965م، ج1/ ص 91-92.

[2] سيبويه، الكتاب، ج1/ ص 05-06.

والافتراض هو علم الفقه الإسلامي، وذلك جراء التنافس المذهبي، ومحاولة الإلمام بكل النوازل والمستجدات والاستشراف للمسائل المتوقعة والعمل على إيجاد الحلول لها.

ومن أمثلة التراسل بين النحو وعلوم الفقه الإسلامي هو ذلك التشاكل في الاستمداد والاستدلال فالنحو يستمد مادته من طبيعة اللغة، والفقه تعد اللغة ركنا من أركانه، أما من حيث الاستدلال فنجد أنهما متوافقان في المنهج والأصول والمصطلحات، وحتى في الإجراءات والتطبيقات، فمن ذلك التوافق في استمداديتهما من الكتاب والسنة والقياس والاستصحاب والاستحسان وغيرها، وكذلك إجراءات السماع والنقل والرواية والتعليل والتأويل والافتراضات، ومن أبواب التوافق والتحاقل والتلاقح ما يشهده واقعهما المصطلحي من تماثل وتقاطع.

فمن ذلك: مصطلحات: الجائز، الواجب، المكروه، القاعدة، الضابط، الاحتمال، الحمل، القصد الضرورة، النيابة، النية، الشذوذ، الغالب، الأصل، الفرع، النسخ، التعليق، الكناية، الكلام، الظرف...، وحتى التوجهات الظاهرية في الفقه يماثلها مذهب ظاهري في النحو قديم، وبرز أكثر على يد ابن مضاء القرطبي، وابن حزم الظاهري، وهذه بعض الأمثلة الآتية توضح هذا التراسل الحاصل بين النحو العربي والفقه الإسلامي كما تبين النزعة الأصولية الفقهية في الدرس النحوي.

4)-أمثلة عن الافتراضات النحوية الجدلية:

افترض النحاة افتراضات بعضها يؤيدها الاستعمال اللغوي، ولا يصح الكلام دونها، مثل افتراضات حذف الاسم والفعل والحرف وحذف الجملة، غير أن بعض الافتراضات التي قال بها النحاة مردها إلى الإفراط في الافتراض، ومثال ذلك افتراضهم وجود حرف يختص بالإشارة، مع أن العرب لم تجعل لها حرفا، قال ابن عقيل: " ومثال الثاني: (هنا) فإنها

مبنية لشبهها حرفا كان ينبغي أن يوضع، فلم يوضع "[1]، وأراد بالوضع الاستعمال، كما افترضوا وجود فعل ماض للفعلين المضارعين يدع ويذر، قال ابن منظور: " وودعه يدعه: تركه، وهي شاذة، وكلام العرب: دعني وذرني، ويدع ويذر، ولا يقولون: ودعتك ولا ذرتك، استغنوا عنهما بتركتك "[2]، وقال أيضا: " وزعمت النحوية أن العرب أماتوا مصدر يدع ويذر، واستغنوا عنه يترك، والنبي صلى الله عليه وسلم أوضح العرب وقد رويت عنه هذه الكلمة "[3]، يشير إلى حديث النبي صلى الله عليه وسلم: " لينتهين أقوام عن ودعهم الجمعات، أو ليختمن الله على قلوبهم "[4].

يلاحظ أن ماضي الفعلين يدع ويذر مهمل غير مستعمل في كلام العرب، وقد افترض النحاة أن الفعل كان موجودا أو استغنى العرب بمرادفه: ترك، أما المصدر فقد استعمل لكن بقلة كما سبق وروده في حديث نبوي صحيح.

وأمثلة الافتراض الجدلي كثيرة في مباحث النحو والصرف، كما افترضوا وجود (أن) الناصبة في المثل: " تسمع بالمعيدي خير من أن تراه " بنصب تسمع، بأن مضمرة مخالفة لقواعد إضمارها، وهي ورودها بعد حروف الجر الثلاثة: كي، وحتى، ولام التعليل كما قعد ذلك النحاة.

ومن الخلافات الجدلية الخلاف في المصطلح النحوي وهو خلاف لفظي لا تبنى عليه أحكام مثل اختلافهم في تسمية بعض المفعولات مثل المفعول لأجله، فقيل لأجله ومن أجله أو المفعول له، واختلافهم في رافع الفعل المضارع، وقال ابن عقيل في رافع المبتدأ: "

---

[1] ابن عقيل، شرح الألفية، ج1/ ص 32.

[2] ابن منظور، لسان العرب، ج8/ ص 4797.

[3] المصدر نفسه، ص 7497.

[4] مسلم، صحيح مسلم، كتاب: الجمعة، باب: التغليظ في ترك الجمعة، رقم: 865، 591/2.

وهذا الخلاف مما لا طائل فيه"[1]ونقل السيوطي عن أبي حيان قوله في الخلاف الجاري حول الرافع للمبتدأ: "وهذا الخلاف لا يجدي فائدة "[2]، بمعنى أنه لا تنبني عليه أحكام تطبيقية، وقال فيه الشاطبي: " والمسألة على الجملة لا يبنى عليها حكم فالأمر فيها قريب "[3].

فهذه الخلافات والافتراضات هي نوع من ترف البحث العلمي التي ينبغي الاستغناء عنها في تقرير القواعد النحوية، ولهذا كان من قرارات المجامع اللغوية هو ضرورة التخلي والاستغناء عن الخلافات النحوية مثل ذكر العلل الثواني والثوالث وعدم التكلف في البحث عن المقدر، وعدم التطرق لأبواب نحوية تشغل ذهن المتعلمين عن الغرض من تعلم النحو وهو السلامة من اللحن والخطأ[4].

فهذه الافتراضات هي حصيلة تفكير نحوي وجهد علمي لساني مكن النحاة من احتواء الظواهر اللغوية التي تند أحيانا عن القواعد التي نصبها النحاة سلطانا مهيمنا على اللغة أما الافتراضات الأخرى فهي في حقيقتها مظهر من مظاهر الترف النحوي والمعرفي الذي تجده في جميع المعارف والفنون، وهي لا تنبني عليها أحكام نحوية ولا جدوى من ورائها في خدمة اللسان العربي.

---

[1] ابن عقيل، شرح الألفية، ج1/ ص 201.

[2] السيوطي، همع الهوامع، ج1/ ص592.

[3] الشاطبي، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تح محمد إبراهيم البنا، جامعة أم القرى مكة، ط1، 1428هـ-2007م، ج6/ ص 03.

[4] ينظر: شوقي ضيف، مجمع اللغة العربية في خمسين عاما 1934-1984، مجمع اللغة العربية، جمهورية مصر العربية، ط1، 1404هـ1984م، ص 169-180.

خاتمة

إن النحوي وهو يخط طريقه في التأسيس للقواعد النحوية سيصطدم بنصوص لغوية متضاربة، مما يحتم عليه الالتجاء إلى افتراضات علمية مختلفة للتملص من هذه الظواهر التي تعيق نظريته الشمولية في عملية التقنين ووضع الأحكام اللغوية، فلابد له حينئذ وهو يعالج المدونة العربية أن يراعي الضوابط التي تحكم هذا التوقع والاستشراف مرتهنا إلى الفرضيات والاحتمالات ليتحقق له ما يريد.

والنحوي بهذا الوصف والتوصيف يبحث في مقاصد المتكلمين ومنجزاتهم اللغوية، ويسعى جاهدا للمحافظة على قواعد النحو الثابتة وأركانها، كما يمكن للغوي أن يفترض حالات استثنائية كالضرورة والرخصة حتى يلائم القواعد الأصول ويتماشى مع مقصدية المتكلم.

أما الآليات التي يرتكز عليها النحوي في افتراضاته فهي التفكير والتدبر وإمعان النظر واستخدام الوسائل الممكنة حتى الظنية منها.

وهذا يتطلب من المفترض أن يكون ملما بالعلوم العقلية التي تعصم ذهنه عن الخطأ، كما يكون على إحاطة بقواعد النحو حتى لا يصطدم بالنصوص التي تتعارض مع افتراضاته، وأن يكون ممارسا للنحو يعرف مقاصده حتى لا يقع فيما وقع فيه أهل النزعات الفكرية الذين أوغلوا في التأويلات ولي النصوص وتحريفها عن سياقاتها ومقاصدها.

إن الافتراض النحوي العلمي يسهم في تقوية اللغة ويحافظ على قواعدها ومرونتها وملاءمتها مقاصد المتكلمين، ويحقق المصلحة اللغوية ومقتضياتها وذلك بالتيسير والاستحسان والمحافظة على العرف اللغوي، ويضع شروطا صارمة لإبطال التأويلات البعيدة عن روح اللغة، وسد الذرائع أمام المنفلتين والعابثين بطبيعة اللغة العربية.

فمن التراكيب ما تم استحسانه بالضرورة، كرفع الحرج عن الشعراء، ومنها ما كان خاصا بطائفة من الناطقين، كما يجب غلق الأبواب على أصحاب الانفلات اللغوي

ودعوات الحيل ودعاة العامية وإسقاط الإعراب، ومحاولة فرض وتقنين اللهجات العامية للإضرار بخصوصية اللغة العربية.

إن المتأمل في أدلة القاعدة النحوية وما يصحبها من افتراضات علمية يجد أن ذلك يقطع دابر التجديد العامي الذي تولاه بعض أدعياء التيسير اللغوي في هذا العصر، فقد زعم هؤلاء صعوبة التقعيد النحوي، وأنه يحول بين العربية ومسايرة الحضارة والتمدن، غير أن الواقع يثبت قدرة اللغة العربية على التكيف مع كل الوقائع والمستجدات وها هي اليوم تساير الحاسوب والذكاء الاصطناعي بقوة.

إن قواعد النحو العربي قائمة على جناحين أو دليلين: أدلة نقلية هي السماع ومشمولاته، وأدلة عقلية مردها إلى الافتراض العلمي، والافتراض في حقيقته اجتهاد قائم على التوقع والاستشراف، غرضه احتواء وتغطية المدونة العربية المسموعة، وخاصة تلك التي يخالف ظاهرها القواعد النحوية المجمع على اطرادها في اللسان العربي.

بناء على ما تقدم، يمكن إيجاز ما سبق في الآتي:

1- توجيه مباحث الافتراض النحوي العلمي يجعلها أداة لتنزيل الأحكام النحوية تنزيلا سليما على النصوص اللغوية بغية الوصول إلى مقصدية الناطقين لغرض الفهم والإفهام.

2- الافتراض العلمي النحوي مؤداه هو مسايرة اللغة وجعلها أكثر مرونة لكل ما يجد.

3- الافتراض العلمي النحوي هو دعوة إلى الاجتهاد في قواعد اللغة وفق ضوابط وشرائط تقوم على أدلة النحو وقوانينه ومواكبة المستجدات والتوقعات في ضوء مراعاة روح وخصوصية اللغة العربية.

4- لا بد من الاهتمام والعناية بالتراث النحوي العربي ومحاولة تجديده وفق طبيعة اللغة العربية ومقتضياتها.

5- التيسير النحوي ضرورة طبيعية وحاجة تعليمية من أجل التواصل بين الأجيال عبر الحقب الزمانية المتلاحقة.

6-العمل على تصفية الخلافات النحوية من الافتراضات الغريبة والتكلفات الإعرابية العجيبة التي تعيق عملية التعليم والتعلم.

7- العمل على اعتماد القواعد القريبة من طبيعة اللغة العربية، وعدم التعصب لمذهب نحوي على حساب آخر.

8- يبقى النص القرآني المعجز مع لسان السنة النبوية المتعالي يمثلان الأولوية في تقرير القواعد النحوية والتمثيل لها مما يستلزم جعلهما في صدارة النصوص التعليمية.

9- أما الافتراض العلمي النحوي فيبقى اللجوء إليه في المسائل الدقيقة التي تحتاج إلى جهد واجتهاد هو من وظائف المتخصصين في هذا الفن والمتضلعين فيه، وينبغي عدم الخوض فيه لمن هم في المراحل التعليمية الأولى.

الفهـــــــــــــــــــارس

فهرس الآيـــــــــات

الآيـــــــــــــات:	الصفحة
وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ{سورة البقرة الآية رقم 127}	05
الْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ اللَّاتِي لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا{سورة النور، الآية: 60}	06
فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ {البقرة رقم 197}	30
إِنَّ الَّذِي فَرَضَ عَلَيْكَ الْقُرْآنَ {القصص رقم 85}	30
إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ {سورة الحجر الآية 09}	47
ا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ{سورة النساء الآية رقم 01}	49
كُلُّ شَيْءٍ عِنْدَهُ بِمِقْدَارٍ {الرعد الآية رقم 08}	112
خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُ تَقْدِيرًا {الفرقان الآية رقم 08}	112
إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ {القدر الآية رقم 01}	112
هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ {سورة الأعراف الآية رقم 53}	117
وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ {سورة آل عمران الآية رقم 07}	117
هَذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَايَ" {سورة يوسف الآية رقم 100}	117
فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُ كَانَ تَوَّابًا"{سورة النصر، الآية: 03}	117
نِّي أُرِيدُ أَنْ تَبُوءَ بِإِثْمِي وَإِثْمِكَ {المائدة الآية رقم 29}	120
يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ {سبأ الآية رقم 10}	120
سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى {سورة الأعلى رقم 01}	120
وَقَالَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ وَالْإِيمَانَ لَقَدْ لَبِثْتُمْ فِي كِتَابِ اللَّهِ إِلَى يَوْمِ الْبَعْثِ فَهَذَا يَوْمُ الْبَعْثِ وَلَكِنَّكُمْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ {الروم 56 الآية رقم}	120
فَقَدِ احْتَمَلُوا بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا {سورة الأحزاب الآية 58}	128
فَاحْتَمَلَ السَّيْلُ زَبَدًا رَابِيًا {الرعد 17}	128
فَقَدِ احْتَمَلَ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا {النساء 112}	128

فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ الصَّالِحِينَ {سورة المنافقون، الآية: 10}	168
كَلَّا إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ {سورة المطففين رقم 15}	195
كَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا {النساء، 163}	196
فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاءِ مَثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ {النساء الآية رقم 03}	196
أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ {البقرة 258}	198
فَقَدْ آتَيْنَا آلَ إِبْرَاهِيمَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَآتَيْنَاهُم مُّلْكًا عَظِيمًا {النساء 54}	198
إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَاءُ {النساء 48}	200
ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ {الأعراف 54}	201
الرَّحْمَٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ* لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَمَا تَحْتَ الثَّرَىٰ {طه 05-06}	201
وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ لَّا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَٰنُ الرَّحِيمُ {البقرة 163}	202
هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا أَن يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ الْغَمَامِ {البقرة الآية رقم 210}	204
وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا{الفجر الآية رقم 22}	204
قَالُوا أَرِنَا اللَّهَ جَهْرَةً {البقرة الآية رقم 03}	206
وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا {سورة يوسف 82}	208
وَلَمَّا جَاءَ مُوسَىٰ لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ قَالَ رَبِّ أَرِنِي أَنظُرْ إِلَيْكَ قَالَ لَن تَرَانِي وَلَٰكِنِ انظُرْ إِلَى الْجَبَلِ فَإِنِ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرَانِي{سورة الأعراف 143}	208
لَّيْسَ الْبِرَّ أَن تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ {البقرة الآية رقم 77}	216
لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ {سورة البقرة الآية 233}	220
قَالُوا إِنَّ هَٰذَانِ لَسَاحِرَانِ {سورة طه رقم الآية 63}	222
ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّن بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّىٰ حِينٍ{سورة يوسف الآية 35}	224
عَسَى اللَّهُ أَن يَكُفَّ بَأْسَ الَّذِينَ كَفَرُوا{سورة النساء الآية 84}	227
عَسَى اللَّهُ أَن يَعْفُوَ عَنْهُمْ {سورة النساء الآية 99}	227
فَعَسَىٰ أُولَٰئِكَ أَن يَكُونُوا مِنَ الْمُهْتَدِينَ{سورة التوبة الآية 18}	227

قُولَ رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ الصَّالِحِينَ {سورة المنافقون 10}	133-180
للَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ إِن كَانُوا مُؤْمِنِينَ {سورة التوبة الآية 62}	182
ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلًا ثُمَّ لِتَبْلُغُوا أَشُدَّكُمْ {سورة غافر 67}	182
إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ {سورة الحجرات الآية 10}	183
ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلًا ثُمَّ لِتَبْلُغُوا أَشُدَّكُمْ"{سورة الحج الآية 05}	183
سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ وَسَرَابِيلَ تَقِيكُم بَأْسَكُمْ {سورة النحل 81}	183
قَالَ فَمَن رَّبُّكُمَا يَا مُوسَى {سورة طه 49}	183
فَلَا يُخْرِجَنَّكُمَا مِنَ الْجَنَّةِ فَتَشْقَى {سورة طه 49}	183
إِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ أَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ اللَّهِ {سورة المائدة 116}	184
ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ {الملك الآية رقم04}	184
يَنقَلِبْ إِلَيْكَ الْبَصَرُ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ {الملك الآية رقم04}	184
يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا {سورة المؤمنون 51{	185
وَصَدَّقَتْ بِكَلِمَاتِ رَبِّهَا وَكُتُبِهِ وَكَانَتْ مِنَ الْقَانِتِينَ {التحريم الآية رقم 12}	185
فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ{الشعراء الآية رقم 04}	185
رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ {سورة يوسف 04}	186
قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ {سورة فصلت 11}	186
رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا{سورة آل عمران 11}	186
رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً {سورة البقرة 201}	186
وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا {سورة مريم 20}	186
قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تَذْبَحُوا بَقَرَةً {سورة البقرة 67}	188
لَ اللَّهُ إِنِّي مُنَزِّلُهَا عَلَيْكُمْ {سورة المائدة 115}	188

وَقَالُوا مَجْنُونٌ وَازْدُجِرَ {سورة القمر 9}،	188
يَقُولُونَ شَاعِرٌ نَّتَرَبَّصُ بِهِ رَيْبَ الْمَنُونِ {الطور 30}	188
إِلَّا قَالُوا سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ{لذاريات 52}	188
ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا{سورة مريم 68}	188
وَلَا يَأْتَلِ أُولُو الْفَضْلِ مِنكُمْ وَالسَّعَةِ أَن يُؤْتُوا أُولِي الْقُرْبَىٰ {سورة النور 22}	190
إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِأُولِي الْأَلْبَابِ {سورة الزمر 21}	190
شَغَلَتْنَا أَمْوَالُنَا وَأَهْلُونَا فَاسْتَغْفِرْ لَنَا {سورة الفتح 11}	190
مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ {سورة المائدة 89}	190
ن أَهْلِيهِمْ أَبَدًا {سورة الفتح 12}	190
الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ {سورة الحجر 91}	190
عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ عِزِينَ {سورة المعارج 37}	190
كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْأَبْرَارِ لَفِي عِلِّيِّينَ وَمَا أَدْرَاكَ مَا عِلِّيُّونَ {سورة المطففين 18-19}	190
يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ {سورة البقرة 217}	191
مْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ{المائدة 06}	191
أَذَانٌ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ {سورة التوبة 03}	191
وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِن بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ "{سورة لقمان 27}	191
وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ {طه الآية رقم 71}	196
وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا {سورة الأنبياء آية 3}	197-200
سُوا سَوَاءً مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَائِمَةٌ يَتْ آيَاتِ اللَّهِ آنَاءَ اللَّيْلِ وَهُمْ يَسْجُدُونَ {سورة آل عمران آية 113}	197
ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِّنْهُمْ{سورة المائدة، الآية:71}	197
إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا {سورة الإسراء، الآية:23}	197

فهـــــــــــارس الأحاديث

الحديـــــــــث:	الصفحة
أرشدوا أخاكم فقد ضل	54
من لم يجمع الصيام قبل الفجر فلا صيام له	77
اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل	117
سبحانك اللهم ربنا ولك الحمد اللهم اغفر لي، يتأول القرآن	117
إن قعر جهنم سبعين خريفا	154
إن من أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون	174
يتعاقبون فيكم ملائكة	197
أو مخرجي هم	197
ما اغبرتا قدما عبد	197
من كن له ثلاث بنات	197
يخرجن العواتق وذوات الخدور	198
لينتهين أقوام عن ودعهم الجمعات، أو ليختمن اللّه على قلوبهم	205

فهرس المصادر والمراجع

القرآن الكريم-روايتا ورش وحفص-

****

كتب الحديث:

-ابن ماجة - سنن ابن ماجه، تحق: شعيب الأرناؤوط، ط1، 1430هـ2009م، دار الرسالة العالمية.

-أبو داود، رسالة أبي داود إلى أهل مكة وغيرهم في وصف سننه، تحق: محمد الصباغ، دار العربية، بيروت د ت ط.

-النسائي، السنن الكبرى، تحق: حسن عبد المنعم شلبي، أشرف عليه: شعيب الأرناؤوط، قدم له: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان، ط1، 1421هـ2001م.

- الحاكم، المستدرك على الصحيحين، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت ط1، 1411هـ1990م.

- البخاري، صحيح البخاري، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط1، 1422هـ.

- الترمذي، سنن الترمذي، تعليق ناصر الدين الألباني، مطبعة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، د ت ط.

-مسلم، المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د ت ط.

****

1. إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، مطبعة نهضة مصر، د ت ط.

2. إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو مصرية، ط3، 1966م.

3. إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، مؤسسة هنداوي، د ط، القاهرة، 2012م.
4. ابن أبي صبيعة، عيون الأنباء في طبقات الأطباء، تح امرؤ القيس بن الطحان، المطبعة الوهبية مصر، ط1، 1299هـ 1882م.
5. ابن آجروم، شرح خالد الأزهري مع حاشية العلامة ابن الحاج، دار الفكر بيروت، د ط، 1437هـ-2015م.
6. ابن الأنباري لمع الأدلة، تحقيق سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، د ط، 1377هـ1957م.
7. ابن الأنباري، أسرار العربية، تحقيق محمد بهجت البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي دمشق، د ط ت.
8. ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب، تحقيق سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية سنة1377هـ 1957م.
9. ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، تحقيق محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، د ت ط.
10. ابن الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، دار الفكر العربي القاهرة، د ط، 1414هـ-1998م.
11. ابن الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، مكتبة المنار الأردن، ط3 1985م.
12. ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، د ت ط.
13. ابن العماد، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، دار ابن كثير دمشق، ط1، 1988م.

14. ابن جزي، تقريب الوصول إلى علم الأصول، تحقيق محمد علي فركوس، دار التراث الإسلامي الجزائر، ط1، 1410هـ-1990م.
15. ابن جني، الخصائص، تح محمد علي النجار، دار الكتب المصرية د ت ط.
16. ابن جني، اللمع في العربية، دار مجدلاوي للنشر مصر، د ط، 1988م.
17. ابن جني، المنصف في شرح التصريف، إدارة إحياء التراث القديم، ط1، 1373هـ-1954م.
18. ابن جني، سر صناعة الإعراب، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم دمشق، ط2، 1413هـ-1993م.
19. ابن حجر، نزهة النظر شرح نخبة الفكر، تحقيق نور الدين عتر، مطبعة الصباح دمشق، ط1، 2000م.
20. ابن حزم، الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق أحمد شاكر، دار الآفاق الجديدة بيروت، د ت ط.
21. ابن حزم، الفصل في الملل والأهواء والنحل، تحقيق، يوسف البقاعي، دار إحياء التراث العربي، ط1، 2002م.
22. ابن خلدون، المقدمة، المؤسسة التونسية للنشر-المؤسسة الوطنية للكتاب-الجزائر 1984م.
23. ابن سلام الجمحي، طبقات فحول الشعراء، دار الكتب العلمية بيروت، 1422هـ-2001م.
24. ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة، تحقيق علي فودة، مكتبة الخانجي القاهرة، ط1، 1450هـ1932م.
25. ابن طباطبا، عيار الشعر، دار الكتب العلمية بيروت، ط2/1426/2005م.

26. ابن عصفور، المقرب، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني بغداد، د ت ط.
27. ابن عقيل، شرح الألفية، تحق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، ط16، 1399هـ-1979م.
28. ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة، تحق السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى الباي الحلبي وشركاه القاهرة د ت.
29. ابن فارس، معجم المقاييس اللغوية، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الفكر بيروت، د ط ت.
30. ابن قيم الجوزية، مدارج السالكين، دار الكتب العلمية – لبنان- ط 2، 1408هـ -1988م.
31. ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، تحقيق شوقي ضيف، دار الفكر العربي، ط1، 1947م.
32. ابن منظور، لسان العرب، طبعة دار المعارف القاهرة، ط2، د ط ت.
33. ابن نجيم، الأشباه والنظائر، دار الفكر ط2، د ط، 1999م.
34. ابن هشام الأنصاري، الإعراب عن قواعد الإعراب، تحقيق رشيد عبد الرحمن العبيدي، دار الفكر، ط1، 1390هـ 1970م.
35. ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، دار الفكر، د ت ط.
36. ابن هشام، أوضح المسالك، دار الفكر سنة 1427-2007م.
37. ابن هشام، شذور الذهب، المكتبة العصرية، بيروت، ط 1 1416 هـ-1995م.

38. ابن هشام، قطر الندى وبل الصدى، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع القاهرة، 2004م.
39. ابن يعيش، شرح المفصل، إدارة الطباعية المنيرية مصر د ت ط.
40. أبو البقاء العكبري، التبيان في إعراب القرآن، طبعة عيسى البابي وشركاؤه د ت ط.
41. أبو البقاء الكفوي، الكليات، دار الحديث، القاهرة سنة 1435هـ2014م.
42. أبو الحسين إسحاق بن إبراهيم بن سليمان ابن وهب الكاتب، البرهان في وجوه البيان، تحقيق حفني محمد شرف، مطبعة الرسالة، د ت ط.
43. أبو الطيب اللغوي، مراتب النحويين، مكتبة نهضة مصر ومطبعتها، القاهرة د ت ط.
44. أبو الفرج الأصبهاني، الأغاني، دار صادر بيروت، ط3، 1429 هـ-2008م.
45. أبو القاسم الزجاجي، مجالس العلماء، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، ط3، 1999م.
46. أبو بكر السراج، الأصول في النحو، تحقيق الفتلي، مؤسسة الرسالة بيروت، ط3، 1996م.
47. أبو بكر بن محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي، طبقات النحويين واللغويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط2، 1984م.
48. أبو حامد الغزالي، المستصفى، المكتبة العصرية بيروت، د ت ط.
49. أبو حامد الغزالي، معيار العلم في المنطق، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2 1434هـ-2013م.

50. أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، دار القلم دمشق ط 1، 1422هـ -2002م.
51. أبو حيان التوحيدي، الإمتاع والمؤانسة، المكتبة العصرية، بيروت، 2011/1432م.
52. أبو حيان، البحر المحيط، دار الكتب العلمية بيروت، ط1413،1 هـ-1993م.
53. أبو عبد اللّٰه السلمي، الضوابط الكلية فيما تمس إليه الحاجة من العربية، تحقيق: محمد بن نجم بن عواض السيالي، جامعة أم القرى-مكة- د ت ط.
54. أبو عبد اللّٰه محمد بن الطيب الفاسي، فيض الانشراح من روض طي الاقتراح، تحقيق محمد يوسف فجال، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث الإمارات العربية المتحدة، ط1، 1421هـ-2000م.
55. أبو عبيدة، مجاز القرآن، مطبعة السمادة، مصر ط1 1374هـ-1954م.
56. أبو علي الفارسي، التكملة، تحقيق كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت لبنان، ط2، 1419هـ 1999م.
57. أبو منصور الأزهري، تهذيب اللغة، تحقيق عبد السلام محمد هارون، المطبعة العربية الحديثة القاهرة د ت ط.
58. أثير الدين الأبهري، مغني الطلاب، شرح متن إيساغوجي، تحقيق محمود رمضان البوطي، دار الفكر-دمشق- ط1، د ت.
59. الآجري، سؤالات الآجري لأبي داود في الجرح والتعديل، تحقيق عبد العليم البستي، ط2، د.ت

60. أحمد الهاشمي، القواعد الأساسية للغة العربية، دار الكتب العلمية، بيروت، د ت ط.

61. أحمد طاهر حسنين، النظرية اللغوية عند العرب، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 2010م.

62. أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب، عالم الكتب ط 6، سنة 1988م.

63. الأشموني، شرح الألفية مع حاشية الصبان، المكتبة العصرية بيروت، 1439هـ-2018م.

64. الآمدي الإحكام في أصول الأحكام، دار الصميعي السعودية، ط1 1424هـ2003م.

65. أندريه لالاند، موسوعة لالاند الفلسفية، منشورات عويدات، بيروت ط2، 2001م.

66. البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق، مكتبة الخانجي القاهرة د ت ط.

67. البناني، حاشية البناني على جمع الجوامع، دار الفكر، ط1، 2012/1433م.

68. البيهقي، الأسماء والصفات، دار الكتب العلمية، بيروت د ت ط.

69. تاج الدين ابن السبكي، جمع الجوامع، تحقيق عقيلة حسين، دار ابن حزم، ط1، 2011/1432م.

70. تمام حسان، الأصول دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب –النحو- فقه اللغة -البلاغة- عالم الكتب القاهرة،1420هـ2002م.

71. التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، 1996م.
72. التواتي بن التواتي، المدارس اللسانية في العصر الحديث ومناهجها في البحث، دار الوعي الجزائر 2015.
73. الجاحظ، كتاب الحيوان، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مطبعة مصطفى الباي الحلبي وأولاده بمصر، ط2، 1384هـ1965م.
74. الجرجاني، معجم التعريفات، تحقيق محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، د ت ط.
75. جمال الدين بن مالك، شرح الكافية الشافية، تحقيق عبد المنعم أحمد هريري، دار المأمون للتراث ط1، 1402هـ1982م.
76. جميل صليبا، المعجم الفلسفي، دار الكتاب اللبناني، د ط، 1982م.
77. الجوهري، الصحاح، دار الحديث القاهرة 1430هـ-2009م.
78. حسن خميس الملخ، تقنيات الإعراب في النحو العربي، ط1، عالم الكتب الحديث، الأردن، د ط 2015م.
79. الحموي، غمز عيون البصائر، إدارة القرآن والعلوم الإسلامية، باكستان، ط2، 1424هـ.
80. خالد الأزهري، موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، دار الغوثاني دمشق، ط1، د ت ط.
81. خالد عبد الكريم جمعة، شواهد الشعر في كتاب سيبويه، الدار الشرقية مصر، ط2، 1989م.

82. خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، مطبوعات جامعة الكويت 1974، د ط.

83. خديجة الحديثي، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث، دار الرشيد للنشر، منشورات دار الثقافة والإعلام الجمهورية العراقية، 1981م.

84. الخضري، حاشية الخضري على ابن عقيل، دار الفكر د ت ط.

85. الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، مادة (عل) دار الرشيد، بغداد، 1980م.

86. خليل بن إسحاق المالكي، مختصر خليل، دار الفكر،1401-1981م.

87. الرازي، أساس التقديس في علم الكلام، مكتبة الكليات الأزهرية، تحقيق أحمد حجازي السقا، د ط، 1406هـ-1986م.

88. الر ماني، ا لجامع لع لم ال قرآن، دار الك تب العلم ية ب يروت لب نان، د ط 1971م.

89. الرماني، الحدود في النحو، د ت ط.

90. الرماني، رسالتان في اللغة د ت ط.

91. رمضان عبد التواب المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي مكتبه الخانجي القاهرة ط3، 1417هت-1997م.

92. رمضان عبد التواب، التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1417هـ-1997م.

93. رمضان عبد التواب، فصول في اللغة العربية، مكتبة الخانجي القاهرة، ط6، 1420هـ1999م.

94. الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس بيروت، ط3 ،1399هـ1979م.

95. الزركشي، البحر المحيط في أصول الفقه، تحرير عبد القادر عبد الله العاني، وراجعه: عمر سليمان الأشقر، دار الصفوة مصر د ط، 1413هـ1992م.

96. الزركشي، البرهان في علوم القرآن، دار الحديث القاهرة، د ط، 1427هـ2006م.

97. الزركشي، معنى لا إله إلا الله، تحقيق علي محي الدين علي القره داغي، دار الاعتصام، د ت ط.

98. الزمخشري، الكشاف، دار المعرفة، بيروت، د ت ط.

99. زين الدين شعباني بن محمد القرشي الآثاري، كفاية الغلام في إعراب الكلام، تح زهير زاهد وهلال ناجي، عالم الكتب، ط1، 1407هـ-1987م.

100. سعد الدين التفتزاني، التلويح على التوضيح، مطبعة شمس الحرية، د ت ط، م.

101. سعيد الأفغاني، في أصول النحو، طبع المكتب الإسلامي بيروت 1987، د ت ط.

102. السمين الحلبي، الدار المصون، تحقيق أحمد محمد الخراط، دار القلم دمشق، د ت ط.

103. سيبويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة ط3، 1408هـ-1988م.

104. السيرافي، شرح كتاب سيبويه، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان-ط2، 1433هـ-2012م.

105.السيوطي، الأشباه والنظائر، دار الكتب العلمية، بيروت، د ت ط.
106.السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، دار البيروتي، ط2، 1427 هـ-2006م.
107.السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، المكتبة العصرية بيروت، د ط، 1406هـ-1986م.
108.السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، مطبعة عيسى الباي الحلبي وشركاؤه، ط1، د ت.
109.الشاطبي، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق محمد إبراهيم البنا، جامعة أم القرى مكة، ط1، 1428هـ-2007م.
110.الشاطبي، الموافقات، تحقيق أبو الفضل الدمياطي أحمد بن علي، دار الغد الجديد، القاهرة، ط1، 1432هـ2011م.
111.الشريف المرتضى، الأمالي، دار الفكر العربي القاهرة د ت ط.
112.شوقي ضيف، مجمع اللغة العربية في خمسين عاما 1934-1984، مجمع اللغة العربية، جمهورية مصر العربية، ط1، 1404هـ1984م.
113.صالح بلعيد في أصول النحو، دار هومه الجزائر، 2012م.
114.الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، المكتبة العصرية بيروت لبنان د ط، 1439هـ-2018م.
115.الطبرسي، مجمع البيان، في تفسير القرآن، دار مكتبة الحياة بيروت، د ت ط.
116.الطبري، تفسير الطبري، تحقيق د بشار عواد عصام فارس الحرستاني، مؤسسة الرسالة بيروت ط 1، 1415هـ-1994م.

117.الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، دار المعارف ط2، د ت ط.
118.عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف بمصر ط 3 د ت.
119.عبد الحليم قابة، القراءات القرآنية، دار الغرب الإسلامي بيروت، ط1، سنة 1999م.
120.عبد الرحمن الثعالبي، الجواهر الحسان، دار إحياء التراث العربي لبنان، ط1، 1997م.
121.عبد الرحمن حاج صالح، السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة، المؤسسة الوطنية للفنون الوطنية-وحدة الرغاية الجزائر، د ط، 2012م.
122.عبد الرحمن السيد، مدرسة البصرة النحوية، كلية دار العلوم، القاهرة ط1 د ت.
123.عبد الرحمن حاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية الرغاية –الجزائر، 2012م.
124.عبد الرزاق الصاعدي، شبهة الوضع في شواهد ابن مالك، الشعرية قراءة في تاريخها ومآلاتها، ط1، إليكترونية، 2020م.
125.عبد العال سالم مكرم، المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة، دار الشروق القاهرة، ط1، 1400هـ-1980م.
126.عبد الفتاح أحمد الحموز، التأويل النحوي في القرآن الكريم، مكتبة الرشيد، الرياض، د ت ط.
127.عبد الفتاح الحموز، توهم النحاة في جمع التكسير، دار جرير الأردن، ط1، 1431هـ- 2010م.

128.عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية الرغاية -الجزائر- 1991م.

129.عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي، ائتلاف النصرة، عالم الكتب، ط1 1407-1987م.

130.عبد الوهاب حسن محمد، التغليب في القرآن الكريم، طبعة إليكترونية، د ت ط.

131.عبده الراجحي، اللهجان العربية في القراءات القرآنية، دار المعرفة الجامعية – الإسكندرية د ط 1996م.

132.عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، دار النهضة العربية-بيوت-1979م.

133.العكبري، مسائل خلافية في النحو، مكتبة الآداب، القاهرة، ط3 1428هـ2007م.

134.علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، دار غريب القاهرة، ط1، 2007م.

135.علي الجارم ومصطفى أمين، النحو الواضح د ت ط.

136.فخر الدين الرازي، مفاتيح الغيب، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ط1، 1401هـ-1981م.

137.الفيروز آبادي، القاموس المحيط، دار الحديث القاهرة، د ط، 1429 هـ-2008م.

138.فيصل بن علي المنصور، تدليس ابن مالك في شواهد النحو: عرض واحتجاج، دار الألوكة للنشر، ط1، 2014م.

139.الفيومي، المصباح المنير، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 1417 هـ-1996م.

140.القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، مكتبة وهبة القاهرة، ط3 د ت ط.

141.القرافي، الفروق، تحقيق عمر حسن القيام، مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان، ط1، 1424هـ2003م.

142.القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، دار الغد الجديد، ط1، 1439-2018م.

143.قطب مصطفى سانو معجم مصطلحات أصول الفقه-عربي إنجليزي-، دار الفكر المعاصر بيروت ط1، 1420هـ-2000م.

144.القفطي في إنباه الرواة على أنباه النحاة، دار الفكر العربي القاهرة، ط1، 1986م.

145. مازن المبارك، العلمة النحوية نشأتها وتطورها، المكتبة الحديثة، ط1، 1385هـ-1965م.

146.المبرد، الكامل في اللغة والأدب، مؤسسة المعارف، د ت ط.

147. مجدي محمد حسين، من تاريخ النحو العربي، مؤسسة حورس الدولية-الإسكندرية- 2010م.

148.محمد إبراهيم البنا، أبو الحسين بن الطراوة وأثره في النحو، دار بوسلامة للطباعة والنشر والتوزيع تونس ط1، 1400هـ-1980م.

149.محمد الخضر حسين، القياس في اللغة العربية، المطبعة السلفية ومكتبتها، القاهرة د ت، 1353هـ.

150.محمد الطيب الفاسي، شرح كفاية المتحفظ، تحقيق على حسن البواب، دار العلوم للطباعة والنشر السعودية، 1983م.

151.محمد أمين عبد اللّٰه الإثيوبي الهرري البويطي السلفي، الباكورة الجنية من قطاف متن البيقونية، مطابع الصفا مكة، د ت.

152.محمد حسن عبد العزيز، كتاب سيبويه مادته ومنهجه وآثاره العربية والإسلامية ومكانته في علم اللغة والحديث، دار السلام مصر، ط2، 2016م.

153.محمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، مؤسسة الرسالة، دار الفرقان بيروت، ط1، 1405هـ-1985م.

154.محمد عبد الفتاح الخطيب، ضوابط الفكر النحوي، دار البصائر-القاهرة –د ت ط.

155.محمد عبد الفتاح الخطيب، ضوابط الفكر النحوي، دار البصائر-القاهرة –د ت ط.

156.محمد عيد، أصول النحو العربي، عالم الكتب، القاهرة، ط5، 1427 هـ-2006م.

157.محمد مختار ولد اباه، تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، دار الكتب العلمية بيروت لبنان 2008م.

158.محمود الطحان، أصول التخريج ودراسة الأسانيد، دار القرآن الكريم بيروت، د ت ط.

159.محمود حامد عثمان، القاموس المبين في اصطلاحات الأصوليين، دار الزاحم السعودية، ط1، 1423هـ2002م.

160.محمود سليمان ياقوت، إعراب القرآن الكريم، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، د ت ط.

161.محمود فهمي زيدان، الاستقراء والمنهج العلمي، دار الجامعات المصرية، د ت ط.

162.محي الدين الدرويش، إعراب القرآن وبيانه، دار ابن كثير دمشق بيروت، د ط7، 1420هـ-1999م.

163.محي الدين عبد الحميد، عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، المكتبة العصرية -بيروت- د ت ط.

164.المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، دار الفكر العربي ط1، 1422هـ-2001م.

165.مصطفى الشكعة، المغرب والأندلس آفاق إسلامية وحضارة إنسانية ومباحث أدبية، دار الكتاب المصري، ط1، 1407هـ-1987م.

166.مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، المكتبة العصرية، بيروت ط 32، 1417هـ – 1996م.

167.المعجم الفلسفي، مجمع اللغة العربية، القاهرة سنة 1979م.

168.المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، ط4، 1425هـ2004م.

169.مناع القطان، مباحث في علوم القرآن، مكتبة وهبة القاهرة، د ت ط.

170.مناهج المستشرقين في الدراسات العربية الاسلامية، المنظمة العربية للثقافة والعلوم، مكتب التربية العربي لدول الخليج، طبعة إدارة الثقافة، 1985م.

171.مهدي المخزومي في النحو العربي قواعد وتطبيق ط3، 1985م.

172.النحاس، إعراب القرآن، دار المعرفة بيروت، ط2، 1429هـ ـ2008م.

173.النووي، شرح صحيح مسلم، دار الغد الجديد ط1، 1435هـ – 2014م.
174.وهبة الزحيلي، أصول الفقه الإسلامي، دار الفكر دمشق ط15، سنة 2007م.
175. ياقوت الحموي، معجم الأدباء، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1993م.

رسائل دكتوراه ومقالات جامعية:

176.أمين علي السيد، الاتجاهات النحوية في الأندلس وأثرها في تطوير النحو، جامعة القاهرة كلية دار العلوم، رسالة دكتوراه 1964م.
177.عبد الرحمن بن أحمد بن محمد بن حزام المقرمي، الترجيحات النحوية لجلال الدين السيوطي في همع الهوامع شرح جمع الجوامع، جمهورية السودان، رسالة دكتوراه 1430هـ-2009م.
178.محمد إبراهيم خليفة الشوشتري، دراسة أهم ضوابط تشخيص القياس (في الدرس النحوي) مقال في مجلة دراسات في اللغة العربية وآدابها، مجلة فصلية محكمة، تصدر بالاشتراك بين جامعتي سمان في إيران وجامعة تشرين بسوريا، عدد 05، 2011م.

فهرس الموضوعات:

العنوان	الصفحة
البسملة	
الإهداء	
الشكر	
مقدمة	أ-د
مدخل مفاهيم أساسية	33-04
مفهوم القاعدة في اللسان العربي والاصطلاح العلمي	05
تعريف القاعدة في اللغة	06-05
القاعدة في الاصطلاح العلمي العام	06
بين القاعدة النحوية ومصطلحي الأصل والفرع	10-07
القاعدة النحوية	11-10
القاعدة عند علماء أصول الدين وأصول الفقه	13-12
مصطلحات مرادفة للقاعدة أو القواعد	19-13
المقاييس	14-13
القوانين	15-14
الضوابط	17-15
المعيار	19-17
القاعدة والأشباه والنظائر والفروق	20-19
بين القاعدة والنظرية	21-20
القاعدة النحوية ونظرية النظم	21

تعريف النحو	23-22
مصطلحات مرادفة للنحو	24-23
أسباب نشأة النحو	25-24
النحو العربي والمنطق الأرسطي	27-25
مفهوم الاستعمال	30-27
مفهوم الافتراض في النحو العربي ومصطلحاته	31-30
مفهوم الفرضية	32-31
مصطلحات الافتراض النحوي	33-32
الفصل الأول: القاعدة النحوية في ضوء الاستعمال اللغوي	93-34
أدلة ومصادر القاعدة النحوية	36
مفهوم الفصاحة والسليقة	37-36
تعريف الاستقراء	38
تعريفه لغة	38
تعريفه اصطلاحا	41-38
تعريف السماع	45-42
تعريفه لغة	42
تعريف السماع اصطلاحا	45-42
أنواع السماع	46-43
القرآن الكريم والقراءات القرآنية	46
تعريف القرآن الكريم	46
القراءات القرآنية	47-46
موقف النحاة من الاحتجاج بالقراءات	53-47
الحديث النبوي الشريف	55-53
تعريف الحديث لغة	53

تعريفه اصطلاحا	55-53
موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف	63-55
كلام العرب شعرا ونثرا	70-63
الشعر العربي	63
تعريفه لغة	63
تعريفه اصطلاحا	64
مواقيته الزمانية والمكانية	66-64
الضوابط العامة والخاصة لقبول الشعر ورده	68-66
النثر	68
النثر لغة	68
النثر اصطلاحا	69-68
شرائط الاحتجاج بالنثر	70
القاعدة النحوية بين درجات ودركات الاستعمال	73-70
رأي المحدثين في عصر الاحتجاج	75-73
مفهوم المثال النحوي	77-75
المثال لغة	76
المثال في الاصطلاح النحوي	77-76
الإجماع النحوي	81-77
تعريف الإجماع	77
الإجماع لغة	78-77
الإجماع في الاصطلاح النحوي	78
شروط الإجماع النحوي	79-78
مسائل من الإجماعات النحوية	80-79
موقف النحاة قديما وحديثا من دليل الإجماع	81-80

الاستصحاب	83-81
تعريف الاستصحاب لغة	81
تعريفه اصطلاحا	82
مسائل من الاستصحاب النحوي	83-82
موقف النحاة من الاستصحاب قديما وحديثا	83
الاستحسان	87-83
تعريفه لغة	83
تعريفه اصطلاحا	85-83
مسائل من الاستحسان النحوي	87-86
القياس النحوي	93-87
مفهوم القياس	91-89
تعريفه لغة	89
تعريفه اصطلاحا	91-89
أركان القياس النحوي	92-91
رأي النحاة قديما وحديثا في حجية القياس	93-92
الفصل الثاني: القاعدة النحوية في ضوء الاستعمال اللغوي	150-94
القياس العقلي في النحو العربي	103-102
مباحث العلة في النحو العربي	111-103
مفهوم العلة	111-108
تعريفها لغة	108
تعريفها في الاصطلاح	108
تعريف العلة عند النحاة	111-109
التعليل عند علماء أصول الفقه	111
التقدير النحوي ومشمولاته	114-112

مفهوم التقدير	114-112
تعريف لغة	112
تعريفه اصطلاحا	114-112
الحذف	116-114
التأويل في النحو العربي	123-116
مفهوم التأويل في اللغة	118-116
التأويل عند كبار النحويين	122-118
مفهوم التأويل عند المتأخرين	123-122
التأويل عند المحدثين	123
التخريج النحوي	124-123
التوجيه النحوي	126-125
الحمل والاحتمال	128-127
الاحتمالات النحوية	129-128
القصدية في النحو	131-129
التوهم النحوي	134-132
الاستغناء والاكتفاء	134
النيـــــــابة	135
نظرية العامل	138-135
الخفة والثقل	140-138
الشذوذ في النحو	142-140
الضرورة في النحو	143-142
التوسع في النحو	145-143
التغليب	146-145
الإجراء في النحو	148-146

الإضمار في النحو	149-148
الأفضلية القواعدية	150-149
الفصل الثالث: تجليات التفاعل بين الاستعمال اللغوي والافتراض العلمي في التراث النحوي العربي	151-206
أثر النزعة العقدية في الترجيح بين الاستعمال والافتراض	165-155
المثال الأول	157-155
المثال الثاني	158-157
المثال الثالث	159-158
المثال الرابع	160-159
المثال الخامس	163-160
المثال السادس	165-163
أثر النزعة النحوية في الترجيح بين الاستعمال والافتراض	202-165
المسألة الأولى: الخلاف في عامل الرفع في المبتدأ والخبر	167-166
المسألة الثانية: بين الاستعمال اللغوي والضرورة والشذوذ	169-167
المسألة الثالثة: بين الاستعمال والقياس النحوي	171-170
المسألة الرابعة: بين الاستعمال ونظرية العامل	172-171
المسألة الخامسة: بين الاستعمال والشذوذ	173-172
المسألة السادسة: بين الاستعمال والتعليل	176-174
المسألة السابعة: بين الاستعمال والاحتمال	177-176
المسألة الثامنة: بين الاستعمال والأفضلية	180-177
المسألة التاسعة: بين الاستعمال والتوهم	183-180
المسألة العاشرة: بين الاستعمال والتغليب	186-183
المسألة الحادية عشرة: بين الاستعمال والخفة والثقل	187-186
المسألة الثانية عشرة: بين الاستعمال والقصد	189-187

المسألة الثالثة عشرة: بين الاستعمال والحمل	192-189
المسألة الرابعة عشرة: بين الاستعمال والإجراء	194-192
المسألة الخامسة عشرة: بين الاستعمال والنيابة	196-194
المسألة السادسة عشرة: بين الاستعمال واللهجات	200-196
المسألة السابعة عشرة: بين الاستعمال والاستغناء	202-200
تجليات الافتراض النحوي الجدلي في الدرس اللساني العربي	206-203
أمثلة عن الافتراضات النحوية الجدلية	206-204
خاتمة	210-207
الفهارس	242-210
فهرس الآيـــــات القرآنية	216-212
فهرس الأحـــــاديث النبوية	216
فهرس المصادر والمراجع	234-217
فهـــــــرس الموضوعات	241-235
ملخص البحث	242

تهدف هذه الدراسة إلى تقفي عتبات التفاعل الحاصل بين ثنائيتي الاستعمال اللغوي، والافتراض العلمي، فالقاعدة النحوية بسطت سلطانها انطلاقا من حتمية الاستعمال اللغوي، والافتراض هو من مفرزات ما اهتدى إليه العقل العربي النحوي من وضع الضوابط العلمية للنص المنفلت من رقبة وهيمنة القاعدة النحوية.

وقد حتم علينا بناء هذا الطرح، الوقوف على ماهية القاعدة النحوية واستمداديتها، ومطاولة عمليات الافتراض العلمي، وجهود النحاة إزاء المسائل والظواهر اللغوية المشكلة، لنصل إلى حقيقة التلاقح والتراسل بين الثنائيتين، وكيف تجلت عملية هذا التفاعل بينهما في التراث اللساني النحوي.

استدعى هذا الطرح الارتكان إلى منهج علمي يقوم على عمليتي استقراء القواعد النحوية وتحليلها، مرتهنا في الغالب إلى نصوص إعجازية، باعتبارها نصوصا معيارية لا تستجيب للإجراءات القسرية التي وضعتها المؤسسة القواعدية.

وفي ختام هذا التوارد الفكري بين ثنائيتي الاستعمال اللغوي والافتراض العلمي، كان لزاما التنويه بقيمة التفكير النحوي الذي رسم معالمه أهل اللسان العربي، وكم نحن بحاجة إلى تفعيله اليوم للنهوض باللغة والأمة.

This study aims to trace the thresholds of interaction between the duality of linguistic use, and scientific assumption, the grammatical rule extended its authority based on the inevitability of linguistic use, and the assumption is one of the detachments of what guided the Arab grammatical mind from the development of scientific controls for the text escaped from the neck of the dominance of the rule.

It has been imperative for us to build this proposal to stand on the nature of the grammatical rule and its derivation, and the extension of scientific assumption processes, and the efforts of grammarians regarding the problems and linguistic phenomena problem, to reach the reality of cross-fertilization and correspondence between the two dualities, and how the process of this interaction between them was manifested in the grammatical linguistic heritage.

This argument called for relying on a scientific approach based on the processes of extrapolating and analyzing grammatical rules, often relying on miraculous texts, as normative texts that do not respond to the coercive measures established by the grammatical institution.

At the end of this intellectual correspondence between the duality of linguistic use and scientific assumption, it was necessary to note the value of grammatical thinking that was drawn by the people of the Arabic tongue, and how much we need to activate it today to advance the language and the nation.

ملخص الأطروحة

تهدف هذه الأطروحة إلى تبيان بعض ما اهتدت إليه اللغات البشرية من قواعد معيارية تحدد علاقة الملفوظ بالكائن الذهني الذي يضبط حدود الفهم والإفهام وآفاق التواصل، فالنحو العربي قد نشأ في بداياته الجنينية الأولى وصفا واستقراء للمدونة العربية وباعتباره مسطرة ضابطة للنص القرآني وللخطاب المتعالي.

عرف هذا التفكير النحوي العربي تغييرا ليتساوق مع مقتضيات الحضارة الفكرية العربية التي انفتحت على الحضارات البشرية القائمة يومئذ، كان من أهم منجزات النحو العربي تلك الجهود العلمية والعملية في جوانبه الأصولية والعقلية فكان أن انتصرت طائفة من النحاة إلى السماع، وآخرون إلى القياس، وانتصر كل منهم إلى مخرجات للمسائل اللغوية تبعا لنزعته الفكرية.

لقد امتدت هذه الخلافات إلى قضايا تتعالق مع طبيعة الفكر الإنساني من حيث هو توليد عقلي أو وصف استعمالي في ممارسة الظاهرة اللغوية، ومن هنا انبثقت إشكالية المقال الذي استهدف ثنائتي الاستعمال والافتراض ومشمولاتهما مع إيضاح مصطلحات القاعدة والضابط والنظرية وغيرها مما له تعلق بالتفكير اللغوي والتقعيد النحوي.

كان من أهم مباحث ومنجزات النحو العربي تلك الجهود العلمية والعملية في جوانبه الأصولية والعقلية فكان أن انتصرت طائفة من النحاة إلى الرواية والنقل والسماع، وآخرون إلى الرأي والاجتهاد والقياس، وانتصر كل منهم إلى مخرجات للمسائل اللغوية تبعا لاختياراته ومذهبه ونزعته الفكرية.

لقد امتدت إذا هذه الخلافات إلى قضايا تتعالق مع طبيعة الفكر الإنساني من حيث هو توليد عقلي أو وصف استعمالي في ممارسة الظاهرة اللغوية، ومن هنا انبثقت إشكالية هذا البحث فيما يصطلح عليه بالاستعمال اللغوي والافتراض العلمي النحوي، فما الاستعمال اللغوي؟ وما الافتراض النحوي؟ وهل الافتراض هو عملية عقلية منطقية فرضت بالكره على الاستعمال اللغوي؟ أم هو تفكير لغوي طبيعي؟

حاولت الإجابة عن هذه التساؤلات بإبراز هذا المبحث النحوي الذي لجأ إليه النحاة لاعتبارات متعددة أبرزها ما كان القصد منه تبرير القاعدة النحوية التي لا تقبل عندهم التخلف أو النقض.

وقد تحتم بناء هذا الطرح الوقوف عند مصطلحات لها علاقة صميمية بالاستعمال اللغوي والافتراض النحوي كمصطلح القاعدة والضابط والافتراض والنظرية وقد أشرت في خاتمة البحث إلى أهم النتائج المتوصل إليها والموصى بها.

مفهوم القاعدة في اللسان العربي والاصطلاح العلمي:

تعريف القاعدة في اللغة:

القاعدة أصل الشيء وأساسه، سواء أكان ماديا كقواعد البيت والبناء أو معنويا كقواعد الدين وقواعد الإسلام، وقواعد اللغة وغيرها، قال ابن منظور في لسان العرب: " والقاعدة أصل الأس، والقواعد: الإساس وقاعدة البيت إساسه، وفي التنزيل " وإذ يرفع إبراهيم القواعد من البيت وإسماعيل "، قال الزجاج: القواعد أساطين البناء التي تعمده، وقواعد الهودج خشبات أربع معترضة في أسفله تركب عيدان الهودج فيها. وقال أبو عبيد: قواعد السحاب أصولها المعترضة في آفاق السماء شبهت بقواعد البناء ".

وقال ابن فارس في معجم المقاييس: القاف والعين والدال أصل مطرد منقاس لايتخلف ...ثم قال: وامرأة قاعدة، إن أردت القعود، وقاعد عن الحيض والأزواج والجمع قواعد، قال الله تعالى:"والقواعد من النساء اللاتي لا يرجون نكاحا ".

بين القاعدة النحوية ومصطلحي الأصل والفرع:

كانت القاعدة النحوية هي الباعث والسبب الرئيسي لنشأة النحو العربي، لكنها لم تكن بهذا المصطلح بل اختلفت مسمياتها لدى الرعيل الاول المؤسس لعلم النحو العربي غير انها كانت تمارس تلقائيا في الصناعة النحوية واللسانية وما يصحبها من تأصيل وتعليل واستدلال وغيرها من الأدوات التحليلية.

استعمل سيبويه مصطلح "الأصل" لمدلولات ومقاصد عدة منها: القاعدة النحوية، يقول في توصيف النكرة والمعرفة: في الكتاب: "لأن الابتداء إنما هو خبر، وأحسنه إذا

اجتمع نكرة ومعرفة أن يبتدأ بالأعرف، وهو أصل الكلام " ، ويقول: " وقد قالوا هلاك وهالكون فجاءوا به على قياس هذا البناء والأصل "، وأبو بكر ابن السراج سمى كتابه في النحو بالأصول في النحو، وعنى بالأصول القواعد الأساسية في علم النحو، ومن الأمثلة والشواهد على توظيفه مفردة "الأصل" بمعنى القاعدة أو القواعد في كتابه قوله: "وأصل الكلام موضوع للفائدة"، وكذلك الزجاجي يقول في تحديد المعرب والمبني: " المستحق للإعراب من الكلام الأسماء، والمستحق للبناء الأفعال والحروف هذا هو الأصل".

تطرق أبو البقاء الكفوي في كتابه الكليات إلى استعمالات الأصل والفرع لدى النحاة وذكر أمثلة لها في كل باب من أبواب النحو والصرف، وخلص إلى أن مصطلح الأصل يراد به القاعدة عند النحاة، والقاعدة أيضا تطلق ويراد بها الأصل، حيث ذكر إن من استعمالات مفردة الأصل أنه يطلق على القانون والقاعدة المناسبة المنطبقة على الجزئيات"، ثم استطرد وأفاض القول في ذكر أمثلة كثيرة عن النحاة جعلوها أصولا في التعقيد النحوي، منها :" الأصل في الرفع الفاعل والباقي مشبه به، قاله الخليل، وقال سيبويه: الأصل هو المبتدأ والباقي مشبه به"، وذكر في تعريف القاعدة أنها " كل قاعدة فهي أصل للتي فوقها" ، وقال في النظرية: " من حيث إنها منطبقة على جزئيات موضوعها تتعرف أحكامها منها قاعدة "، وقال في وضع آخرفي تحديد مفهوم القاعدة :" هي الأساس والأصل لما فوقها وهي تجمع فروعا وأبواب شتى".

أما مصطلح الفرع فهو ما يقابل الأصل، وينسحب على المسموع الذي خرج عن الأصل أو القياس، يقول الرماني :"الأصل أول يبنى عليه ثان .الفرع ثان يبنى على أول"، فالأول أصل، والثاني فرع والأصل في اللغة هو كما في معجم التعريفات" ما يبتنى عليه غيره"، أو هو " عبارة عما يفتقر إليه، ولا يفتقر هو إلى غيره"، وهو أيضا " ما يثبت حكمه بنفسه ويبني عليه غيره"، ويقول أبو البقاء العكبري: " أما الفرع والأصل فهما في هذه الصناعة غيرهما في صناعة الأقيسة الفقهية والأصل ها هنا يراد به الحروف الموضوعة على المعنى وضعا أوليا، والفرع لفظ يوجد في تلك الحروف، مع نوع تغيير ينظم إليه معنى زائد على الأصل "، وقال في موضع آخر من الكتاب :" ومعلوم أن مالا زيادة في أصل لما في الزيادة "

أما ابن جني فقد استعمل مصطلحي الأصل والفرع في كتابيه: الخصائص، وسر صناعة الإعراب، على نحو ما ذكره سيبويه وغيره ممن تقدمه، حيث عقد أبوابا في الخصائص تحت عناوين مثل: باب من غلبة الفروع على الأصول، باب في حمل الأصول على الفروع، وباب في المستحيل وصحة قياس الفروع على الأصول، واستعمل أحيانا المباني بدل الفروع كما في باب: تلاقي المعاني على اختلاف الأصول والمباني، وأشار إلى أن النحاة ساروا على سنن العرب في لغتها وتجوزها أحيانا بجعل الفرع أصلا، والأصل فرعا، فقال: " وهذا المعنى عينه قد استعمله النحويون في صناعتهم فشبهوا الأصل بالفرع، في المعنى الذي أفاده ذلك الفرع من ذلك الأصل".

وفي الكتاب الآخر سر صناعة الإعراب أفرد عناوين مثل: الأصلي والزائد، وإبدال الحروف من الأصل إلى الفرع في أبواب شملت معظم مباحث الكتاب وفصوله وأبوابه.

وخلاصة ما قد يقال عن الأصل والفرع أنهما مصطلحان عرفهما الدرس اللساني العربي قديما، وتم الارتهان إلى هذين المصطلحين في كثير من المباحث اللغوية، وكان النحاة يلجأوون إليهما كثيرا في إبراز الفرق بين المسموع المروي عن العرب وما قيس عليه من فروع لاحقة به، وهذا ما تم الاستقرار والركون إليه بتسمية المطرد المشهور والمتواتر من كلام العرب قاعدة، وما خالف ذلك عُد من قبل الشاذ وغيره في التأليف النحوي عصري الازدهار والاستقرار.

أما القاعدة النحوية أو القاعدة بهذا الاصطلاح فظهرت متأخرة لدى متأخري النحاة وهي مرادفة لمعنى النحو فهي تستهدف التقنين له ووضع الأحكام والطرائق الموصلة إلى اقتفاء العرب في طريقة كلامها ونظامها اللساني.

وأشهر من أسمى مؤلفا في النحو باسم القواعد، القرافي في كتابه " القواعد الثلاثون في علم العربية "، وعنون لها قاعدة قاعدة، وقبله أبو محمد الخاوراني في كتابه " القواعد والفوائد في الإعراب "

ثم استعمل ابن هشام من بعدهما مفردة القاعدة كثيرا في كتابه " مغني اللبيب عن كتب الأعاريب " حيث قال في مقدمة الكتاب أنه كتب كتابا سماه الإعراب عن قواعد الإعراب وسماها بالقواعد الكبرى، وخص في المغني بابا بالقاعدة ذكر فيه ثلاثة عشر

قاعدة ختم بها الكتاب، وذكر أن هذه القواعد عبارة عن" أمور كلية يتخرج عليها مالا يحصر من الصور الجزئية، أشار بهذا إلى انه يقسم القواعد النحوية إلى كلية وجزئية، فالكلية تسري على أبواب متعددة في النحو، والجزئية هي ما يصطلح عليها بالضابط، والتي تختص بباب واحد لاتتعداه إلى غيره .

وفي الكتاب الذي أشار إليه ابن هشام وهو الإعراب عن قواعد الإعراب قال في مقدمته " فهذه فوائد جليلة في قواعد الإعراب، وقال شارحه خالد الأزهري: " قواعد" جمع قاعدة وهي:" قضية كلية يتعرف منها أحكام جزئياتها ".

ويلاحظ أن القرافي استعمل القاعدة بمعنى الكلية، وتبعه في ذلك ابن هشام، لأن القاعدة الكلية تشمل قضايا في أبواب مختلفة، أما ما يختص بباب واحد فالأولى أن يسمى ضابطا وسيأتي بيانه، غير أن ابن هشام توسع في ذكر القواعد التي سرت عنده على أهم أبواب النحو، بخلاف القرافي الذي حصرها في جزئيات في النحو والصرف.

وفي القرن العشرين استقر العمل على تسمية النحو بالقواعد، وأصبح يشمل كل مباحث النحو ومفرداته، من ذلك كتاب قواعد اللغة العربية والتطبيق عليها للدكتور أحمد شلبي والقواعد الأساسية في علم العربية للدكتور أحمد الهاشمي وغيرهما.

القاعدة عند علماء أصول الدين وأصول الفقه:

قال ابن تاج الدين السبكي في "جمع الجوامع" في مقدمة الكتاب يصفه فيها " الآتي من فني الأصول بالقواعد القواطع"، وقال شارحه :" والقاعدة قضية كلية يتعرف منها أحكام جزئياتها نحو الأمر للوجوب حقيقة، والعلم ثابت لله تعالى " وتعقب الشارح المحي وهو الإمام البناني في جعل قواعد أصول الدين قطعية، بل منها ما هو ظني كالسمعيات، وحتى في التمثيل لها بقوله العلم ثابت لله تعالى، رأى البناني أنها ليست قاعدة لعدم كلية الموضوع والقاعدة تكون أعم بنفسها أو بما تؤول إليه.ومثله القاعدة في الأشباه النظائر لابن السبكي، حيث أصبحت القواعد عند الفقهاء تسمى علم القواعد وهي مستقلة عن مباحث الفقه الأخرى وتجوز بعضهم في إطلاق ذلك على قواعد النحو فقالوا على قواعد اللغة أو علم قواعد النحو.

وبالعودة إلى القواعد الفقهية فقد تحدث عنها القرافي في الفروق أكثر من مرة، وتحدث الشاطبي عن مصطلحي القاعدة والضابط في الموافقات أيضا.

مصطلحات مرادفة للقاعدة:

المقاييس:

فمن المصطلحات المرادفة لمفردة القاعدة والتي استعملها النحاة قديما وحديثا: المقاييس، والضوابط، والقوانين، ومنها الأصل الذي سبق الحديث عنه، فقد عرف ابن عصفور النحو في المقرب بقوله: " النحو علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب..."

تجدر الإشارة إلى أن مصطلح القواعد قد كان فاشيا لدى الفقهاء وعلماء الأصول، ككتاب القواعد في فروع الشافعية للجاجرمي، وقواعد الأحكام في مصالح الأنام للعز ابن عبد السلام، والمذهب في ضبط قواعد المذهب، والقواعد الكبرى والقواعد الصغرى، واستقر الأمر في الدراسة الفقهية الأصولية إلى تقسيم القواعد إلى قواعد فقهية، وقواعد أصولية.

القوانين:

ومن المصطلحات أيضا: القوانين أو القانون، يقول الجرجاني في التعريفات وهو يعرف علم النحو: " النحو علم بالقوانين يعرف بها أحوال التراكيب العربية من الإعراب والبناء وغيرهما "، وفي مغني اللبيب يقول ابن هشام: "واعلم أنني تأملت كتب الإعراب فإذا السبب الذي اقتضى طولها ثلاثة أمور، أحدها كثرة التكرار، فإنها لم توضع لإفادة القوانين الكلية ... "، فهو يقصد القواعد النحوية الكلية، لأنها عنده قسمان: كلية وجزئية وأفرد للقواعد الكلية بابا في آخر الكتاب كما سبقت الإشارة إليه.

ومن حيث اللغة فإن هذه الألفاظ والمفردات الأربع: قاعدة، قانون، الضابط، والأصل كلها مترادفة، جاء في المنجد في اللغة والأعلام أن القاعدة تطلق على " الأصل والقانون والضابط وتعرف بأنها أمركلي ينطبق على جميع جزئياته"، ونحوه في المعجم الوسيط القاعدة: " أمر كلي ينطبق على جميع جزئياته التي تتعرف أحكامها منه "، وعرف

القاعدة بأنها " الضابط او الأمر الكلي ينطبق على جزئيات " ومثله الضابط:" حكم كلي ينطبق على جزئياته ".

الضوابط:

فمن الالفاظ إذا مفردة" ضابط " التي ترادف القاعدة، وقد استعملها النحاة غير أنهم لم يشيروا إلى وجود فرق بينها وبين القاعدة، لكن المستقرئ لاستعمالاتهما يجد فرقا في إطلاقاتهما لدى الممارسة الاصطلاحية النحوية، فالقاعدة توعب مسائل وجزئيات من أبواب كثيرة ومختلفة، أما الضابط فهو أشبه بالقيد أو الشرط في الإعمال أو نفيه ونحو ذلك.

وقد ألف في النحو أبو عبد الله السلمي كتابا أسماه " الضوابط الكلية أو النحوية فيما تمس إليه الحاجة من العربية "، ونقل محقق الكتاب عن المازني في المنصف أن كتاب الضوابط جمع ستة وستين بابا بين النحو والصرف، على منهج السابقين.

ويعد ابن هشام من أكثر من استعمل الضابط في جل مؤلفاته منها على سبيل التمثيل في كتابه أوضح المسالك يقول في باب المعرب والمبني، في حديثه عن الاسم المبني وذكر من شروط بنائه: أن يشبه الحرف في ثلاثة أمور "أحدها الشبه الوضعي وضابطه..."، والشبه المعنوي وضابطه ... "، والشبه الاستعمالي وضابطه ... " وفي كتابه الآخر "شذور الذهب " يقول في ضبط قسمة الكلام إلى: خبر وطلب وإنشاء: "وضابط ذلك أنه إما يحتمل التصديق والتكذيب أولا ... "

وفي باب نائب الفاعل " والواجب ضابطه أن يتأخر عنه فعل مفسر له "، وفي باب الإضافة أنها أنواع مقدرة بفي " وضابطها أن يكون المضاف إليه ظرفا للمضاف"، والمقدرة بمن ضابطها أن يكون المضاف إليه كلا للمضاف وصالحا للإخبار به عنه"، ومثل هذا أيضا في كتابه "قطر الندى" يقول في باب الاشتغال " وضابط هذا الباب..." وفي باب التنازع يقول أيضا: " وضابطه أن يتقدم عاملان أو أكثر ..."

لقد كان لهذا المصطلح تداول في وسط الفقهاء والأصوليين، لكن من دون تواضع على جعله مصطلحا منضبطا، فمن ذلك قول تاج الدين ابن السبكي في جمع الجوامع "ومنها اختلاف الضابط في الاصل " [43]، ثم تواتر بعد ذلك استعماله، وأصبح يفرق بينه وبين

القاعدة الكلية ككتاب القواعد الكلية والضوابط الفقهية لابن عبد الهادي الحنبلي وغيره، وقد استقر العمل لدى متأخري الفقهاء على اعتبار القاعدة بأنها قضية أكثرية تنطبق على أكثر جزئيات موضوعها والفرق بين القاعدة والضابط أن القاعدة تجمع فروعا من أبواب شتى والضابط يجمعها من باب واحد.

ويلاحظ أن هذا المصطلح أصبح أكثر نضجا وتكاملا لدى الفقهاء إذ الفروق عندهم بين هذه المفردات أصبح مسلما به في الدراسات الشرعية المعاصرة اليوم بخلاف واقع هذا المصطلح في الدراسات اللغوية واللسانية قديمها وحديثها.

المعيار:

ومن المصطلحات المرادفة لمفردة القاعدة " المعيار" استعملت للدلالة على القواعد قديما وحديثا قال ابن جني في سر صناعة الإعراب:" وهذا عيار في جميع ما يرد عليك من هذا فاعرفه وقسه تصب إن شاء الله "، حيث استعمل مفردة "عيار" قاصدا بها المعيار الذي يعني القاعدة أو الضابط، وقد كان لهذا الاصطلاح وجود في الدراسات اللغوية والأصولية والعقلية فمن ذلك كتاب "عيار الشعر" لابن طباطبا، ألفه لغرض تبيان قواعد نظم الشعر والأسباب الموصلة إلى المكنة من الصناعة الشعرية كما أوضح ذلك في مقدمة الكتاب.

وفي العلوم العقلية ألف الغزالي كتابه "المعيار" شرح فيه ضوابط وقواعد المنطق العقلي وذكر في مقدمة الكتاب أن الباعث على تأليفه أمران: "أحدهما تفهيم طرق الفكر والنظر وتنوير مسالك الأقيسة والعبر"

كما استعمل الفقهاء مفردة المعيار للدلالة على القواعد والضوابط الفقهية في جل المدونات الفقهية من ذلك كتاب الونشريسي المعيار المغرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقيا والأندلس والمغرب.

القاعدة والأشباه والنظائر والفروق:

عرف فن الأشباه والنظائر في الفقه الإسلامي بكونه علما يستهدف قواعد الفقه وضوابطه وعرف الحموي هذا الفن بقوله: " المسائل التي يشبه بعضها البعض مع اختلاف في الحكم لأمور خفية أدركها الفقهاء بدقة أنظارهم، وكان الشائع لديهم إطلاقها على القواعد والفروق، مع التفريق بين الأشباه والنظائر بخلاف علماء اللغة والنحاة الذين لم يفرقوا بينهما.

كتب الفقهاء مؤلفات عدة تحمل هذا العنوان مثل: الأشباه والنظائر لابن الوكيل الشافعي وللعلائي وابن السبكي وابن الملقن والسيوطي كتب تحمل العنوان ذاته.

أما الفروق فأشهر من كتب فيها، وفي الفروق اللغوية: أبو هلال العسكري(ت395) في كتابه الفروق اللغوية وأشهر كتب الأشباه والنظائر في النحو كتاب السيوطي إذ صرح في مقدمة الكتاب أن هذا " فن القواعد الخاصة والضوابط والاستثناءات والتقسيمات "، فعلم من هذا أن السيوطي لا يفرق بين الأشباه والنظائر والقواعد.

وذكر محققو الكتاب نقلا عن أحمد راتب النفاخ أن: أصل التفكير في الأشباه والنظائر وجمعها والتأليف فيها سواء في الفقه أو النحو أو الشعر أو اللغة إنما يعتمد في أساسه على أصل قائم في الفكر هو القياس ...".

مفهوم الاستعمال:

إن الاستعمال اللغوي نعني به ذلك التلقي للمدونة العربية من مصادرها ومواقيتها الزمانية والمكانية مع رصد مستوياتها وما تمتاز به من فوارق ترجع إلى معايير علمية جعلت من بعض النصوص قاعدة يحتكم إليها ويرجع إليها في التأسيس ووضع الضوابط في الدرس اللساني العربي يقول عبد الرحمن الحاج صالح: " إن فصحاء العرب هم الناطقون بالعربية الذين لم تتغير لغتهم بالنسبة لغير الفصحاء وأخذت منهم اللغة واعتنى بها النحويون واللغويون الذين قاموا بذلك بالتمييز الصارم بين ما كان كثيرا في الاستعمال يعرفه جميع

العرب الفصحاء وهو الجزء الأكبر مما دونوه كما سنبينه فيما بعد وبينما كان يعرفه ويستعمله أكثرهم أو أقلهم ".

يشير عبد الرحمن حاج صالح في هذا النص إلى المعايير التي تصنف المدونة العربية المسموعة على أساسها والإجراءات والتحريات التي اعتمدها اللغويون في عملية الجمع والتوصيف وصولا إلى الضبط ووضع القوانين، وقد قسم السيوطي المسموع إلى مطرد في القياس والاستعمال، ومطرد في الاستعمال شاذ في القياس، ومطرد في القياس شاذ في الاستعمال، وشاذ في القياس والاستعمال معا.

ويستقى من هذا أن الاستعمال درجات ودركات فمنه ما كان مجمعا عليه بين العرب ومن ثمة النحاة، ومنه ما هو أسفل منه مع توافق في الأصول العامة وهناك استعمالات ترجع كلها إلى الشذوذ، ولا يعتمد عليها في ضبط القواعد ووضع الأسس لها.

والاستعمال بهذا التوصيف السابق له آليات وتقنيات إجرائية وشروط علمية يرتهن إليها في عملية الجمع وهي مصطلحات معروفة وشائعة وذائعة في شتى العلوم التي يعتمد فيها على التراكم المعرفي والصلة العلمية في العلوم الإنسانية، فمن تلك المصطلحات النقل، الرواية، السماع، الشواهد، النصوص، وهي تستهدف وصف الظاهرة اللغوية في عهدها الأول، وقد تداولت مصطلحات كثيرة بين الدارسين في التراث والحداثة في وصفها فمنها الفصاحة، السليقة، السجية، الطبع، السنن، العادة، الفطرة، السمت، الملكة والوضع العربي... إلخ.

اعتمد النحاة أدلة نقلية اتفقوا على ثلاثة منها وهي القرآن والسنة وكلام العرب يقول السيوطي الاقتراح:" وأعني به – أي السماع-: ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كلام اللّه تعالى وهو القرآن، وكلام نبيه صلى اللّه عليه وسلم، وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه، وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين، نظما ونثرا عن مسلم أو كافر، فهذه ثلاثة أنواع، لابد في كل منها الثبوت "

وبعد تحديد المادة المسموعة ومعاييرها، وضعوا ضابطا أو ميقاتا مكانيا للتأكيد على سلامة المادة اللغوية حين نقلها، فأخذوا عن" القبائل التي عدت فصيحة قليلة قياسا بعدد القبائل التي تجاوز عددها في البصرة 192 قبيلة ...أضف إلى ذلك عدم الاختلاط بالعجم، وعدم الاختلاط بالعرب القريبين من العجم، وهذا الشرط لا يتوفر إلا في القبائل التي تسكن أعالي نجد وبعيدة عن الاختلاط، ولا يطيل أفرادها الإقامة عند غيرهم من القبائل، وبعيدون عن كل مواطن الحضارة، ولا تمر على منازلهم قوافل التجارة "

أما الضابط الزماني فحدد" على أربع فترات: العصر الجاهلي المعروف، وعصر المخضرمين وظهور الإسلام، وعصر الإسلاميين وما بين الدولتين، وما بعد ذلك إلى اختفاء الفصاحة السليقية "

أما عن القرآن والقراءات النحوية والأحاديث النبوية فقد تعسف كثير من النحاة في التعامل معها من حيث الاستدلال على صحة القواعد النحوية وسنتحدث عن هذا في الفصل الأول من هذه الرسالة.

مفهوم الافتراض في النحو العربي ومصطلحاته:

مفهوم الفرض في اللغة: قال صاحب معجم المقاييس: " الفاء والراء والضاد أصل صحيح يدل على تأثير في شيء من حز أو غيره، فالفرض الحز في الشيء ". ومن ذلك الفرض التجريبي أو المادي فهو: " مجرد ظن باحتمال وقوع الشيء، وكل فرض فهو ينطوي على تجويز، ولا يكون هذا التجويز باطلا إلا إذا كذبته التجربة أو أثبت العقل تناقضه ".

والفرض يرادف الواجب عند الفقهاء، فالفرض هو ما ثبت بدليل قطعي أو ظني فهو في مصطلحهم الفعل الذي طلب الشارع الإتيان به طلبا جازما، سواء أكان ذلك واردا بطريق قطعي أم كان واردا بطريق ظني.

والافتراض في النحو معناه ما يقترح من احتمالات للنص إذا خالف مألوف القواعد الثابتة في اللغة، وهو عملية فكر وتدبر لاستخراج علل ثاوية خلف ظواهر النصوص وهو مسلك من مسالك التعليل النحوي التي برع فيها النحويون وأظهروا في ذلك براعة عجيبة للعمل العقلي، وهو بهذا المفهوم مبدأ لا يخلو منه علم من العلوم الإنسانية والتجريبية وهو عمل حتمي للوصول إلى الحقيقة المرجوة، وكشف الغوامض التي تحيط بالقضايا التي تتطلب التجربة للوصول إلى وضع القواعد والنظريات العامة.

مصطلحات الافتراض النحوي:

لم يصطلح النحاة على مسمى الافتراض، لكن الدرس النحوي يثبت أنهم اعتمدوا الافتراض في جل مباحث النحو العربي، وكانت له تجليات كثيرة، فمنه افتراض وضعوه لدعم القاعدة النحوية وبسط هيمنتها وسلطتها على النص، وافتراض سلط على الظاهرة اللغوية التي خالفت القاعدة، ومنه افتراضات التخريج النحوي، وأطلقوا على هذا العمل والإجراء مسميات مختلفة كالتقدير، والتعليل، والتأويل، والاحتمال والحمل والإضمار، والحذف، والتوهم، والنية، والقصد، وغير ذلك مما له مجال في المنهج العقلي الاجتهادي.

لجأ النحاة إلى الافتراض لأسباب أهمها: حصر اللغة زمانيا ومكانيا، حاجة اللغة لمسايرة التحولات، السعي والتقصد في مسلك الغموض لأغراض ونزعات مختلفة، إضافة إلى الترف العلمي الذي عرفه العلماء الذين أسرفوا في ممارسة الافتراض النحوي.

خاتمة:

شكلت ثنائيتا السماع والافتراض قواعد النحو العربي القديم، وذلك باعتبارهما النواة الأولى في التفكير النحوي، وتفرع عنهما وضع القواعد المعيارية الضابطة للسان العربي. عرفت مفردة القاعدة في التراث العربي استعمالات مختلفة، في العلوم العقلية والنقلية وحتى الرياضية كالمنطق والفلسفة والفقه وأصوله والنحو وأصوله وغير ذلك.

ومن المصطلحات المتداولة ذات الصلة-استعمالا- بالقاعدة، الأصل، والفرع، والمقاييس، والضوابط، والمعيار، والأشباه والنظائر، والفروق، والنظرية، والنظم، وغير ذلك. كما تم التطرق إلى علاقة النحو العربي بالمنطق الأرسطي إثباتا ونفيا، وقد رجحت القرائن فرادة النحو العربي واستقلاليته عن النحو اليوناني. والمؤمل الذي يبقى على عاتق الباحثين اللسانيين العرب هو وضع قواعد ومصطلحات مجمع عليها بغية تفادي الخلط بين المفاهيم والمصطلحات في التقعيد النحوي.

الفصل الأول: بعنوان القاعدة النحوية في ضوء الاستعمال اللغوي، تحدثت فيه عن وضع القاعدة النحوية إزاء الممارسة الفعلية للغة العربية، وتناولت فيه مباحث الرواية والسماع وبينت مكان السماع في التأصيل النحوي للقاعدة النحوية.

وخلاصة هذا الفصل -الأول-أن هذه المسالك التي سلكها النحاة إنما هي عصارة فكر تحروا من خلالها هذه الظواهر اللغوية التي ندّت عن الاستعمال اللغوي الشائع الذي تم من خلاله إرساء القواعد النحوية الصارمة والملزمة فكانوا يواجهون هذه الظواهر والنماذج اللغوية المختلفة بمرونة لتنسجم مع أحكامهم وتتماشى مع ما قرروه من قواعد وأصول ثابتة.

والفصل الثاني: عنوانه القاعدة النحوية في ضوء الافتراض العلمي، تطرقت فيه لوضع القاعدة النحوية وعلاقتها بالافتراض العلمي النحوي، تحدثت فيه عن نزعات وتخريجات النحاة للكثير من القضايا والمسائل النحوية المشكلة.

وخلاصة هذا الفصل-الثاني- أن هذه المسالك التي سلكها النحاة إنما هي عصارة فكر تحروا من خلالها هذه الظواهر اللغوية التي ندّت عن الاستعمال اللغوي الشائع الذي تم من خلاله إرساء القواعد النحوية الصارمة والملزمة فكانوا يواجهون هذه الظواهر والنماذج اللغوية المختلفة بمرونة لتنسجم مع أحكامهم وتتماشى مع ما قرروه من قواعد وأصول ثابتة.

أما الفصل الثالث: فكان معنونا بتجليات التفاعل بين الاستعمال اللغوي والافتراض العلمي في التراث النحوي العربي، خصصته للجانب التطبيقي للتلاقح بين القاعدة والافتراض؛ حيث استعرضت فيه نماذج من المدونة اللغوية، وأظهرت فيه مسائل الافتراض وإسقاطاتها وتنزيلاتها في جانب الممارسة الفعلية للغة العربية، وقد اخترت لهذا الجانب التطبيقي نصوصا قرآنية في الغالب، باعتبار خصوصيته الإعجازية ووقعه القدسي، خاصة أنه يتفلت من سلطة القواعد المعيارية التي رسمها التفكير البشري القاصر.

وخلاصة هذا الفصل الثالث أني عرضت فيه أمثلة عن بعض المفردات النحوية التي تضارب النحاة بشأنها، بين قائل بضرورة الانصياع إلى قوانين ومخرجات الاستعمال اللغوي، وبين من رأى أن الملجأ هو تحكيم العقل والبحث عن المبررات والمسوغات لما يبدو أنه قد شذ عن معيار الاستعمال وذلك بافتراضات مختلفة.

إن قواعد النحو العربي قائمة على جناحين أو دليلين: أدلة نقلية هي السماع ومشمولاته، وأدلة عقلية مردها إلى الافتراض العلمي، والافتراض في حقيقته اجتهاد قائم على التوقع والاستشراف، غرضه احتواء وتغطية المدونة العربية المسموعة، وخاصة تلك التي يخالف ظاهرها القواعد النحوية المجمع على اطرادها في اللسان العربي.

بناء على ما تقدم، يمكن إيجاز ما سبق في الآتي:

1- توجيه مباحث الافتراض النحوي العلمي يجعلها أداة لتنزيل الأحكام النحوية تنزيلا سليما على النصوص اللغوية بغية الوصول إلى مقصدية الناطقين لغرض الفهم والإفهام.

2- الافتراض العلمي النحوي مؤداه هو مسايرة اللغة وجعلها أكثر مرونة لكل ما يجد.

3- الافتراض العلمي النحوي هو دعوة إلى الاجتهاد في قواعد اللغة وفق ضوابط وشرائط تقوم على أدلة النحو وقوانينه ومواكبة المستجدات والتوقعات في ضوء مراعاة روح وخصوصية اللغة العربية.

4- لا بد من الاهتمام والعناية بالتراث النحوي العربي ومحاولة تجديده وفق طبيعة اللغة العربية ومقتضياتها.

5- التيسير النحوي ضرورة طبيعية وحاجة تعليمية من أجل التواصل بين الأجيال عبر الحقب الزمانية المتلاحقة.

6-العمل على تصفية الخلافات النحوية من الافتراضات الغريبة والتكلفات الإعرابية العجيبة التي تعيق عملية التعليم والتعلم.

7- العمل على اعتماد القواعد القريبة من طبيعة اللغة العربية، وعدم التعصب لمذهب نحوي على حساب آخر.

8- يبقى النص القرآني المعجز مع لسان السنة النبوية المتعالي يمثلان الأولوية في تقرير القواعد النحوية والتمثيل لها مما يستلزم جعلهما في صدارة النصوص التعليمية.

9- أما الافتراض العلمي النحوي فيبقى اللجوء إليه في المسائل الدقيقة التي تحتاج إلى جهد واجتهاد هو من وظائف المتخصصين في هذا الفن والمتضلعين فيه، وينبغي عدم الخوض فيه لمن هم في المراحل التعليمية الأولى.